إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 526 أيلول/سبتمبر 2024
www.uabonline.org/Magazine

تحت رعاية محافظ مصرف قطر المركزي
المؤتمر المصرفي العربي السنوي 2024 في الدوحة:
آفاق جديدة نحو تعزيز التنمية المستدامة

مكرّماً من إتحاد المصارف العربية
سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني:
العالم مُطالب بإيجاد توازن بين النمو الإقتصادي والإستدامة

مجموعة QNB تحتفل بمناسبة مرور 60 عاماً على تأسيسها

إتحاد المصارف العربية يحتفل بمرور 50 عاماً على تأسيسه

50 عاماً
إتحاد المصارف العربية
1974 - 2024
في خدمة القطاع المصرفي العربي

بنك الإسكان Housing Bank | بنك مصر Banque Misr | KURDISTAN International Islamic Bank | QNB | البنك العربي ARAB BANK
KIB | مصرف الجمهورية JUMHOURIA BANK | البنك الأهلي المصري NATIONAL BANK OF EGYPT | بنك القاهرة Banque du Caire

خبرة مالية على نطاق واسع
ضمن أفضل البنوك في العالم
Financial expertise on a larger scale
Ranked as one of the world's best banks
- Forbes فوربس
QNB
QNB
60
WORLD'S BEST BANKS
Forbes 2023
qnb.com

مكرّماً من إتحاد المصارف العربية بالدرع التقديرية

محافظ مصرف قطر المركزي

الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني:

العالمَ مطالبٌ بإيجاد توازنٍ بين النموّ الإقتصادي والإستدامة

المحتويات

كلمة العدد

- نشر الثقافة المالي يُحارب الفساد وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب 7

موضوع الغلاف

- على هامش المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024 في الدوحة حفل إستقبال لكبار الشخصيات الرسمية القطرية والعربية 8
- المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024 في الدوحة «متطلّبات التنمية المستدامة ودور المصارف» 9
- إتحاد المصارف العربية يكرّم محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني 15
- إتفاقية تعاون بين إتحاد المصارف العربية وإتحاد المصارف التركية 16
- جلسات المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024 في الدوحة 18
- إجتماع مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية الـ 117 20
- الجمعية العمومية العادية الـ 48 لإتحاد المصارف العربية 21
- إتفاقيتا تعاون في مجال الذكاء الإصطناعي والمعايير الإجتماعية والبيئية والحوكمة **ESG** 22
- تكريم الدكتورة رولا دشتي والشيخ عبدالله مبارك آل خليفة 25
- محمد الإتربي و د. وسام فتوح يقدمان الدروع التقديرية إلى المؤسسات المتعاونة والراعية 29
- المعرض المصاحب للمؤتمر المصرفي العربي لعام 2024 في الدوحة 33
- توصيات المؤتمر المصرفي العربي في الدوحة 2024: تعزيز الشمول المالي وتشجيع القطاع الخاص على تمويل التنمية المستدامة 35
- مقابلات مع شخصيات مصرفية ومالية عربية خلال مؤتمر الدوحة 36
- مشاركة مصرفية قطرية وعربية في المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024 في الدوحة 41

الدراسات والأبحاث والتقارير

- الإستدامة تحتل مكانة رئيسية في إستراتيجيات الشركات واقع الإستدامة في الشرق الأوسط في العام 2024 46
- تمويل التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط يشهد إرتفاعاً بين عامي 2020 و2023 48
- تجارب الدمج المصرفي بدأت منذ القرن 17 ويستلزم تطبيقها شروطاً وقوانين 71

الأخبار والمستجدات

- قمّة الذكاء الإصطناعي العالمية في الرياض 42
- أنطونيو غوتيريش: تقرير التنمية المستدامة يحمل بصيص أمل لإنهاء الفقر وحماية الكوكب 49
- جيروم باول: الوقت قد حان لخفض أسعار الفائدة 84
- تبادل مراكز: هشام عكاشة رئيساً لبنك مصر ومحمد الإتربي للبنك الأهلي 85

رئيس مجلس الإدارة
محمد الإتربي

الأمين العام
د. وسام حسن فتوح

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 11-2416 رياض الصلح 11072110 / بيروت - لبنان / هاتف: 377800 1 961

فاكس: 961-1-364955 /961-1-364952 / بريد إلكتروني: magazine@uabonline

موضوع الغلاف

- هشام عزّالعرب رئيساً تنفيذياً للبنك التجاري ونيفين صبور تتولّى القيادة للمرّة الأولى كأول سيدة في البنك 87
- السعودية تعرض فرص الإستثمار السياحي في مؤتمر **IHIF Asia** في هونغ كونغ 87
- قبل أن يتسلّم المدير اللبناني الجديد لعنة الإستقالات تُطارد **HSBC** 89
- أرباح مصرف «الراجحي» السعودي تنمو 13 **%** خلال الربع الثاني من العام 2024 89
- «الأهلي السعودي» يطلق أعمالاً مصرفية «نيو الرقمية» **NEO** 90
- بورصة فلسطين تفصح عن نتائج أعمالها للربع الأول من العام 2024 90
- عبيد بن عبد الله الرشيد :الأداء الإستثنائي والتاريخي للبنك ثمرة طبيعية للجهود الإستراتيجية وعملية التحوُّل الشاملة 91
- تحالف بين مؤسسة التمويل الدولية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية 92
- نمو الإقتصاد الأميركي 3 **%** في الربع الثاني من العام 2024 93
- **QNB** ينضم للشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون **PCAF** 94
- 503 ملايين دولار أرباح مجموعة البنك العربي 96
- **KIB** «الكويت الدولي» يختتم المخيّم الصيفي لأكاديمية **KIB Life** 98
- مؤشرات ونتائج أعمال قوية لبنك القاهرة خلال النصف الأول من العام 2024 99
- «ألفاريز آند مارسال»: وضع الشركات في الشرق الأوسط يتفوق على أوروبا 99
- 6 بنوك إماراتية ضمن قائمة الأفضل في الشرق الأوسط 101
- المصرف يحصد لقب «أفضل بنك أداءً في قطر» من «ذا بانكر» 101
- «جي بي مورغان تشيس» الأميركي يتصدّر قائمة أكبر بنوك العالم 102
- 20 مليار دولار إيرادات قطاع التأمين الإسلامي الخليجي في العام 2024 102
- الإقتصاد الروسي يُواصل النمو رغم الحرب 103

الدراسات والأبحاث والتقارير

نشاط الإتحاد

- الملتقى السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بيروت 50
- إفتتاح الملتقى السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 52
- جلسات الملتقى مناقشة تداعيات الإقتصاد النقدي 57
- خلال ملتقى بيروت إتحاد المصارف العربية يُكرّم البنوك الراعية 62
- د. وسام فتوح: قرار «المركزي» وقف تمويل الدولة اللبنانية زاد الإحتياطي بشكل جيّد 65
- د. وسام فتوح يناقش المستجدات مع قيادات مصرفية وديبلوماسية مصرية وعربية 75
- خطة الزراعة اللبنانية للنهوض بقطاع الأسماك 77
- ورش تدريبية لإتحاد المصارف العربية 79

تقرير

- السباق بين الفيدرالي والأوروبي 66

الأخبار والمستجدات

نشاط الإتحاد

تقرير

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة

إتحاد المصـــارف العـربيـة

والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس اللجنة التنفيذية
(المملكة العربية السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

عدنان أحمد يوسف
(البحرين)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبدالله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

عبدالرزاق الترهوني
(ليبيا)

زياد خلف عبد
(العراق)

عبدالحكيم العجيلي
(سلطنة عمان)

رغد جرجي معصب
(سوريا)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

ناجي غدري
(تونس)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

لزهر لطرش
(الجزائر)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

طارق فايد
المصارف المشتركة

أحمد حميد الديب
(جيبوتي)

(الامارات العربية المتحدة)

صندوق النقد العربي (بصفة مراقب)

نشر الثقافة المالية
يُحارب الفساد وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب

د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

لا شك في أن التعاون والشراكة بين القطاع المصرفي والأجهزة الأمنية والقضائية، وهو ما يُسمّى بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، يكشف الكثير من الجرائم المالية والفساد المستشري في المجتمعات، ولا سيما ما بعد تسارع تطوُّر التكنولوجيا المالية والتي إنسحبت على نحو غير مسبوق، على المؤسسات المصرفية والمالية في العالم كما في دول المنطقة.

وإذا كان إتحاد المصارف العربية قد وقّع الإتفاقية الأولى مع مجلس وزراء الداخلية العرب في بيروت، في 14 أيار/ مايو 2015، والتي تؤدي إلى مكافحة تمويل الإرهاب بالتعاون بين المؤسسات المصرفية والمالية، والأجهزة الأمنية والقضائية، فإن ذلك ينسجم مع أهمية إهتمام كافة السلطات والجهات المعنية في العالم بموضوع تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والإقتصاد النقدي، نتيجة تزايد هذه العمليات العابرة للحدود وتنوّعها وتشعّبها، مستفيدة من التقنيات والإبتكارات المالية والمعلوماتية الحديثة في وسائل الدفع والخدمات المصرفية، والتي غالباً ما تستخدم القطاع المصرفي والمؤسسات المالية في تنفيذها، مما يُعرّض المصارف لمخاطر جمّة.

في هذا السياق، يسعى إتحاد المصارف العربية، من خلال تنظيم المؤتمرات والملتقيات والندوات وورش العمل التدريبية في البلدان العربية والأجنبية، إلى إيجاد منصّات عالية المستوى لمناقشة التحدّيات التي تواجهها بلداننا العربية وحتى البلدان الأجنبية المتقدمة، ولا سيما في ما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واللافت هنا إصرار الإتحاد على إنعقاد هذه الفعاليات، ولا سيما في البلدان التي تعاني ظروفاً إستثنائية، بغية مواجهة الجرائم المالية ومكافحة تحدّياتها.

وفي هذا المجال، كان إصرارنا على عقد الملتقى السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في موعده (آب/ أغسطس 2024) في بيروت، رغم الأوضاع الأمنية الخطرة في جنوب لبنان، والتي إمتدت الى بعض المناطق الأخرى، وذلك لإدراكنا بأن الخطر الذي يُواجه لبنان بالنسبة إلى إحتمالية إدراجه على اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي («فاتف» – FATF)، قد يكون له تداعيات لا تقلّ خطورة عن الإضطرابات الأمنية التي يشهدها لبنان راهناً.

ونذكّر بأن ما يُحارب فكر الإرهاب أيضاً، تطويرُ المهارات وحثُّ المصارف والمؤسسات المالية الكبرى على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يُحارب ظاهرة البطالة ويخلق فرص العمل ويزيدها في المنطقة.

ويؤكد تقرير منظمة العمل الدولية لعام 2024، أنه لا يزال إنعدام المساواة في الوصول إلى فرص العمل، يُمثل مشكلة في جميع أنحاء العالم، حتى مع التوقعات الجديدة الصادرة عن المنظمة والتي تشير إلى تحسُّن البطالة العالمية هذا العام، لكن التقرير يلفت إلى إستمرار نقص فرص العمل. وبحسب التقديرات فإن «فجوة الوظائف» التي تقيس عدد الأشخاص الذين ليس لديهم وظيفة، لكنهم يرغبون في العمل، تبلغ 402 مليون شخص في العام 2024. ويشمل ذلك 183 مليون شخص تم إحتسابهم كعاطلين عن العمل. في المحصّلة، يُؤدي «مفهوم الشمول المالي»، إلى توسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف، وهو من أهم الآليات لمكافحة الفكر الإرهابي والحدّ منه، ولا سيما عبر مواقع التواصل الإجتماعي، كما أن تعزيز الثقافة المالية وفتح الحسابات المصرفية وثقافة التعامل مع المؤسسات المصرفية والمالية يعمل على محاربة الإرهاب بشكل غير مباشر.

على هامش المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024 في الدوحة
حفل إستقبال لكبار الشخصيات الرسمية القطرية والعربية

على هامش المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024 في الدوحة، قطر بعنوان «متطلّبات التنمية المستدامة ودور المصارف»، في دورته الـ 25، برعاية محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف قطر المركزي، على مدار يومين، نظم الإتحاد حفل إستقبال لكبار الشخصيات الرسمية القطرية والعربية من النخب المصرفية والمالية، عشية إفتتاح أعمال المؤتمر.

المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024 في الدوحة
«متطلّبات التنمية المستدامة ودور المصارف»

معالي وزير المالية القطري علي الكوّاري إلى اليمين ومحافظ البنك المركزي التونسي والدكتورة رولا دشتي والدكتور فهد بن محمد التركي

سلّط المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024 الذي إنعقد في الدوحة، قطر تحت عنوان «متطلبات التنمية المستدامة ودور المصارف»، في دورته الـ 25، برعاية محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف قطر المركزي، على مدار يومين، الضوء على دور المصارف والمؤسسات المالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، متزامناً مع إحتفالات اليوبيل الذهبي لمناسبة مرور 50 عاماً على تأسيس إتحاد المصارف العربية. علماً أنه تخلل المؤتمر، تكريم محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني راعي المؤتمر من قبل إتحاد المصارف العربية ممثلاً بالأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح الذي ألقى كلمة للمناسبة معدّداً ميزاته المهنية، كذلك جرى توقيع إتفاقية تعاون بين إتحاد المصارف العربية وإتحاد المصارف التركية. وتجدر الإشارة إلى أنه شارك في المؤتمر نحو 850 شخصية مصرفية قطرية وعربية وخبراء من الدول العربية والأجنبية.

وفي سياق المؤتمر إنعقد مجلسا إدارتي إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، كما إنعقدت الجمعية العمومية العادية الـ 48 لإتحاد المصارف العربية، وتخلل إنعقاد الجمعية العمومية العادية، توقيع إتفاقيتي تعاون في مجال الذكاء الإصطناعي بين إتحاد المصارف العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مصر، كذلك جرى توقيع إتفاقية تعاون حول المعايير الإجتماعية والبيئية والحوكمة ESG بين الإتحاد ومؤسسة Capital Concept.ويُعد حدث المؤتمر من أبرز الفعّاليات المالية في المنطقة، حيث جمع نخبة من المتخصّصين في القطاع المصرفي والمالي من مختلف أنحاء العالم لمناقشة التحدّيات والفرص التي تواجهها المنطقة العربية في إطار التنمية المستدامة، مركّزا على أهمية توجيه إستراتيجيات القطاع المصرفي نحو دعم المشاريع والمبادرات التي تُسهم في الحفاظ على البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، كما عكس إنعقاد هذا المؤتمر في الدوحة، إلتزام دولة قطر في تعزيز دورها كمركز مالي دولي ومساهم رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة.

وشارك في الإفتتاح الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي، ومحمد الإتربي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، والدكتور وسام فتوح، الأمين العام للإتحاد، والدكتور فهد بن محمد التركي، مدير عام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، والدكتورة رولا دشتي، وكيل الأمين العام والأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).

المحافظ الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني

محافظ مصرف قطر المركزي
الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني:
العالمَ مطالبٌ بإيجاد توازنٍ بين النموّ الإقتصادي والإستدامة ووجوب تشجيع الإستثمارات الرأسمالية في التمويل المستدام

في الكلمات، شدّد الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي على ركائز أساسية لتحقيق إستدامة القطاع المالي منها إدارةُ المخاطر المُناخيَّة والبيئيَّة والإجتماعيَّة في القطاع المالي، وتشجيع الإستثمارات الرأسمالية في التمويل المستدام، داعياً إلى «العمل الجماعي؛ لتحقيق أهداف التنمية المُستدامة التي تظلُّ هدفاً راسخاً ومُشتركاً من أجل مستقبل أكثر مرونة وازدهاراً».

وأشار المحافظ آل ثاني إلى «أهمية عقد هذا المؤتمر؛ لمناقشة قضايا التنمية المستدامة، كونها تمثّلُ بوابةً لتشكيل مستقبل عالمنا»، مشيراً إلى «ما حققه المجتمع العالمي من نقلة نوعية في ظِلّ تَطور العُلوم وتَقدُم التِكنولوجيا، وما يشهده العالم من ثورة صناعيّة وتطور غير مسبوق في الخِدمات الصحيّة، ما إنعكس على جودة حياة الإنسان، حيث تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأكثر من عشرة أضعاف على إمتداد المئتَي عام الماضية».
وأوضح الشَّيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني أنه «رغم هذا التطور لا يُمكن إنْكَارُ حقيقة أن هذا النمو أدّى إلى حدوث تغييرات مناخية ملموسة في حياتنا اليوميَّة»، وقال: «في الوقت الذي يواصل فيه العالم بذل الجهود من أجل إحراز تقدم ملموس في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، لا تزال توجد بعض التحدّيات التي قد تبطِّئ الوصول إلى الأهداف المرجوّة، وتحدّ من مسيرة نموّ الإقتصاد العالمي».

وأكد محافظُ مصرف قطر المركزي: «إنّ العالمَ مطالبٌ بإيجاد توازنٍ بين النموّ الإقتصادي من جهة والإستدامة من جهة ثانية، كونهما يُشكلان طَرفَي المُعادلة، مما يدعو إلى التصرُّف بمسؤولية، عبر توفير آليات تَنفيذية؛ لتحقيق التوازن وإستغلال التكنولوجيا الحديثة في تخفيف الإنبعاثات الكربونية، بالإضافة إلى تشجيع تمويل المشاريع المُستدامة».

وعن مُساهمة البنوك في دعم التنمية المستدامة، نوَّه المحافظ بن سعود بالدور الحاسم الذي لعبتْه البنوك في تمويل الإقتصاد، وبقدرتها على دعم التنمية من خلال توجيه الموارد اللازمة للمبادرات التنموية، وقال: «كما كان للبنوك دورٌ حاسمٌ في تمويل الإقتصاد، فإنها قادرة على المساهمة في تعزيز الرفاهية الإقتصاديّة والإجتماعيّة والبيئيّة على المدى الطويل، عبر توجيه الموارد اللازمة للمبادرات التي تحقّق الجدوى الإقتصادية، وتؤثّر إيجابياً على التنمية»، موضحاً أنه «على البنوك بصفتها شريكاً في التنمية توفير يدِ العون وتبنّي الممارسات التي تتماشى مع متطلبات النمو والتنمية المستدامة».

وعن التحدّيات التي قد تواجه تحقيقَ أهداف الإستدامة، أوضح المحافظ أنّها «تتمحور حول مدى تَوفرِ البيانات ذات الجودة العالية، وتطوّر الأطر المناسبة لتحقيق الأهداف، ومدى دعم أصحاب المصلحة»، مؤكداً «أنّ الجهات الرقابية، تقعُ عليها مسؤولية توفير البيئة المواتية؛ لدعم التحوُّل نحو إقتصاد مستدام»، منوهاً في الإطار عينه بـ «الأشواط المتقدمة التي قطعتها دولة قطر في هذا المجال، وذلك تماشياً مع إلتزامها تعزيز الحوكمة البيئيَّة والإجتماعية والإستدامة في القطاع المالي، حيث أطلقَ مصرف قطر المركزي مؤخراً «إستراتيجية ومبادئ الحوكمة البيئية والإجتماعية والإستدامة للقطاع المالي»، التي تستند إلى ثلاث ركائز، حيث تهتمّ الأولى بإدارة المخاطر المناخية والبيئية والإجتماعية في القطاع المالي، وتشجع الركيزة الثانية على الإستثمارات الرأسمالية في التمويل المستدام، وتهدف الركيزة الثالثة إلى دمج ممارسات الحوكمة البيئية والإجتماعية والإستدامة في العمليّات الداخليّة لمصرف قطر المركزي»، داعياً إلى «العمل الجماعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تظل هدفاً راسخاً ومشتركاً من أجل مستقبل أكثر مرونة وإزدهاراً».

الإتربي

رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي:
متطلّبات التنمية المستدامة للدول العربية
تقتضي إيجاد سياسات إستثمارية أكثر جاذبية

بدوره أكد محمد الإتربي رئيس اتحاد المصارف العربية، «أهمية المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024، في التأسيس لمستقبل مستدام لدى الدول العربية»، مشيراً إلى أنه «بإمكانها تحقيق العديد من المكاسب الفردية والجماعية إذا تمكنت من التغلُّب على التحدّيات الإنمائية المتزايدة، والإستفادة من هذا المؤتمر بالشكل اللازم».

وطالب الإتربي بـ «ضرورة العمل على تعزيز وسائل التنفيذ عبر توطيد التعاون العالمي والإقليمي، والتضافر بين الدول، مع الإستناد على التكنولوجيا والمعارف في تعزيز الشراكات وترسيخ التنمية المستدامة في الأوساط العربية بشكل حقيقي وفعّال».

وأشار الإتربي إلى «أن متطلبات التنمية المستدامة للدول العربية تقتضي العمل على إيجاد سياسات استثمارية أكثر جاذبية»، موضحاً «دور القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة على المستوى الدولي، مقارنة بالجانب العربي الذي لا يزال بحاجة إلى زيادة فعّالية القطاع الخاص، ما يستدعي فعلاً الحرص على بحث سبل الإستمرار وتحقيق أواصر التعاون عبر هذا المؤتمر، والذي يأتي في الوقت المناسب للوصول إلى مستويات مقبولة من تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية».

وأكد الإتربي «أن هناك جهوداً حثيثة من القوانين العربية لتشجيع وتحفيز عملية تمويل أهداف التنمية المستدامة، والتوجُّه للإقتصاد الأخضر، بإصدار بعض الدول العربية لسندات خضراء، ما يؤكد الإدراك اللامتناهي لأهمية القطاعات المصرفية القوية في تحقيق التنمية المستدامة، التي بمقدورها الإسهام في تحقيق الأبعاد التنموية والإجتماعية في الدول العربية».

وأكد الإتربي «أهمية سدّ الفجوة التمويلية، بالإضافة إلى دمج المعايير البيئية والإجتماعية في نماذج الأعمال، ما سيمكن المصارف من تقدير المخاطر وتعزيز المرونة، ودعم العملاء، إضافة إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تسهيل عمليات الوصول إلى التمويل، مع تنسيق الجهود بفاعلية، وتعزيز التعليم وزيادة والوعي، وتوفير التدريب للمستهلكين في الصناعات الخضراء».

التركي

المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي الدكتور فهد بن محمد التركي:
القطاع المصرفي في الدول العربية
يُعتبر المصدر الرئيسي لتوفير التمويل الإقتصادي

جانب من الشخصيات الرسمية والمصرفية القطرية والعربية المشاركة في المؤتمر

وقال الدكتور فهد بن محمد التركي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، «إن القطاع المصرفي القطري حقق مرتبة متقدمة بين الدول العربية من حيث نسبة معدل كفاية رأس المال إذ بلغت 19.2 %، مما يعكس مكانة القطاع وقدرته على إستيعاب الصدمات».

وأشاد المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي بالقطاع المصرفي القطري، مشيراً إلى أنه «إستأثر بنسبة 11.9 % من موجودات القطاع المصرفي العربي، محققاً بذلك المرتبة الثالثة على مستوى الدول العربية».

ولفت التركي إلى «أن نسبة التسهيلات غير العاملة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات في القطاع القطري لا تزال منخفضة مقارنة بالمتوسط في الدول العربية، إذ بلغت النسبة حوالي 3.9 % مع نهاية العام الماضي (2023)، مقابل متوسط 7.9 % في القطاع المصرفي القطري».

وأكد التركي «أن القطاع المصرفي في الدول العربية يُعتبر المصدر الرئيسي لتوفير التمويل الإقتصادي»، مضيفاً: «أن تقرير الإقتصاد المالي للدول العربية لهذا العام، الصادر عن صندوق النقد العربي، أكد متانة هذا القطاع، والذي يبلغ حجم موجوداته حوالي 4.6 تريليونات دولار وهو ما يعادل 150% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وعلى صعيد الملاءة المالية تميّز القطاع المصرفي العربي بملاءة مالية مرتفعة وصل متوسط معدل كفاية رأس المال إلى ما نسبته 17.4 % في نهاية العام الماضي، وهي نسبة أعلى من تلك المستهدفة دولياً عند 10.5 %». وأوضح التركي «أن نجاح المبادرات، سواء الوطنية أو الإقليمية، يعتمد إلى حد كبير، على المشاركة الفعّالة من جانب القطاع المالي والمصرفي، وخصوصاً البنوك المصرفية التي تشكل محركاً رئيسياً للأنشطة والتنمية الإقتصادية»، مشيراً إلى أنه في هذا السياق، و«رغم الحوار والنقاش الجاري حول مدى التدخل الذي يُمكن للمصارف المركزية والسلطات المصرفية والقطاع المصرفي القيام به لدعم قضايا الإستدامة ومواجهة تحدّيات تغيُّرات المناخ وتعزيز التمويل، إلاّ أن دور القطاعات المصرفية يبقى محورياً لدعم سياسات التنمية المستدامة، من خلال تطوير التشريعات المصرفية، التي تدعم التنمية المستدامة، كذلك توجيه سياسات الإقراض والتمويل لأفضل المعايير البيئية، إضافة إلى تشجيع وتحفيز الإبتكار في الخدمات والأدوات المالية المستدامة».

وأضاف الدكتور فهد بن محمد التركي: «يتعيّن على المؤسسات المصرفية أن تبتكر وتقدم منتجات مالية تدعم الاستثمار في البنية التحتية المستدامة، والطاقة النظيفة والمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأهداف البيئية والإجتماعية، كما يتعيّن على البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية دمج معايير الإستدامة في عمليات الإقراض والإستثمار الخاصة بها».

ولفت التركي إلى «أن الإنتقال نحو التمويل الأخضر والمستدام يُعتبر توجهاً إستراتيجياً يربط القطاع المالي والمصرفي بعملية التحوُّل نحو إقتصادات منخفضة الكربون، بحيث يدعم القطاع توفير التمويل للشركات، وتعزيز الإستقرار من المشاريع الخضراء والمستدامة»، مضيفاً «في هذا الإطار، يعكس النمو الملحوظ في حجم التمويل المستدام في أسواق المال العالمية، الإهتمام المتزايد للتمويل الأخضر والمستدام، حيث تشير بعض الإحصاءات إلى أن إجمالي حجم التمويل المستدام على المستوى العالمي يقدر بحوالي 6.6 تريليونات دولار خلال هذا العام 2024»، معزياً نمو سوق التمويل المستدام إلى أربعة عوامل رئيسية، «أولاً زيادة الوعي بتغيُّرات المناخ والحاجة إلى الإستثمار المستدام، ثانياً السياسات الحكومية الداعمة، ثالثاً تزايد الطلب على المنتجات والخدمات المستدامة، رابعاً زيادة توافر المنتجات المالية الخضراء».

وأكد التركي «أن صندوق النقد العربي يدعم زيادة التمويل منخفض الكلفة، وتطوير التمويل الأخضر، بما يدعم مواجهة المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة»، مؤكداً في هذا الإطار «أهمية تحقيق التوازن بين الإستدامة البيئية وأمن الطاقة، والمحافظة على التنافسية عند معالجة القضايا»، لافتاً إلى «أن الدول العربية تمتلك الموارد والخضرة والإرادة في هذا الشأن، ويُمكنها تطبيق تقنيات ونماذج تدعم الإنتقال إلى إقتصاد مستدام»، موضحاً «أن أنظمة النقد العربي تولي إهتماماً بالغاً لمواضيع التمويل الأخضر والمستدام، وتداعيات تغيُّرات المناخ على القطاعات المالية وتطبيق المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة في الأنشطة المالية والسياسات الإستثمارية في الدول العربية، بما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز أمن الطاقة»، مشيراً إلى «قيام الصندوق بإنشاء شبكة التمويل الأخضر والمستدام في الدول العربية، والتي إنطلقت أعمالها هذا العام بمباركة من مجلس محافظي المصارف المركزية العربية».

د. دشتي

من جهتها، إعتبرت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا «إسكوا»، رولا دشتي، «أن الإستثمارات المستدامة حيوية للنمو الإقتصادي والإستدامة المالية»، مؤكدة «أن على المصارف العربية الإستمرار بوتيرة أسرع في إعتماد الأدوات المالية الجديدة والإرتقاء بها، مثل السندات الخضراء»، مشيرة إلى «أن قيمة سوق السندات البيئية والمجتمع والحوكمة تبلغ تريليوناً و700 مليار دولار، وحصة المنطقة العربية منها لا تتجاوز 5.50 مليارات دولار».

ورأت د. دشتي «أن التكنولوجيا المالية تساهم في دفع عجلة النمو الشامل وزيادة مساهمة القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية بالمنطقة العربية، كما أن دور الشراكات بين القطاع المالي الخاص والحكومات والمنظمات أساسي في سدّ الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة في ظل حاجة المنطقة العربية إلى نحو 570 مليار دولار من التمويل في حلول العام 2030».

وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا «إسكوا»، د. رولا دشتي:

على المصارف العربية الإستمرار بوتيرة أسرع في إعتماد الأدوات المالية الجديدة والإرتقاء بها

جانب من مقدم الحضور من الشخصيات الرسمية والمصرفية القطرية والعربية المشاركة في المؤتمر

مـــصـــرف الـتـنـمـيـة الـــدولـــي
International Development Bank

مصـرف التنمـــية الدولـــــي

خطوة مستقبلية نحو التكنولوجيا المالية

هدفنا الأساسي هو أن نصبح المصرف الأكثر ابتكاراً وتقدماً على الصعيد التكنولوجي في العراق وذلك من خلال توفير أحدث تقنيات المعاملات والخدمات المصرفية الإلكترونية لزبائننا.

تأسس مصرف التنمية الدولي عام 2011 برأسمال قدره (100,000,000,000) دينار عراقي وسرعان ما أصبح واحداً من المصارف الرائدة على المستويين المحلي والإقليمي، حيث يوفر خدمات مصرفية متقدمة لكافة زبائنه في قطاعي الأفراد و الشركات.

نهدف إلى تسهيل التعامل المصرفي وجعله بمتناول جميع العراقيين في داخل العراق وخارجه، فضلاً عن تعزيز الاقتصاد الوطني.

حالياً، تتوفر فروع المصرف في جميع المحافظات الرئيسية في العراق، ومن ضمنها إقليم كردستان وذلك عبر افتتاح فروع جديدة سنوياً مع إضافة عدد من أجهزة الصراف الآلي ونقاط بيع مباشر تنتشر في كافة المحافظات العراقية، إضافةً إلى مكاتب تمثيل خارجية في كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة.

قيمنا الأساسية هي النزاهة والمصداقية وسلامة العمليات ورضا الزبائن

كان لمصرف التنمية الدولي مساهمة فاعلة وإيجابية في مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حددها البنك المركزي العراقي وذلك عبر تمويل مشاريع تجاوز مبلغها الـ(10,000,000,000) دينار عراقي بما يعادل (8,000,000) دولار و بمختلف المحافظات العراقية خلال السنوات القليلة الماضية.

- حصل مصرف التنمية الدولي بين عامي (2016 - 2018) على ترخيص إصدار البطاقات المصرفية الإلكترونية (ماستر كارد - فيزا) وإدارتها من قبل شركتي الدفع العالمية "ماستر" و"فيزا" ليصبح بذلك أول مصرف عراقي مخول لإصدار جميع أنواع البطاقات المصرفية الإلكترونية ابتداء بالبطاقات الائتمانية وانتهاء ببطاقات الدفع المسبق
- حصل مصرف التنمية الدولي على جائزة المصرف الأسرع نمواً وتطوراً في العراق في عام 2020 في مجال تمويل الشركات مقدمة من المؤسسة المالية العالمية (International Finance Awards) التي أقيمت في دبي مطلع العام (2020).
- منحت كابيتال انتيليجنس للتصنيفات الائتمانية العالمية (Capital Intellegence) مصرف التنمية الدولي تقييم عالمي بدرجة (BB-) الخاص بالقوة والملاءة المالية (CFS) ودرجة (B-)عن التقييم الائتماني المجمع (BSR) أسوة بالمصارف العربية والإقليمية في عام 2020
- فتح فرع بنك الاعمال في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة ليكون نقطة الانطلاق الواعدة بتعزيز العلاقات التجارية والمصرفية بين البلدين وباقي دول الخليج
- اختيار رئيس مجلس الإدارة المهندس (زياد خلف عبد) ممثلاً للقطاع المصرفي العراقي في عضوية مجلس إدارة إتحـاد المـصارف الـعربية لولاية ثانية تمتد لثلاث سنوات بالإضافة لانضمامه إلى عضوية الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وذلك خلال أعمال المؤتمر العربي لعام 2022 والذي تم عقده في القاهرة.

إتحاد المصارف العربية
يكرّم محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني

سعادة محافظ مصرف قطر المركزي يتسلم الدرع التقديرية من الأستاذ محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية

وألقى الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية كلمة بإسم الإتحاد في مراسم التكريم الخاص لمحافظ مصرف قطر المركزي، راعي المؤتمر، الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، مشيداً بالمحافظ ومعدّداً ميزاته المهنية.

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:
المكرّم الشيخ بندر بن محمد بن سعود الثاني
محافظ مصرف قطر المركزي، صاحب مسيرة مضيئة

وقال د. فتوح: «تولّى الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني منصب محافظ قطر المركزي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، وشغل قبل توليه منصب المحافظ، منصب رئيس ديوان المحاسبة بين عامي 2015 و2021، وتم إنتخابه لرئاسة المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ولرئاسة المجلس التنفيذي للمنظمة».

أضاف د. فتوح: «المكرّم اليوم صاحب مسيرة مضيئة، في تاريخ المهنة المصرفية القطرية والعربية، والتي تدين له في تطوُّرها، والإرتقاء بها إلى أفضل المواقع، لأنه عرف أصولها وفروعها وأدرك جدواها، مكرّساً جهوده وقدراته لدعم الإقتصاد الوطني، والإرتقاء بالعمل المصرفي في قطر إلى أعلى المعايير العالمية».

وختم د. فتوح: «يتقدم مجلس إدارة إتحاد امصارف العربية وأمانته العامة بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، ونتشرّف بتكريم سعادته بدرع الإتحاد تقديراً لرعايته الكريمة لأعمال هذا المؤتمر، وعلى الثقة التي منحنا إياها، وعلى ما حظينا به من دعم ومساندة من قبل مصرف قطر المركزي الموقّر، سائلين المولى عزّ وجلّ، أن يوفقه ويسدّد خطاه، على طريق التقدُّم والنجاح في مهامه ومسؤولياته».

الدرع التقديرية للمحافظ آل ثاني

ودعا الدكتور وسام فتوح، محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية إلى الصعود إلى المنصّة الرئيسية لتقديم الدرع التقديرية إلى محافظ قطر المركزي الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، ثم أُخذت الصورة التذكارية مع المحافظ آل ثاني في حضور وزير المالية القطري علي الكواري، والرئيس التنفيذي لمجموعة قطر الوطني عبد الله المبارك آل خليفة وأعضاء مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية.

المحافظ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني ود. وسام فتوح

إتفاقية تعاون بين إتحاد المصارف العربية وإتحاد المصارف التركية

قبل بدء الجلسة الأولى في اليوم الأول، وقّع إتحاد المصارف العربية ممثلاً برئيسه الأستاذ محمد الإتربي إتفاقية تعاون مع إتحاد المصارف التركية في حضور الأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح.

الأستاذ محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية ورئيس جمعية المصارف التركية البسلان شاكير يوقعان الإتفاقية

Where ambition shapes the future

Transforming visions into achievements, side by side

Ahlibank stands with those who aspire to reach new heights. We believe that in dreaming big, we don't just imagine the future, we create it.

Our ambition reaches for the stars, and we invite you to join us in crafting a tomorrow filled with endless possibilities.

Through our comprehensive services, from Corporate Banking to Retail & Private Banking and beyond, we're here to help you turn your boldest visions into lasting achievements.

Ahlibank. With your ambition, we shape the future.

البنك الأهلي
ahlibank

جلسات المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024 في الدوحة
ناقشت دور المصارف في دعم وتعزيز التنمية المستدامة

ناقش المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024 الذي إنعقد في الدوحة، قطر تحت عنوان «متطلبات التنمية المستدامة ودور المصارف»، في دورته الـ 25، برعاية محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف قطر المركزي، على مدار يومين، دور المصارف في المساهمة في التنمية المستدامة، حيث جمعت جلساته كبار المسؤولين الماليين والمصرفيين، إلى جانب الخبراء وممثلي المؤسسات المالية الكبرى من مختلف أنحاء العالم.

وشهد المؤتمر نقاشات مستفيضة حول إستراتيجيات النجاح والنمو في ظل التحدّيات المتزايدة التي تشهدها المنطقة العربية والعالم ككل، إلى جانب تبادل الخبرات حول كيفية التعامل مع التغيُّرات السريعة في السوق المالية وتحقيق الإستدامة للأجيال المقبلة.

اليوم الأول

الجلسة الأولى

«متطلّبات التنمية المستدامة وفجوة التمويل في المنطقة العربية»

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «متطلبات التنمية المستدامة وفجوة التمويل في المنطقة العربية»، محاور عدة أبرزها: نظرة عامة على تحديات التنمية في المنطقة العربية وتقييم الإحتياجات والأولويات، والإتجاهات الرئيسية في تمويل التنمية في العالم العربي، والبيئة التنظيمية للتنمية المستدامة، والتوجُّهات الحكومية لتمويل التنمية المستدامة وإستراتيجيات التنمية الوطنية والشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل مشاريع التنمية المستدامة. تحدث في الجلسة الأولى كل من: ياسر صبحي، خبير إستشاري في صندوق النقد الدولي IMF، وفتحي زهير النوري محافظ البنك المركزي التونسي، وعلي محمد المهندي، المدير التنفيذي لتمويل الأعمال، بنك قطر للتنمية، والدكتور سيد حسين القادري، مدير إدارة العمل المناخي، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، و Vito Intini كبير الإقتصاديين الإقليمي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، و Jerome Vacher خبير إقتصادي رئيسي، قسم مجلس التعاون الخليجي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي IMF (عبر الأونلاين). أدارت الجلسة، الدكتورة كورنيليا ماير، كبير الإقتصاديين في شركة LBV Asset Management والرئيس لشركة MRL، سويسرا.

الجلسة الثانية

«دور الأسواق والمؤسسات والأدوات المالية في تمويل التنمية»

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «دور الأسواق والمؤسسات والأدوات المالية في تمويل التنمية»، محاور عدّة أبرزها: دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية المستدامة، والفرص الإستثمارية في القطاعات الصحية، ودور التمويل الإسلامي والصكوك في التنمية المستدامة، والسندات الخضراء، والسندات الإجتماعية، والفرص المرتبطة بالإستدامة بغية تحقيق الأهداف المرجوة.
تحدث في الجلسة الثانية كل من: طارق الخولي، نائب محافظ البنك المركزي المصري، والدكتور هشام حسين، رئيس مكتب ترويج الإستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، البحرين، ورامي الدكاني، الأمين العام لإتحاد أسواق المال العربية، وأحمد الكسواني، الشريك ورئيس قطاع الخدمات المصرفية، PwC Middle East، ومحمد أبو خلف، مدير الخزانة، مصرف لشا، قطر. أدارت الجلسة، الدكتورة كورنيليا ماير، كبير الإقتصاديين في شركة LBV Asset Management والرئيس لشركة MRL، سويسرا.

إجتماع مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية الـ 117

في سياق المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024 الذي إنعقد في الدوحة، عقد مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية الـ 117 برئاسة الأستاذ محمد الإتربي رئيس الإتحاد، وفي حضور رئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه، والأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح، والسادة أعضاء مجلس الإدارة، وكان بحث في شؤون التعاون المصرفي العربي، ولا سيما في ظل التكنولوجيا والإقتصاد الرقمي وإتباع المعايير الدولية والقوانين المستجدة حيال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إجتماع مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الـ33

في السياق عينه إنعقد في الدوحة، إجتماع مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الـ 33 برئاسة رئيس الإتحاد الدكتور جوزف طربيه، وفي حضور الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، والسادة أعضاء مجلس الإدارة، حيث تمت مناقشة نشاط الإتحاد للعام 2023 – 2024.

الجمعية العمومية العادية الـ ٤٨ لإتحاد المصارف العربية

في اليوم الثاني من المؤتمر المصرفي العربي، إنعقدت الجمعية العمومية العادية الـ 48 لإتحاد المصارف العربية برئاسة رئيس مجلس إدارة الإتحاد محمد الإتربي، وفي حضور الأمين العام الدكتور وسام فتوح وأعضاء مجلس الإدارة، وجرى بحث في المستجدّات المصرفية، وأهمية توطيد أواصر التعاون في ما بين المصارف العربية. كما ناقش المجتمعون متطلّبات التنمية المستدامة في ضوء دور المصارف حيال تمويل المشروعات المتعلقة بالمناخ والإستدامة البيئية والتكنولوجيا المالية.

الأستاذ محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية يتوسط من اليمين الأمين العام للإتحاد د. وسام فتوح ومن اليسار المهندس زياد خلف عبد نائب رئيس الجمعية العمومية – عضو مجلس إدارة الإتحاد، ممثل المصارف العراقية

إتفاقيتا تعاون في مجال الذكاء الإصطناعي والمعايير الإجتماعية والبيئية والحوكمة ESG

تخلّل إنعقاد الجمعية العمومية العادية، توقيع إتفاقيتي تعاون في مجال الذكاء الإصطناعي بين إتحاد المصارف العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مصر، كذلك جرى توقيع إتفاقية تعاون حول المعايير الإجتماعية والبيئية والحوكمة ESG بين الإتحاد ومؤسسة Capital Concept.

الإتفاقية بين إتحاد المصارف العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مصر

الإتفاقية بين إتحاد المصارف العربية ومؤسسة Capital Concept

اليوم الثاني

الجلسة الأولى

«التكنولوجيا المالية من أجل التمويل المستدام»

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «التكنولوجيا المالية من أجل التمويل المستدام»، محاور عدة أبرزها: تسخير التكنولوجيا من أجل التمويل المستدام، والشمول المالي والوصول إلى المعلومات للجميع، وحلول التكنولوجيا المالية للتمويل المستدام والتكنولوجيا المالية وإمكانية الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال.

ترأس الجلسة الأولى، الدكتور إسماعيل عبد الغفار إسماعيل، رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مصر. وتحدث فيها كل من: أحمد عبد السلام العمادي رئيس قسم السياسات والتقارير بإدارة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في مصرف قطر المركزي، ودينوس كونستانتينيدس، رئيس مجموعة الإستراتيجية والرقمية، مصرف قطر الإسلامي، قطر، والدكتورة Natalia Carrillo، الرئيس التنفيذي لـ HEDERA، الحلول التكنولوجية للتنمية المستدامة، إيطاليا، (عبر الأونلاين)، والدكتور سالم عيتاني، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة تاتش للإتصالات، وخبير دولي في إدارة أزمات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، لبنان، و Halil Ozcan، نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الإلكترونية، بنك برقان، تركيا، وسليمان برده، رئيس فرع لبنان، المعهد العالي للإبتكار، أميركا.

في هذا السياق أكد الدكتور إسماعيل عبد الغفار رئيس الأكاديمية العربية، في كلمته العمل على أهمية التعاون بين المؤسسات المالية والتعليمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن المصارف تلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال تقديم الدعم المالي للمشاريع المستدامة، لافتاً إلى مجموعة من الموضوعات المتعلقة بدور الذكاء الإصطناعي والإبتكار في القطاع المصرفي والتمويل المستدام، وأهمية الإستثمارات في تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي لتعزيز كفاءة المصارف وقدرتها على مواجهة التحدّيات الإقتصادية المعاصرة، معرباً عن تقديره لإتحاد المصارف العربية على تنظيم هذا المؤتمر الهام، والذي يساهم في تبادل المعرفة والخبرات بين الدول العربية في مجال المصارف والتنمية المستدامة.

من جهته، نوّه أحمد عبدالسلام العمادي رئيس قسم السياسات والتقارير بإدارة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في مصرف قطر المركزي، بمبادرات مصرف قطر المركزي في مجال تطوير التكنولوجيا المالية، تماشياً مع الإستراتيجية الثالثة للقطاع المالي وإستراتيجية التكنولوجيا المالية في الدولة، مشيراً إلى أن تلك المبادرات «ساهمت في تحقيق نقلة نوعية في مجال الخدمات المقدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية القطرية للعملاء، كما عزّزت من روح الإبتكار والوصول إلى أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030».

الجلسة الثانية

«تمويل المناخ والإستدامة البيئية»

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «تمويل المناخ والإستدامة البيئية» محاور عدة أبرزها: التصدّي لتحدّيات تغيُّر المناخ والتدهور البيئي، وتعبئة الموارد للطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة وتعزيز مبادرات التمويل الأخضر في المنطقة العربية، ودمج العوامل البيئية والإجتماعية والحوكمة EGS في قرارات الإستثمار وفي التشريعات، والصيرفة الإسلامية كأداة لتمويل الإستدامة البيئية.

تحدث في الجلسة الثانية كل من: إياد العسلي، المدير العام للبنك العربي الإسلامي الدولي، الأردن، ووليد الوسلاتي، مدير إدارة المناخ والتنوّع البيولوجي والمياه، منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD، فرنسا، وياسر عكاوي، المؤسس والرئيس لشركةCapital Concept، لبنان، وإسلام محمد مهدي، إستشاري الطاقة والإستدامة، Guidehouse، ألمانيا. أدار الجلسة الدكتور أنطوان صفير، محاضر في الجامعة الأميركية في بيروت، ومحام في نقابتي باريس وبيروت، وشريك في مونتريال وواشنطن.

في سياق المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024 في الدوحة

لمناسبة مرور 50 عاماً على تأسيس إتحاد المصارف العربية

تكريم الدكتورة رولا دشتي الأمينة التنفيذية للإسكوا بجائزة «الرؤية القيادية لعام 2024»

تكريم الشيخ عبدالله مبارك آل خليفة الرئيس التنفيذي لمجموعة QNB بالدرع التقديرية لمناسبة مرور 60 عاماً على تأسيس المجموعة

على هامش المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024 في الدوحة، قطر، أقام إتحاد المصارف العربية حفل عشاء تكريمي على شرف المشاركين في المؤتمر، لمناسبة مرور 50 عاماً على تأسيس إتحاد المصارف العربية، حيث كرّم إتحاد المصارف العربية ممثلاً برئيس مجلس الإدارة محمد الإتربي والأمين العام للإتحاد د. وسام فتوح، معالي الدكتورة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة الأمينة التنفيذية للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) بجائزة «الرؤية القيادية لعام 2024»، كما كرّم الإتربي ود. فتوح، الرئيس التنفيذي لمجموعة QNB الشيخ عبدالله مبارك آل خليفة بالدرع التقديرية للإتحاد لمناسبة مرور 60 عاماً على تأسيس مجموعة QNB.

شارك في الحفل التكريمي نخبة من كبار الشخصيات الرسمية المشاركة في المؤتمر المصرفي في مقدّمها، إضافة إلى الإتربي ود. فتوح، والمكرّمين د. دشتي وآل خليفة، الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي، والدكتور فهد بن محمد التركي، مدير عام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي.

د. فتوح

وألقى د. فتوح كلمة لمناسبة تكريم د. شتي، وآل خليفة فقال: «يسعدني أن أرحب بكم في هذه الأمسية الغالية على قلوبنا لنحتفل معاً بمرور 50 عاماً على تأسيس إتحاد المصارف العربية 1974 – 2024، لقد كان طموحاً بالنسبة إلينا أن نحتفل بهذه المناسبة المهمة، ونعقد مؤتمرنا المصرفي العربي لعام 2024 على أرض دولة قطر العامرة التي غمرتنا برحابتها المعتادة، وهو تشريف نعتزّ به، ونتمنى أن نكون قد وُفقنا للقيام به بالصورة التي تليق بدولة قطر ومصرف قطر المركزي.

هذه الإحتفالية التي تجسّد نصف قرن من الإنجازات الباهرة، وشعارنا الدائم أن نكون «الأفضل بين الأفضل» لأننا في إتحاد المصارف العربية، ندرك تماماً مسؤولياتنا تجاه مصارفنا العربية، ونطوّرها مع تطور المهنة على الصعيدين العربي والدولي».

أضاف د. فتوح: «كما يُشرّفنا اليوم أن نشارك القيادات الحكيمة لبنك قطر الوطني وأسرته الرائدة في إحتفالهم لمناسبة مرور 60 عاماً على تأسيسه، وهي مسيرة متقدّمة ومتطوّرة وغير مسبوقة في تاريخ الصناعة المصرفية العربية، ولعبت دوراً قيادياً في صنع

مستقبل دولة قطر الزاهرة. ويسعدنا أن نتوّج هذه الإحتفالية بتكريم سيدة عربية – دولية، بذلت جهوداً كبيرة على الصعيدين العربي والدولي، وخصوصاً لجهة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عالمنا العربي، ومتابعة الحلول المستدامة لتحقيق هذه الأهداف في حلول العام 2030، وهي رائدة في مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين والإصلاح، وشكّلت طوال مسيرتها القدوة في إلتزامها العميق بقضايا التنمية الشاملة والعدالة الإجتماعية. من دولة الكويت الزاهرة بلد الفكر والإنفتاح إنها معالي الدكتورة رولا دشتي وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والامينة التنفيذية للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) لنيلها جائزة «الرؤية القيادية لعام 2024».

أضاف د. فتوح «لقد د. دشتي خلال مسيرتها مناصب وزارية، وعضو مجلس الأمة سابقاً، في دولة الكويت الحبيبة، وهي الشخصية التي تركت بصمة لا تُمحى في مسيرة التنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان في منطقتنا العربية. وبكل فخر وإعتزاز، نلتقي اليوم لتكريم هذه الشخصية المرموقة، والأيقونة في مسيرة التنمية والتقدُّم في منطقتنا العربية.

تمثل الدكتورة رولا دشتي نموذجاً يُحتذى به في الإلتزام والإصرار والعمل الدؤوب من أجل تعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية في المنطقة العربية، وهي تمثل القدوة في إلتزامها العميق بقضايا التنمية الشاملة، والعدالة الإجتماعية، والمساواة بين الجنسين. فقد قادت جهوداً إستثنائية طوال مسيرتها المهنية، كانت فيها صوتاً مدوّياً للدفاع عن المهمّشين والمحرومين، وسعت دائماً لتطبيق رؤية طموحة للإسكوا، لتحقيق التنمية المستدامة، ومواجهة التحدّيات الإقليمية مثل تغيُّر المناخ، والعدالة الإجتماعية، ومحاربة الفقر وتمكين المرأة.

بدأت الدكتورة رولا دشتي مسيرتها المهنية برؤية واضحة وإصرار لا يلين على إحداث تغيير إيجابي في وطنها الأصغر الكويت، ومن ثم وطنها الأكبر، الوطن العربي. فمن خلال عملها الدؤوب وجهودها المتفانية، ساهمت في صوغ وتطبيق إستراتيجيات، وسياسات، وبرامج تنموية هدفت إلى تحسين مستوى معيشة الشعوب العربية وتقديم حلول مستدامة للتحديات التي تواجهها المنطقة.

وبفضل قيادتها الحكيمة، تحوّلت منظمة الإسكوا إلى منصّة فاعلة للتعاون الإقليمي والتنسيق بين الدول الأعضاء، مما أسهم في تعزيز التنمية الشاملة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن إسهامات الدكتورة دشتي في تطوير إستراتيجيات مبتكرة لتعزيز التعاون الإقليمي والعمل المشترك، تُمثل مصدر إلهام لنا جميعاً، في المؤسسات والمنظمات الإقليمية العربية. لقد أثّرت بفكرها وعملها الإقليمي والدولي على السياسات التنموية العربية، وأثبتت أن القيادة الحكيمة يُمكنها أن تحدث فرقاً حقيقياً في حياة الشعوب.

لقد كانت الدكتورة رولا دشتي دائماً صوتاً قوياً، ومدافعاً لا يلين، عن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. من خلال مبادراتها ومشاريعها العديدة، عملت على تمكين المرأة العربية ودعم مشاركتها الفعّالة في كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. فقد أدركت أن تقدُّم لا يُمكن أن يتحقق إلاّ بمشاركة جميع أفراده، رجالاً ونساء، على حدّ سواء.

إن جهود الدكتورة رولا دشتي لم تقتصر على تمكين المرأة فحسب، بل شملت أيضاً تعزيز التعاون الإقتصادي والإجتماعي بين دول المنطقة، كما عملت على تعزيز الشراكات وتبادل المعرفة والخبرات بين الدول الأعضاء في الإسكوا، مما ساهم في الدفع نحو تحقيق التنمية المستدامة والإزدهار الإقتصادي، كما ركّزت على مواجهة التحدّيات البيئية والتغيُّرات المناخية من خلال دعم السياسات والبرامج التي تهدف إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
وفي مجال حقوق الإنسان، كانت الدكتورة رولا دشتي دائماً في طليعة المدافعين عن الكرامة الإنسانية والعدالة الإجتماعية للمواطن العربي. فقد سعت إلى تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الأفراد، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً، بهدف تعزيز السلام والإستقرار في المنطقة.

لقد تخطت إسهامات الدكتورة رولا دشتي الحدود الوطنية والإقليمية لتصل إلى الساحة الدولية. لقد كانت دائماً سفيرة مشرقة، ومشرّفة لمنطقتنا، تعكس الوجه الحضاري والإنساني لشعوبنا.

في هذا اليوم المميّز، نكرّم الدكتورة رولا دشتي ليس فقط لكونها قائدة متميّزة، بل لأنها مصدر إلها لنا جميعاً، فمسيرتها الحافلة بالإنجازات تذكّرنا بأهمية العمل الجاد والتفاني من أجل تحقيق الأهداف السامية. ونأمل في أن يستمر عطاؤها وإلهامها لنا جميعاً، وأن تظل دائماً رمزاً للتفاني والإصرار على تحقيق الأفضل».

وختم الدكتور وسام فتوح قائلاً: «نشكر الدكتورة رولا دشتي من أعماق قلوبنا على كل ما قدّمته وتقدمه لخدمة الإنسان العربي. لذا وبكل فخر وإمتنان، نُكرّمها اليوم على إنجازاتها العظيمة، ونشكرها على تفانيها في خدمة الإنسانية وتطلّعاتها لبناء مستقبل أفضل للجميع. ونرجو لها دوام النجاح والتوفيق في مسيرتها المستمرة نحو العطاء والتقدم».

وأخيراً دعا د. فتوح، رئيس إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي، إلى الصعود للمنصّة بغية تكريم الدكتورة رولا دشتي.

محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية يكرّم: رولا دشتي بجائزة الرؤية القيادية لعام 2024 في حضور الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح والشيخ محمد الجراح الصباح وعماد بو خمسين

الإتربي يكرّم الرئيس التنفيذي لمجموعة QNB الشيخ عبدالله مبارك آل خليفة بالدرع التقديرية لإتحاد المصارف العربية بحضور الدكتور فتوح

رئيس إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي والأمين العام للإتحاد د. وسام فتوح يقدمان الدروع التقديرية إلى المؤسسات المتعاونة والراعية

في ختام أعمال المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024 في الدوحة، قطر، قام رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي والأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح بتقديم الدروع التقديرية إلى المؤسسات الداعمة والراعية وهي كالتالي:

بنك قطر الوطني/ ناصر فخرو

البنك التجاري/ أسجان الخلف

مصرف قطر للتنمية/ خالد محمد بو عينين

بنك الدوحة/ العنود العتيق

البنك الأهلي/ عبد العزيز خالد الخاطر

فردان للصرافة/ شادي عواد

المصرف QIB/ دينوس كونستانتينيدس

بنك مصر/ فاطمة الغولي

مصرف لشا/ ميرنا نقاش

البنك الأهلي المصري/ معتز الشرقاوي

مصرف الجمهورية/ الدكتورة آمال الودان وفوزي الشاويش

بنك الإسكان/ نانسي الهندي

البنك العربي/ إيهاب مكين

بنك القاهرة/ هاني عبد الله

بنـــك لشـــا
LESHA BANK

INVEST WITH LESHA BANK

Lesha Bank offers a wide range of Shari'a-compliant products and services, including top-tier Private Equity, Real Estate Investment, Asset Management, Investment Banking Advisory and Wealth Management services to High-Net-Worth Individuals and well-renowned corporations and institutions. The Bank also ranked among the top 30 Asset Managers for 2024 by Forbes Middle East magazine.

Lesha Bank LLC (Public) is authorized by the QFCRA under licens e No.00091 and listed on the Qatar Stock Exchange (QSE: QFBQ). Eligibility is subject to QFCRA rules and regulations.

www.leshabank.com

Chat with us

المعرض المصاحب للمؤتمر المصرفي العربي لعام 2024 في الدوحة

حلول مالية عالمية بمعايير قطر
DOHA BANK

QNB

DOHA BANK

المصرف
المصرف

توصيات المؤتمر المصرفي العربي في الدوحة 2024:
تعزيز الشمول المالي وتشجيع القطاع الخاص على تمويل التنمية المستدامة

خلصت توصيات المؤتمر المصرفي العربي في الدوحة 2024 بعنوان «متطلّبات التنمية المستدامة ودور المصارف» في دورته الـ 25، برعاية محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، والذي نظّمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف قطر المركزي، على مدار يومين، إلى التالي:

- تعزيز الشمول المالي: دعا المشاركون إلى ضرورة تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، بإعتباره ضرورة إقتصادية وإجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة، ويُعزّز دور القطاع المصرفي في تقديم الخدمات للمجموعات المهمّشة وتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- –تعزيز التعاون العالمي والإقليمي: طالب المشاركون بضرورة تعزيز وسائل التنفيذ عبر توطيد التعاون بين الدول على المستويين العالمي والإقليمي، مع الإستناد إلى التكنولوجيا والمعرفة لتعزيز الشراكات وترسيخ التنمية المستدامة في الدول العربية.
- –تشجيع القطاع الخاص على تمويل التنمية المستدامة: طالب المشاركون بزيادة فعّالية القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة، وضرورة بحث سبل التعاون بين القطاعين العام والخاص.
- سدّ الفجوة التمويلية ودمج المعايير البيئية والإجتماعية: أكد المشاركون على أهمية سدّ الفجوة التمويلية ودمج المعايير البيئية والإجتماعية في نماذج الأعمال، بما يُمكّن المصارف من تقدير المخاطر وتعزيز المرونة، مع دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الوصول إلى التمويل.
- تشجيع تمويل المشاريع المستدامة: أكد المشاركون أهمية إيجاد توازن بين النمو الإقتصادي والإستدامة، وضرورة توفير آليات تنفيذية لإستغلال التكنولوجيا الحديثة في تخفيف الإنبعاثات الكربونية وتشجيع تمويل المشاريع المستدامة مثل السندات الخضراء.
- دمج ممارسات الحوكمة البيئية والإجتماعية والإستدامة: طالب المشاركون بالعمل على تبنّي ممارسات تتماشى مع متطلّبات التنمية المستدامة، وأن تأخذ في الإعتبار العوامل البيئية والإجتماعية في تقييم رأس المال والسيولة.
- تعزيز الشراكات مع شركات التكنولوجيا المتخصّصة في التمويل المستدام: أوصى المشاركون بضرورة أن تستكشف البنوك العربية فرص الشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية التي تتخصص في حلول التمويل المستدام، مثل إستخدام تقنية البلوك تشين لتعزيز الشفافية في أسواق السندات الخضراء، بالإضافة إلى إستخدام أدوات تقييم الإئتمان المدعومة بالذكاء الإصطناعي للحدّ من المخاطر المتعلّقة بالإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز التخطيط الوطني والسياسات المناخية: طالب المشاركون الدول بتحسين خططها الوطنية وتقديم مساهمات وطنية جديدة في حلول العام 2025 لتكون أكثر طموحاً، وتتماشى مع أهداف إتفاق باريس للحفاظ على إرتفاع درجة الحرارة العالمية أقل من 1.5 درجة مئوية، كما يجب تعزيز الظروف الملائمة للإستثمارات المناخية.
- الإنتقال نحو التمويل الأخضر والمستدام: ضرورة ربط القطاع المالي والمصرفي بالتحوّل نحو إقتصاد منخفض الكربون، من خلال توفير التمويل للشركات الخضراء والمستدامة، مما يُساهم في مواجهة التغيُّرات المناخية ودعم التنمية المستدامة.

على هامش المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024 في الدوحة

شخصيات مصرفية ومالية عربية تؤكد أهمية دور المصارف في التنمية المستدامة

أكد عدد من الشخصيات المصرفية والمالية الرسمية المشاركة في المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024 – «متطلبات التنمية المستدامة ودور المصارف»، في الدوحة، الذي إنعقد تحت رعاية الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي والذي نظّمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف قطر المركزي، أهمية دور المصارف العربية في التنمية المستدامة، في ظل التطوُّر المصرفي العالمي والتكنولوجيا المالية والرقمنة.

الوردي

وقال عبد السلام الوردي نائب رئيس مجلس إدارة بنك القطيبي – (اليمن): « إن انعقاد هذا المؤتمر المصرفي العربي في الدوحه في هذا الوقت تحديداً، يعكس أهمية إستغلال الخبرات المصرفيه لتحقيق التوازن بين النمو الإقتصادي والتنميه المستدامة، مما يتطلّب إستراتيجيات جديدة لمواجهة التحدّيات، حيث إن تعزيز التعاون وتبادل الخبرات يُسهم في بناء تصوُّرات لمواجهة التحدّيات الإقتصاديه العالمية»، مشيراً إلى «أن إختيار الدوحه لأن تكون حاضنه لهذا المؤتمر يعود الى: موقع الدوحه الإستراتيجي، حيث تقع في منطقة الخليج العربي، والتي تُعدّ من أكثر المناطق حيوية من الناحيه الإقتصاديه والمصرفيه، ولا سيما حيال ما تنعم به قطر من إستقرار إقتصادي وسياسي، والبيئه الداعمه للإبتكار المالي في قطر، وتوجُّه هذا البلد نحو الإقتصاد الأخضر، وتبنّي سياسات تدعم التنميه المستدامة، والتحوُّل نحو الإقتصاد الأخضر، وهذا ما يتواءم مع أهداف المؤتمر المصرفي العربي الذي تحتضنه دولة قطر». أما عن دور البنوك في تحقيق التنميه المستدامة، فقال الوردي: إنه «من المعروف أن البنوك في السنوات الأخيرة، باتت تهتم في تحقيق التنميه المستدامه من خلال: تمويل المشاريع المستدامة، وتشجيع الإستثمار الأخضر، ودعم ريادة الأعمال وتشجيع الشمول المالي»، لافتاً إلى «المحفّزات التي تجعل المصارف العربيه أكثر إستعداداً للخوض في عمليه التنميه المستدامه وتحمُّل المخاطر الناتجه عن هذه العمليه وهي: فتح آفاق لفرص إستثماريه جديدة مثل البنيه التحتيه الخضراء والطاقه المتجدّدة، وتقليل المخاطر الطويله الأمد، رغم أن هذه المشاريع تتطلّب إستثمارات عاليه الكلفة، إلاّ أن العوائد الطويلة الأمد يُمكن أن تكون أكثر إستقراراً، وبالتالي يتم التقليل من آثار التقلُّبات الإقتصاديه في المستقبل وتعزيز السمعه المؤسسية».

وخلص الوردي إلى القول: «إن المؤسسات التي تتبنّى سياسات تمويل مستدامة، غالباً ما تكون محل تقدير العملاء والمجتمعات الدولية، وهذا ما ينعكس إيجاباً على سمعة المؤسسة، والتنوُّع في المخاطر. علماً أن تنوُّع قطاعات مشاريع التنميه المستدامة يُقلل من المخاطر، كما أن دعم الحكومات يقدّم ميزات وإعفاءات لمشاريع التنميه المستدامة».

البزري

قال وجيه البزري، رئيس غرفة التجارة الدولية (لبنان): «إن هذا المؤتمر المصرفي العربي الذي نظمه إتحاد المصارف العربية في قطر يشكل علامة فارقة، لذا نهنئ الإتحاد على هذا النشاط المرموق والمنظم على نحو غير مسبوق، والذي يتميّز بإستمراريته رغم كل الظروف الصعبة التي تمر في المنطقة العربية، بغية جمع الطاقات المصرفية العربية والعالمية، وتشجيع إطلاق المبادرات التي تفيد العالم المصرفي في المستقبل، في ظل التطوُّر المصرفي العالمي والقوانين المستجدة والمواكبة للتكنولوجيا المالية، والرقمنة، بما يفيد بلداننا العربية»، مشيراً إلى «أن لبنان كان يشكل النقطة الرئيسية في المنطقة لإنعقاد المؤتمرات العربية والدولية، لذا نتمنى أن تعود هذه النشاطات إلى وطننا الحبيب بمشاركة الأخوة العرب، ولا سيما من منطقة الخليج العزيزة على قلوبنا»، معتبراً «أن المؤتمرات هذه تجمع المعنيين في الشؤون المصرفية والمالية العربية، بغية تبادل الخبرات والمعارف».

أضاف البزري: «إن المواطن اللبناني أثبت نفسه ولم ولن يستسلم، رغم كل الظروف الراهنة والكبوات الأليمة، سواء كانت في لبنان أو في المنطقة، إذ إن القطاع المصرفي في لبنان لا

يزال مصرّاً على النهوض والعودة إلى نشاطه المعتاد والذي شكل في التاريخ الحديث منارة في المنطقة والعالم»، آملاً في «أن يعود هذا القطاع مركزاً أساسياً للعمل المصرفي، ورائداً متميزاً في مجال خدماته المصرفية في المنطقة.

باجيل

وأوضح محمد علي باجيل، الرئيس التنفيذي، بنك الإنماء للتمويل الأصغر الإسلامي – اليمن «أن المؤتمر المصرفي العربي هذا جمع كوكبة من المصرفيين، سواء من المنطقة العربية أو من العالم، برعاية دولة قطر، ومحافظ مصرف قطر المركزي الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني. وقد عرض المؤتمر عدداً كبيراً من الأفكار والمبادرات، في ظل حضور مصرفي متخصّص ومميّز»، مشيراً إلى «أننا كمصرف الإنماء للتمويل الأصغر الإسلامي نقوم بإعداد خطط لتمويل المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً، ولدينا الكثير من الخطط بما يخص التنمية المستدامة، ولا سيما في ما يتعلق بالإقتصاد الأخضر، ونفخر بأننا في مصرف الإنماء رعينا إطلاق معرض عدن الأول للطاقة المتجدّدة وتقنية المعلومات والإلكترونيات»، معتبراً «أن هذا المعرض شكل بداية جديدة لهذا التخصُّص، في اليمن، رغم الظروف الصعبة الراهنة التي يعيشها هذا البلد، والمشكلات الأمنية التي تعانيها العاصمة عدن»، وقال: «لا شك في أن الأوضاع السياسية هي محور إرتكاز أساسي سواء لتقدم القطاع المصرفي أو لتراجعه، ونحن في اليمن منذ نحو عشر سنوات، نعاني إنفصالاً كبيراً، ما بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية، والمناطق الأخرى التي تسيطر عليها جماعة الحوثيين، حيث أصبحنا إقتصادين بدلاً من الإقتصاد الواحد، ومصرفين مركزيين بدلاً من مصرف مركزي واحد، وعملتين متداولتين بدلاً من عملة رسمية واحدة، مما ترك أثراً سلبياً على القطاع المصرفي اليمني، لكننا نسعى إلى التأقلم مع هذا الواقع المرّ حتى مروره بسلام وعودة الأمور إلى طبيعتها».

النقيب

ورأى إبراهيم محمد النقيب، نائب المدير العام، مصرف اليمن البحرين الشامل – (اليمن): «يأتي هذا المؤتمر المصرفي لتعزيز أهمية دور القطاع المصرفي العربي في تمويل التنمية المستدامة وتسخير التكنولوجيا لهذا الغرض، كما يمثل المؤتمر أهمية لجميع المصارف العربية ولا سيما للقطاع المصرفي اليمني، وخصوصاً حيال تبادل الأفكار والخبرات ما بين المشاركين، مما يُعزّز موضوع الشمول المالي، وتحسين وتطوير الخدمات المصرفية»، مؤكداً «أن الإقتراحات التي عُرضت خلال المؤتمر تعالج الفجوات والثغرات التي يعاني منها القطاع المصرفي العربي ومنها المصارف اليمنية».

ويشير إلى «أن المصارف اليمنية لا تزال واقفة بثبات أمام كافة التحدّيات واهمها العامل السياسي والذي يعوّق تطوّر الأوضاع المصرفية»، شاكراً إتحاد المصارف العربية لدعمه المتواصل من أجل الإرتقاء بالعمل المصرفي العربي وبما يحقق الأهداف المشتركة».

الشيوحي

قال صالح الشيوحي، رئيس مجلس إدارة بنك الشمول للتمويل الأصغر الإسلامي (اليمن)، خلال مشاركته في المؤتمر المصرفي العربي في الدوحة: «كان لهذا المؤتمر أثر كبير في تعزيز تبادل الخبرات المصرفية بين المشاركين، حيث جمعهم في منصّة واحدة لتبادل الأفكار والمبادرات التي تساهم في تطوير العمل المصرفي العربي. نأمل في أن تستمر مثل هذه الفعّاليات لما لها من دور محوري في تحسين الأداء المصرفي على مختلف المستويات».
وأضاف الشيوحي: «نتطلع إلى أن يصبح القطاع المصرفي العربي جزءاً متكاملاً مع النظام المالي العالمي، من خلال الإلتزام بالمعايير الدولية وتبنّي أحدث التقنيات المصرفية، لا سيما في مجالات التحوُّل الرقمي والتكنولوجيا المالية المتقدمة».
وتابع الشيوحي قائلاً: «نطمح دائماً لأن نكون في طليعة المصارف العربية، ونسعى إلى تطوير الأنظمة المصرفية الرقمية بما يتماشى مع متطلبات العصر. في حلول العام 2030، نعتقد أن المصارف اليمنية ستشهد نقلة نوعية من خلال الإنخراط الكامل في العالم الرقمي».

عواد

ورأى شادي عواد، رئيس العمليات التنفيذي، الفردان للصرافة – (دولة قطر)، «أن هذا المؤتمر المصرفي كان مفيداً جداً، ومليئاً بالمعلومات المصرفية المتخصّصة، من كافة الأطراف المشاركة»، مشيراً إلى أنه «جرى تبادل الأفكار المتعددة الجوانب بما يخص الشمول المالي والرقمنة، والتنمية المستدامة»، مبدياً تفاؤله بأن «تقوم المصارف العربية بتطبيق هذه الأفكار، في ظل التحوُّل الرقمي الذي يجري في العالم»، معتبراً «أن البنوك العربية نشطة بغية تفعيل التنمية المستدامة». وقال عواد: «إن رؤية مصرف قطر المركزي وتوجهه نحو التحوّل الرقمي والشمول المالي والتنمية المستدامة، ودعمه للمصارف والشركات المحلية في دولة قطر، رفع من أهمية البنوك المحلية وقيمتها سواء في قطر أو في العالم»، مؤكداً «أن العام 2025، سيكون محطة مهمة لدعم رؤية وتوجهات مصرف قطر المركزي ولا سيما من قبل شركة الفردان للصرافة، بغية تقديم خدمات مالية آمنة وسريعة للعملاء من كافة فئات المجتمع عبر قنوات إلكترونية تواكب التطوُّرات التكنولوجية والتحوُّل الرقمي الذي يشهده العالم بما فيه الشمول المالي والتنمية المستدامة»، مشيراً إلى «أن أبرز توجهاتنا أن تتحول خدماتنا المالية كافة إلى الرقمنة، وقد اتخذنا في الفردان للصرافة مؤخراً خطوات هامة في رقمنة العمليات وبالتالي الإستغناء عن المعاملات الورقية، مما يُعزز الشمول المالي»، لافتاً إلى أن ما يميّز شركتنا هو سرعة خدمة العملاء إلكترونياً وبالسرعة اللحظية المطلوبة في ظل التحوُّل الرقمي». وخلص إلى «أننا كشركة صرافة رائدة نعمل على دعم توجهات ورؤية البنك المركزي في تحقيق التنمية المستدامة».

وفي الختام شكر عواد إتحاد المصارف العربية على إدارة وتنظيم هذا المؤتمر، وأكد أن رعاية محافظ البنك المركزي القطري سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني تدل على إهتمام مصرف قطر المركزي في دعم التنمية المستدامة والتحوُّل الرقمي والشمول المالي.

عبد ناجي

وقال هاشم حمود عبد ناجي، المدير العام، بنك الشرق اليمني للتمويل الأصغر الإسلامي (اليمن): «لقد تميّز هذا المؤتمر المصرفي العربي بالحضور الكبير والمتخصص، مما شكل قيمة مضافة في عالم المؤتمرات والملتقيات في المنطقة العربية والعالم»، مشيراً إلى «أن الوضع الأمني في اليمن ليس على ما يرام، لكننا كقطاع مصرفي يمني نعمل على التقدم والتطور بدليل إنشاء بنوك جديدة في اليمن، بما يقارب ما بين 10 إلى 12 مصرفاً منذ العام 2022، وحتى تاريخه، مما يحقق مظهراً من مظاهر التعافي في بلدنا»، مشيراً إلى «أن لدينا خططاً كبيرة وأهدافاً واضحة من أجل الإستمرار في عملنا المصرفي وفق أعلى المعايير الدولية، وهي طويلة الأمد ولا سيما لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحقيقاً للتنمية المستدامة والتمويل الأخضر».

وأكّد أنّ بنك الشرق متقدم في عالم التكنولوجيا الرقمية ولديه خبرة واسعة في هذا المجال.

السعدي

وأشاد مدير عام البنك الإسلامي الفلسطيني د. عماد السعدي بـ «التنظيم الدقيق لهذا المؤتمر المصرفي العربي في الدوحة، في ظل حضور الخبراء وقادة المصارف»، موضحاً «أن جلسات المؤتمر ناقشت جملة من القضايا المهمة حول دور المصارف في التنمية المستدامة، بالإضافة إلى نقاشات معمقة حول إستراتيجيات النجاح والنمو في المنطقة العربية، وأن المؤتمر شكّل فرصة مهمة لتبادل الخبرات حول كيفية التعامل مع التغيُّرات المتسارعة في السوق المالية وتحقيق الإستدامة»، مضيفاً أنه «كان يأمل في أن يتم تخصيص جلسة في المؤتمر لمناقشة حالة القطاع المصرفي الفلسطيني والتحدّيات التي يواجهها وذلك لمناقشة وطرح حلول تساهم في مواجهة هذه التحديات». وبيّن السعدي «أن القطاع المصرفي الفلسطيني يُواجه تحدّياتٍ كبيرة أبرزها تداعيات الحرب المستمرة على قطاع غزة وما تبعها من أضرار كبيرة على القطاعات الإقتصادية بشكل عام والقطاع المصرفي على وجه الخصوص، حيث تضرّرت مقرّات البنوك والمنشآت التابعة لها، ما أدّى إلى عدم قدرتها على تقديم خدماتها، كما أن الظروف الصعبة والدمار الكبير في القطاع أدّى إلى عدم قدرة المواطنين أو الشركات على سداد إلتزاماتهم تجاه البنوك». وأضاف السعدي: «كما أن الإغلاقات والإقتحامات المستمرة في الضفة تُعتبر من أبرز التحدّيات التي

تواجه القطاع المصرفي، ولا سيما في ظل تفاقم الأزمة المالية للحكومة الفلسطينية بفعل الإقتطاعات من أموال المقاصة وتراجع الدعم الدولي، وما يترتب عليه من عدم إنتظام رواتب موظفي القطاع العام، ما يؤدي إلى عدم قدرتهم على سداد إلتزاماتهم تجاه القطاع المصرفي».

كما أشار السعدي إلى «أن أزمة فائض الشيكل باتت تشكل تحدياً كبيراً وعبئاً على القطاع المصرفي برمته وتنعكس آثارها على العديد من القطاعات الأخرى.

ياسين

وقال بشار ياسين، مدير عام، جمعية البنوك في فلسطين: «لقد عوّدنا إتحاد المصارف العربية على تنظيم مؤتمرات وورشات عمل، يجمع المصرفيين المتخصصين من العالم العربي، ويخلق جواً من التعاون والتشبيك على صعيد العالم العربي كما على صعيدنا الشخصي، مما يجعل المصرفيين العرب على جانب كبير من التواصل والنقاش وتبادل الخبرات»، مؤكداً «أن هذه الخطوة ممتازة، ونثمّنها كي تعمُّ الفائدة على الجميع»، معتبراً «أن صناعة التمويل المستدام هي فكرة جديدة في المنطقة العربية، ونتلقفها بإهتمام سواء من تركيا أو من الإتحاد الأوروبي أو حتى من عالمنا العربي»، مشيراً إلى «أن المصرفيين المشاركين جميعاً تحدّثوا عن التحوُّل الرقمي وتلبية حاجة العملاء، ولا سيما من خارج النظام المصرفي، وجذبهم تحت مظلة المصارف. علماً أن التجارب جيدة وواعدة، في ظل الخبرات الوافرة المشاركة في المؤتمر، والمناقشات التي حصلت في جلسات العمل، مما خلق أفكاراً جديدة ومتطوّرة كي ينخرط نظامنا المصرفي العربي بالكامل في نظام التمويل المستدام، وتعميم هذه التجارب على بقية البلدان العربية»، متمنياً «أن نستضيف ندوة أو مؤتمر مصرفي كهذا في ربوع فلسطين، رغم الظروف الصعبة، علماً أن الحاجة كبيرة جداً بغية تسليط الضوء على الجانب الفلسطيني ومعاناته البالغة، ولا سيما في ظل الحرب التي لا تزال قائمة. وتجدر الإشارة إلى أنه كان يعمل في قطاع غزة نحو 56 فرعاً مصرفياً، وقد دُمّر بالكامل أو جزئياً، فضلاً عن تدمير نحو 90 صرّافاً آلياً، لذا فإن القطاع المصرفي في غزة كما في الضفة الغربية قد تعرّضا إلى ضربة كبيرة جداً مما إنعكس سلباً وعلى نحو غير مسبوق على تراجع الدورة الإقتصادية في فلسطين، بحيث نتمنى من إتحاد المصارف العربية مناقشة هذه المعوّقات على حدة، وتقديم الحلول المصرفية المهنية، من خلال تجاربه الغنية في هذا المجال».

بنك يجيلك لحد إيدك
أنجز معاملاتك البنكية وخدمات كتير
مع الأهلي موبايل / الأهلي نت
25 سنة
NBE Mobile
احذر
لا تشارك بياناتك أو
ارقامك السرية مع أحد
19623
تطبق الشروط والاحكام
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢ - ... - ٢٠

مشاركة مصرفية قطرية وعربية في المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024 في الدوحة

شارك عدد من المصارف القطرية والعربية في المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024 في الدوحة، قطر تحت عنوان «متطلبات التنمية المستدامة ودور المصارف»، في دورته الـ 25، برعاية محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف قطر المركزي، على مدار يومين. وقد سلّط المؤتمر الضوء على الفجوة التمويلية الحالية التي تتجاوز 4 تريليونات دولار، والتي تشكل حاجزاً صعباً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي.

جاءت مشاركة بنك الشمول للتمويل الأصغر الإسلامي في المؤتمر المصرفي العربي، والذي وصفه بالحدث المهم، في إطار إلتزامه تعزيز الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

وقال رئيس مجلس إدارة البنك صالح الشيوحي، «إن المؤتمر يمثل فرصة قيّمة لتبادل الأفكار والخبرات مع المصرفيين والخبراء من مختلف الدول العربية، مما يُعزز من قدرتنا على تقديم حلول تمويلية مبتكرة تلبي احتياجات المجتمع».

بنك الدوحة

وأعلن بنك الدوحة عن المشاركة في المؤتمر المصرفي العربي، كراعٍ ذهبي له.

باجيل يمثل بنك الإنماء للتمويل الأصغر

وشارك محمد باجيل، الرئيس التنفيذي لبنك الإنماء للتمويل الأصغر الإسلامي في أعمال المؤتمر المصرفي العربي، مشيداً بتنظيمه وأوراق العمل ومخرجاته. وأوضح باجيل «أن المؤتمر ناقش أبرز التحدّيات ومتطلبات التنمية المستدامة بهدف التوصل إلى جملة من الحلول المتاحة لتقليص فجوة التمويل للمشاريع التنموية المطلوبة في المنطقة العربية، وتعزيز الجهود التنموية والتوجهات المختلفة للدول لدعم التوجهات نحو الأنشطة الإستثمارية والمشاريع الزراعية المنشودة من الدول العربية وفي مقدمها اليمن».

وأشاد باجيل بـ «الجهود التنموية المختلفة والجهود التي إضطلعت بها لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، سواء للإسهام في إنجاح أعمال المؤتمر، أو في تعزيز الجهود التنموية في المنطقة من خلال المؤتمرات والفعّاليات والرؤى والأفكار والدراسات العلمية الثرية التي تقدمها الإسكوا، وذلك في إطار رؤيتها التنموية الشاملة لخدمة ازدهار المجتمعات.

«التجاري»

شارك البنك التجاري، الرائد في مجال الخدمات المصرفية الرقمية المبتكرة في قطر كشريك إبتكار في المؤتمر المصرفي العربي لعام 2024. وقال جوزف إبراهام، الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك التجاري: «نعتز بشراكتنا مع إتحاد المصارف العربية كشريك للإبتكار، مما يعكس إلتزامنا الراسخ بالإستدامة والإبتكار الرقمي. ونؤمن بأن دمج الممارسات البيئية المستدامة مع أحدث تقنيات التكنولوجيا هو الأساس لبناء مستقبل إقتصادي مرن ومستدام». أضاف إبراهام: «من خلال هذه الشراكة، نطمح إلى تعزيز ثقافة الإبتكار التي تقوي مجتمعاتنا وتدفع نحو إقتصاد عالمي مستدام». يُذكر أنه بصفته شريكاً في الإبتكار، أبرز البنك التجاري دوره في تعزيز الإستدامة ودفع التحوُّل الرقمي ضمن قطاع المصارف، وذلك خلال واحدة من أهم الفعّاليات السنوية في المنطقة، والتي تعرض مواضيع عدة مثل الإبتكار، والتحوّل الرقمي، والتطوّرات التنظيمية في القطاع المصرفي العربي.

الخطوط الجوية القطرية الناقل الرسمي للمؤتمر المصرفي

وأعلنت مجموعة الخطوط الجوية القطرية عن رعاية المؤتمر كناقل رسمي Official Airline Carrier، حيث تعكس هذه الرعاية إلتزام الشركة بدعم المبادرات التي تُعزّز التنمية المستدامة. ومن خلال شراكتها مع إتحاد المصارف العربية، تساهم الخطوط الجوية القطرية في تعزيز الحوار حول القضايا الحيوية مثل الإبتكار في التمويل المستدام والتوجُّهات البيئية، مما يعكس الدور المتنامي للشركة كمساهم رئيسي في دعم المبادرات العالمية الهامة. علماً أن إنعقاد هذا المؤتمر في الدوحة يعكس إلتزام دولة قطر حيال تعزيز دورها كمركز مالي دولي وكمساهم رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة.

قمّة الذكاء الإصطناعي العالمية في الرياض

منذ نحو أربع سنوات، تسعى المملكة العربية السعودية إلى التقدم في الذكاء الإصطناعي متعدّد الوسائط، والرعاية الصحية المدعومة بالذكاء الإصطناعي، ومبادرات المدن الذكية، حيث يُتوقع أن يُسهم هذا القطاع في خلق وظائف عالية المهارات، مع تطوير قطاعات كثيرة، وهو ما سيعمل على تعزيز القدرة التنافسية العالمية للمملكة، وإدخال الإبتكار في الصناعات التي تعتمد على الذكاء الإصطناعي.

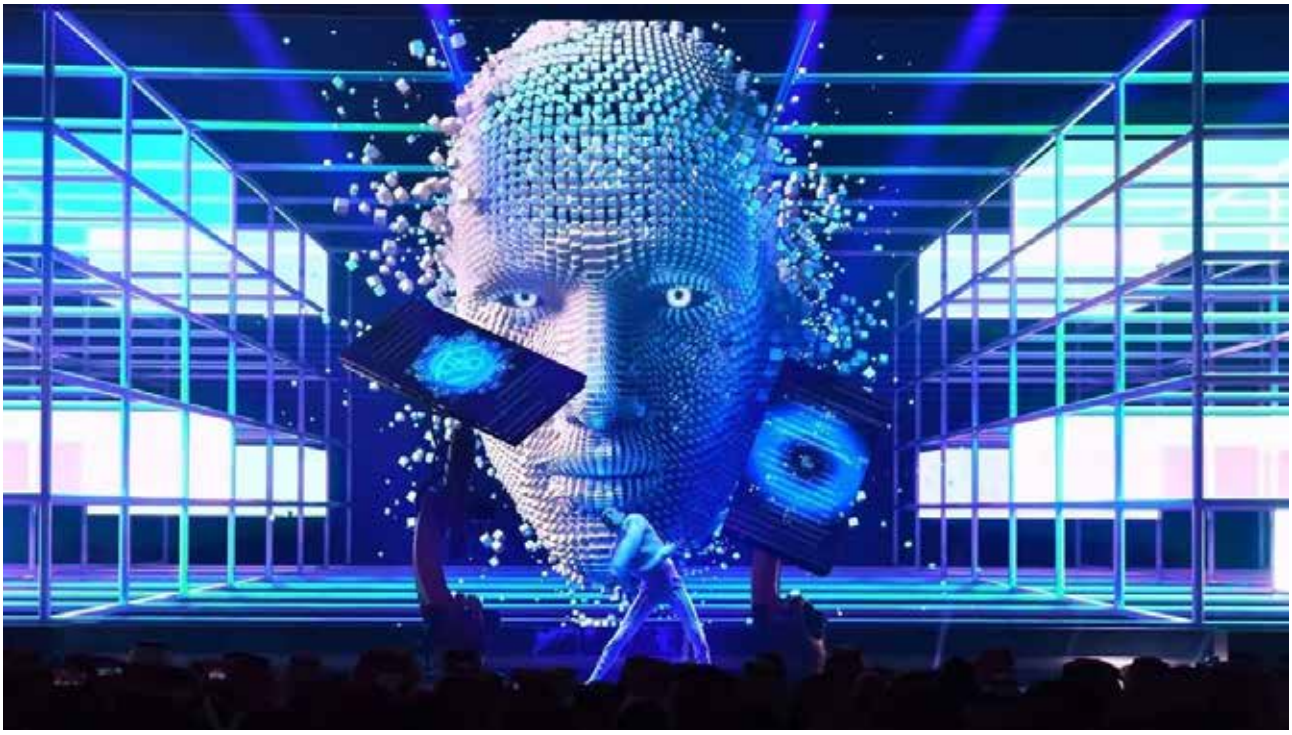

لا شك في أن المملكة العربية السعودية، تتهيّأ لمرحلة جديدة من التطوّر بتميّزها في مجال البيانات والذكاء الإصطناعي وسعيها للريادة العالمية، بعدما تبوأت أعلى المؤشرات العالمية، معزّزة قدرتها في قيادة المشهدين المحلي والإقليمي في الذكاء الإصطناعي لتصل ضمن أفضل الإقتصادات في العالم القائمة على المعلومات والبيانات والذكاء الإصطناعي، ولتحقق طموحاتها في أن تصبح مركزاً تقنياً عالمياً لأحدث التقنيات المتقدمة وتلك المرتبطة بالذكاء الإصطناعي.

المملكة تبرز قوة عالمية في الذكاء الإصطناعي والقمّة العالمية تُتوّج نجاحاتها بإنجازات بارزة

وتُعدّ تقنيات الذكاء الاصطناعي من أهم المقوّمات الأساسية التي أسهمت في إنتاج تقنيات غير مسبوقة، جعلت الدول تعتمد عليها في صوغ حاضرها وبناء مستقبلها، فيما تتولى الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الإصطناعي «سدايا» منذ إنشائها في العام 2019 قيادة الملف الوطني للذكاء الإصطناعي والبيانات، بما في ذلك البيانات الضخمة، وهي المرجع الوطني في كل ما يتعلق بهما من تنظيم وتطوير وتعامل، للقطاعات التنموية الإنتاجية والخدمية في المملكة لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 الرامية إلى بناء إقتصاد قائم على المعرفة والتقنية.

وشكّلت القمّة العالمية للذكاء الإصطناعي التي سعت إلى تنظيمها «سدايا» في ثلاث نسخ، منعطفاً مهماً في مسيرة التطور التي تعيشها المملكة بوصفها منصّة سعودية عالمية تطل بها على العالم المتقدم وتواكب حراكه التنموي، فضلاً عن كون هذه القمم عاملاً مساهماً في نقل مساعي الإهتمام السعودي بهذه التقنيات على المستوى المحلي إلى الإهتمام الدولي، من خلال العمل على تكاتف الجهود الدولية وتوحيد الرؤى تجاه مفهوم إستخدام هذه التقنيات وضبط إستخداماتها لتصبح ساعد بناء للمجتمعات البشرية لا معول هدم لها، وتُسهم في تحسين جودة حياة الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030.

وأصبحت القمة العالمية للذكاء الإصطناعي، منذ تنظيم النسخة الأولى منها في العام 2020 ثم الثانية في العام 2022 ثم الثالثة في العام 2024، واحدة من أهم القمم التي ينتظرها المختصون في الذكاء الإصطناعي وقادة الفكر والإبتكار ورؤساء كبرى الشركات التقنية وصنّاع السياسات الاقتصادية في العالم، بل وأصبحت محط أنظار المراقبين في مختلف أنحاء العالم، حيث يتابعون عن كثب آخر تطورات الذكاء الإصطناعي وعلاقته ببناء مستقبل البشرية، مما إنعكس على مستوى المتحدثين والحضور الذين آثروا هذه القمم في نسخها الثلاث، ومنها أعمال القمة في نسختها الثالثة التي تجاوز عددهم 456 متحدثاً في حضور مئات من الخبراء والمختصين والمهتمين بالذكاء الإصطناعي من أكثر من 100 دولة.

وتأتي رعاية الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الإصطناعي للقمم العالمية للذكاء الإصطناعي الثلاث في إطار إهتمامه بتعزيز مساهمة المملكة في رسم مستقبل مشرق للمجتمعات البشرية، من خلال تعظيم الإستفادة من تقنيات الذكاء الإصطناعي ووضع إطار أخلاقي يضمن الإستخدام الأمثل لهذه التقنيات على نطاق واسع.

وقطعت «سدايا» أشواطاً طويلة في مجال التقدم بتقنيات البيانات والذكاء الإصطناعي، وجاء إنعقاد القمة الأولى في العام 2020 في عام إستثنائي للذكاء الإصطناعي كما قال ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في كلمته التي ألقاها في حينه: «إن العام 2020 شكل عاماً إستثنائياً لإختبار إمكانات الذكاء الإصطناعي في الوقت الذي يشهد فيه تشكّل حالةٍ عالمية جديدة تُعيد تعريف أساليب الحياة والأعمال والتعلّم».

جمعت 456 متحدثاً من 100 دولة وتُوجت بإطلاق أولمبياد دولي وتوقيع شراكات إستراتيجية

وكرّست «سدايا» جهودها من أجل إنجاح تنظيم هذه القمة التي إستمرت يومين عبر 30 جلسة شارك فيها ما يقرب من 60 متحدثاً من الوزراء، وقادة الفكر، ورؤساء شركات التقنية في العالم من 20 دولة.

أما القمّة العالمية للذكاء الاصطناعي في نسختها الثانية فقد تميّزت بالحضور النوعي من الشخصيات والخبراء من مختلف دول العالم، وبحجم الإتفاقيات التي تجاوزت 40 إتفاقية جمعت شراكة فريدة بين القطاعين العام والخاص نحو إستثمار تقنيات الذكاء الإصطناعي في تطوير الخدمات التي تقدمها الجهات، فضلاً عن إعلان 10 مبادرات محلية ودولية ما بين شركات ومؤسسات عالمية، وإستطاعت أن تجمع أكثر من 200 متحدث دولي ومحلي وإقليمي في الرياض، وسط حضور ناهز الـ 10 آلاف شخص من 100 دولة.

وبرز من مخرجات هذه القمة إنشاء «المركز الدولي لأبحاث وأخلاقيات الذكاء الإصطناعي» الذي صدر قرار مجلس الوزراء في العام 2023 بالموافقة على إنشائه في مدينة الرياض، ويتمتع بالشخصية الإعتبارية والإستقلال المالي والإداري، وأقرّ المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» في دورته الـ 42 منح المركز صفة مركز دولي من الفئة الثانية تحت رعاية اليونسكو، وأعلنت عنه اليونسكو بشكل رسمي في القمة الثالثة.

وجاءت القمة العالمية للذكاء الاصطناعي في نسختها الثالثة، مكمّلة للنجاحات الكبيرة التي حققتهما النسختان الأولى والثانية خلال عامي 2020 و2022، لكنها تميّزت في إتساع محاورها التي غطت أوجه الإهتمام الدولي بالبيانات والذكاء الإصطناعي في ظل التطوُّر المتسارع لتقنياتها وتأثيرها الكلي على مستوى الفرد والمؤسسات.

وتناولت القمّة جملة من الموضوعات التي تشغل إهتمام المجتمع الدولي، ومنها دور الحكومات في تسخير قدرات تقنيات الذكاء الإصطناعي لدفع عجلة النمو الإقتصادي في العالم، وتحقيق الصالح العام للبشرية مع رفع مستوى الوعي تجاه هذه التقنيات الرائدة وآثارها على مستقبل الإنسان، وكيف يُعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل حياتنا، كما استعرضت موضوعات التفاعل بين الإنسان والذكاء الاصطناعي وتأثير الأخلاقيات والحوكمة والذكاء الاصطناعي على مجالات التعليم والثقافة والعلوم.

وشهدت القمّة في نسختها الحالية، (ما بين 10 أيلول/ سبتمبر 2024 و12 منه)، مشاركة أكثر من 456 متحدثاً، وحضور نخبة من الشخصيات العالمية من 100 دولة، في مركز الملك عبد العزيز الدولي للمؤتمرات في مدينة الرياض، وقد حظيت بتفاعل كبير سواء على مستوى الحضور أو المشاركين، الذين توافدوا إلى الرياض، وتجاوز عددهم 30 ألف شخص على مدى ثلاثة أيام، حيث إنضموا إلى أكثر من 150 جلسة وورشة، بينما إنضم 3.7 ملايين إفتراضياً من أنحاء العالم.
وشهدت القمّة كذلك توقيع أكثر من 80 إتفاقية ومذكّرة تفاهم محلية ودولية، و25 إعلاناً ومبادرة تتعلق جميعها بتحقيق الإستفادة من تقنيات الذكاء الإصطناعي، كما أُقيم معرض مصاحب ضمّ عروضاً لكبرى شركات التقنية في العالم، وخرجت بحزمة من المخرجات التي تصب في صالح تحقيق الإستفادة المثلى من الذكاء الإصطناعي على المستوى العالمي، وضمان توظيف تقنياته لخدمة البشرية جمعاء، وأُعلن خلالها عن عدد من المبادرات والإتفاقيات ما بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وما بين هذه الجهات وكبرى شركات التقنية والذكاء الإصطناعي في العالم، لتتوّهج هذه الإتفاقيات أمام مرأى العالم وما تحمله من أهمية دولية.

خدمات مبتكرة لجميع احتياجاتك

نهدف دائماً لتزويدك بتجربة مصرفية سهلة مصمّمة لجميع احتياجاتك.

كلّما ابتكرنا أكثر، كلّما تمكنّا من مساعدة عملائنا بشكل أفضل. من خلال تقديمنا المتواصل لحلول رقمية صمّمناها لتسهيل التجربة المصرفية للأفراد والشركات، تمكنّا من تلبية جميع احتياجات عملائنا في جميع الأوقات.

THE ASIAN BANKER
EXCELLENCE IN RETAIL FINANCIAL SERVICES
GLOBAL AWARDS 2024
WORLD'S BEST ISLAMIC RETAIL BANK

TRIPLE A AWARDS 2024 — The Asset — DIGITAL FINANCE

THE BANKER
BANK OF THE YEAR
2023
QATAR

BEST BANK AWARD 2024
GLOBAL FINANCE

QIB المصرف

+974 4402 0888 | www.qib.com.qa

الإستدامة تحتل مكانة رئيسية في إستراتيجيات الشركات
واقع الإستدامة في الشرق الأوسط في العام 2024

يُشكّل العام 2024 حتى هذه اللحظة، محطة حافلة بالإنجازات على مستوى الإستدامة في الشرق الأوسط، وقد تجلّى ذلك من خلال المقاربات الفعّالة التي إنتهجتها الشركات لإزالة العقبات في سبيل تحقيق أجندات الإستدامة الخاصة بها. ونلاحظ أن شركات عدّة وضعت الإستدامة في كامل أركانها في صلب إستراتيجياتها وعملياتها سعياً إلى ترجمة هذا الزخم من طموح إلى واقع. وعليه، أصبح الإفتقار إلى التمويل، الذي كان يوماً إحدى أكبر العقبات في هذا السياق، في طور التداعي. إلاّ أن ذلك لا ينفي الحاجة إلى جهود سريعة من القطاع الخاص والجهات الحكومية معاً من أجل الحفاظ على هذا الزخم.

وفق «بي دبليو سي الشرق الأوسط»، سُجّل تقدم ملحوظ على مستوى مبادرات المناخ في منطقتنا، بما في ذلك الإجراءات المناخية الرائدة التي تم الإتفاق عليها في مؤتمر الأطراف 28، حيث شهدنا إلتزاماً لم يسبق له نظير على مستوى الشركات والحكومات لمعالجة أزمة المناخ الملحّة، وإعتماد مبادئ الإقتصاد الدائري، والإستفادة من الميزة التنافسية للمنطقة في مجال الطاقة المتجدّدة.

ويشير الإستطلاع الذي أجرته أخيراً «بي دبليو سي الشرق الأوسط» بعنوان «واقع الإستدامة في الشرق الأوسط في العام 2024: تذليل العقبات»، إلى تصدُّر أجندة الإستدامة والممارسات ذات الصلة الواجهة. وتكشف البيانات عن نقلة نوعية لقادة الشركات نحو تضمين مبادئ الإستدامة في إستراتيجيات أعمالهم الأساسية وإجراء تغييرات هيكلية جذرية. علماً أن عدداً متزايداً من الشركات عيّنت بالفعل رئيساً تنفيذياً لشؤون الاستدامة أو مسؤولاً تنفيذياً تقع على عاتقه مسؤولية قيادة أجندة الإستدامة وتعزيز المبادرات ذات الصلة.

في مجال التمويل، لوحظ تحوّل واضح تمثّل بميل عدد متزايد من الشركات للإستفادة من القروض والسندات الخضراء لتمويل مساعيها نحو الإستدامة. ورغم هذا التقدّم، تبقى الحاجة إلى العمالة الماهرة التي تتمتع بالمواهب اللازمة لقيادة

هذه المساعي عبئاً ثقيلاً على عاتق الشركات، إذ يبرز تزويد الموظفين بالكفاءات اللازمة لتنفيذ إستراتيجيات الإستدامة كأحد أصعب التحدّيات التي تواجه القادة في المشهد الحالي.

وبهدف المضي قدماً، من الضروري أن تمنح الجهات الحكومية والقطاع الخاص الأولوية للإستثمارات المسؤولة والأساليب المبتكرة للإستفادة من التقنيات، بما في ذلك إستخدام الذكاء الإصطناعي التوليدي. كذلك، لا بد من إقناع قادة الشركات بالفوائد المزدوجة المترتبة على مبادرات الإستدامة، ليس من ناحية تحقيق عائد على الإستثمار فحسب، بل من حيث تسريع الأرباح. وتؤكد البيانات أن إيلاء الأهمية للإستدامة غالباً ما يعود بأرباح أعلى على الشركات التي تعمد في هذه الحالة إلى إستقطاب فئة جديدة من المستهلكين المهتمين على نحو متزايد بالعلامات التجارية المسؤولة بيئياً. كما أن الشركات التي تعالج المخاطر المرتبطة بالمناخ بشكل إستباقي وتُعزّز عملياتها وسلاسل التوريد الخاصة بها في مواجهة التحدّيات المستقبلية، من المرجح أن تحقق أداءً أفضل على المدى البعيد.

وتشكّل الإستدامة رحلة نحو تحقيق تغيير إيجابي ودائم. لذلك، فإنها تستدعي تدخلات سريعة لتنمية الكفاءات المطلوبة، وركائز تشريعية، وبنية تحتية صلبة لتعزيز التقدم المستمر.

الإستدامة تحتل مكانة رئيسية في إستراتيجيات الشركات

سلّطت الدعوات الملحّة لتسريع الإجراءات المناخية الموحّدة في مؤتمر الأطراف 28، الضوء على أزمة تغيُّر المناخ بإعتبارها تحدّياً أساسياً لكل من الشركات والمجتمعات على حد سواء، وقد حفّزت هذه اللفتة الشركات على إرساء طموحات جديدة واعدة للتخفيف من التأثيرات المترتبة عن هذه الأزمة. وفي هذا الصدد، تُظهر الإستنتاجات الرئيسية التي توصّلنا إليها في إستطلاعنا الأخير حول الإستدامة، أن الشركات في المنطقة تُولي أهمية بالغة للإستدامة من خلال جعلها نقطة محورية في أجندتها الإستراتيجية. ويُمكن القول إن هذه الشركات ليست بعيدة عن إحراز تقدم ملموس في مسار الحدّ من إنبعاثات الكربون إذا ما حسّنت عمليات مراقبة الإستدامة وإعداد التقارير ذات الصلة مقارنة بالعام الماضي (2023)، ورسّخت إلتزاماتها الجدية نحو مستقبل خال من إنبعاثات الكربون.

وفي إستطلاعنا، أفاد أربعة من كل خمسة رؤساء تنفيذيين، بأن شركاتهم تعتمد حالياً إستراتيجية رسمية للإستدامة، وأوضح أكثر من نصفهم، أن هذه الإستراتيجية أصبحت مطبّقة بالكامل في مؤسساتهم. ويشير ذلك إلى تحوُّل إيجابي، لا سيما إذا أخذنا في الإعتبار دعم القادة المحدود للإستدامة

سابقاً ومشاركة مجالس الإدارة والرؤساء التنفيذيين في الحدّ الأدنى في جهود الإستدامة في ما مضى. ومن اللافت أيضاً أن نسبة المشاركين الذين أعربوا عن غياب دعم القيادة قد إنخفضت إلى النصف تقريباً لتبلغ حالياً 16 % فقط.

الإستدامة قضية تشغل المستوى التنفيذي في الشركات

تعتمد الشركات في المنطقة إلى إعادة هيكلة إستراتيجياتها لتتمحور حول الإستدامة من خلال مبادرات تقليل إنبعاثات الكربون، وتعزيز شفافية تقارير الإستدامة، والتكيُّف مع المخاطر المرتبطة بالمناخ. ويعكس هذا التحوُّل تغييراً واضحاً في الإتجاه العام، لا سيما إذا أخذنا في الحسبان التعديلات التشغيلية الملحوظة التي تطبقها الشركات لجعل الإستدامة جزءاً لا يتجزأ من هياكلها التنظيمية.

في حين أن إعداد تقارير الإستدامة لا تزال خطوة إختيارية إلى حدٍ كبير بالنسبة إلى الشركات العامة في منطقة الشرق الأوسط، على عكس المتطلّبات الإلزامية التي يفرضها الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إلاّ أن عدداً متزايداً من الشركات الإقليمية تقوم بنشر تقارير الإستدامة حالياً. علماً أن 66 % من المشاركين في الإستطلاع ممن ينشرون تقارير الإستدامة يلتزمون إطار المبادرة العالمية لإعداد التقارير.

وعليه، ليس مستغرباً أن الأوصاف الوظيفية لمثل هذه الأدوار، باتت على أكبر قدرٍ من التفصيل والأهمية، بالنظر إلى أن المهمة الأساسية المطلوبة من صاحب الدور هي تضمين الإستدامة في صميم عمليات الشركة.

تمويل التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط يشهد إرتفاعاً بنسبة 650 % بين عامي 2020 و2023

تُعدُّ التكنولوجيا المالية واحدة من أكثر الصناعات تمويلاً وتداولاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفق تقرير MAGNiTT، حيث تمثل 24 % من إجمالي الإستثمار الجريء في المنطقة في النصف الأول من العام 2024.

شهد تمويل التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيادة بنسبة 650 % بين عامي 2020 و2023، حتى في ظل التباطؤ الاقتصادي العالمي الناجم عن جائحة فيروس كورونا.

وقد جمعت الصناعة 186 مليون دولار عبر 50 صفقة في النصف الأول من العام 2024، وهو ما يمثل إنخفاضًا سنويًا بنسبة 3 % تقريبًا في التمويل غير الضخم وانخفاضاً سنوياً بنسبة 2 % في الصفقات، وفق التقرير الذي أصدرته شركة بيانات رأس المال الإستثماري.

وذكر التقرير أن قطاع التكنولوجيا المالية هو أحد أكثر الصناعات تمويلاً وتداولاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يمثل 24 % من إجمالي الإستثمار الجريء في المنطقة في النصف الأول من العام 2024. وذكر التقرير أن الصناعة شهدت نمواً إقليمياً في التمويل بنسبة 650 % تقريباً بين عامي 2020 و2023.

وفي المنطقة، إستحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة على أكبر حصة من تمويل التكنولوجيا المالية في الأشهر الستة الأولى من العام 2024، بنسبة 39 %، إرتفاعاً من 25 % في النصف الأول من العام 2023. ورغم إنخفاض مستويات تمويلها بنسبة 36 % على أساس سنوي، فقد قادت دولة الإمارات العربية المتحدة المنطقة في مجال التكنولوجيا المالية، مدعومة بزيادة بنسبة 15 % في أعداد الصفقات، مدفوعة في المقام الأول بالنمو في جولات التمويل الأولية.

وفي الوقت نفسه، أظهرت المملكة العربية السعودية نمواً كبيراً في التمويل في الأشهر الستة الأولى من العام 2024، حيث تقدمت بمقدار مركزين لتصبح لاعباً رئيسياً في تمويل التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وسجلت البلاد زيادة سنوية في التمويل بنسبة 391 % في النصف الأول من العام 2024 مقارنة بالفترة المقابلة في العام 2023، مدفوعة بثلاث من أكبر خمس صفقات في المنطقة شملت شركات «مويسار»، و«أبين» و«كابيتال وسيفي». وشكّلت هذه الصفقات الرئيسية 74 % من إجمالي التمويل القطاعي في المملكة العربية السعودية في النصف الأول من هذا العام (2024).

وقال فيليب باهوشي، الرئيس التنفيذي لشركة ماغنيت: «يُعتبر العام 2024 عاماً لأنماط المستثمرين المتغيّرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب شرق آسيا، ومع ذلك يظل إتجاه واحد واضحاً: تواصل التكنولوجيا المالية الريادة في أسواق رأس المال الجريء الناشئة هذه محاكية شهية المستثمرين على المستوى العالمي. على مدار السنوات الخمس الماضية، شهدنا إرتفاعاً ثابتاً في التكنولوجيا المالية، وحتى في خضم تباطؤ عالمي في الإستثمار الجريء على مدار العامين الماضيين، ظل الاهتمام بالقطاع قوياً. في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تظل التكنولوجيا المالية محوراً رئيسياً للهيئات التنظيمية والبنوك المركزية والشركات على حد سواء».

وشهد قطاع التكنولوجيا المالية أيضًا زيادة بنسبة 31 % على أساس سنوي في عدد المستثمرين الفريدين، فضلاً عن زيادة بنسبة 93 % في عدد المستثمرين الدوليين. وشكل المستثمرون من الولايات المتحدة وسنغافورة وهونغ كونغ والمملكة المتحدة 67 % من إجمالي المستثمرين الدوليين، مما يشير إلى إهتمام كبير بالسوق الإقليمية للصناعة. وبرزت شركة 500 غلوبال بإعتبارها المستثمر الأكثر نشاطاً من حيث الصفقات في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وحافظت حلول الدفع على هيمنتها كقطاع رائد لتمويل التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث إستحوذت على 44 % من إجمالي التمويل القطاعي في النصف الأول من العام 2024. وفي الوقت نفسه، حقق البحث والاستشارات المالية خطوات كبيرة، حيث صعدت سبعة مراكز لتحتل المرتبة الثالثة، مدفوعة بتمويل الجولة الأولى من السلسلة A بقيمة 18 مليون دولار من شركة الإستشارات الروبوتية السعودية «أبين كابيتال».

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش:
تقرير التنمية المستدامة يحمل بصيص أمل لإنهاء الفقر وحماية الكوكب

قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش: «إن الفشل في تأمين السلام ومواجهة تغيُّر المناخ وتعزيز التمويل الدولي، يقوّض التنمية»، داعياً إلى الإسراع من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، «فليس لدينا وقت نضيعه». وعلى هامش إطلاق تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024، قال غوتيريش: «إن 17 % فقط من الأهداف تسير على المسار الصحيح، وإن التقدم في أكثر من ثلث هذه الأهداف إما توقف أو تراجع»، مشيراً إلى أنه «في عالم من الثروة والمعرفة والتكنولوجيا غير المسبوقة، فإن حرمان الكثيرين من الإحتياجات الأساسية أمر فظيع ولا يُمكن تبريره». لكن الأمين العام أكد أن التقرير يحمل «بصيص أمل»، مستشهداً ببعض الأمثلة بما فيها تحقيق الفتيات، في غالبية المناطق، المساواة مع الأولاد في التعليم، وتحطيم النساء المزيد من «الأسقف الزجاجية» في السياسة والأعمال وغيرها، وإرتفاع معدّل الوصول للإنترنت، وإنخفاض معدّلات الإصابة بمرض نقص المناعة البشرية.

ثلاثة مجالات للعمل

ونبّه الأمين العام للأمم المتحدة إلى «أن سرعة وحجم التغيير اللازمين للتنمية المستدامة لا يزالان بطيئين للغاية»، محدّداً ثلاثة مجالات يجب أن يتم المضيّ قدماً فيها وبسرعة أكبر.

وقال غوتيريش: «أولا، نحن بحاجة إلى العمل من أجل السلام»، مضيفاً: «من غزّة إلى السودان وأوكرانيا وما وراء ذلك، حان الوقت لإسكات الأسلحة، ودعم النازحين، والتحوُّل من الإنفاق على الدمار والحرب إلى الإستثمار في الناس والسلام».

وشدّد كذلك على أن هناك حاجة للعمل على التحولات الخضراء والرقمية، داعياً البلدان إلى جعل هذه التحوُّلات عادلة وشاملة ومتوافقة تماماً مع الجهود الأوسع لتحقيق المساواة بين الجنسين.

وقال الأمين العام: «ثالثاً، نحن بحاجة إلى العمل على التمويل»، منبّهاً إلى «أن العديد من البلدان النامية تفتقر إلى الموارد المالية والحيّز المالي للإستثمار في مستقبلها».

وحث غوتيريش البلدان على مضاعفة الجهود في تسريع أهداف التنمية المستدامة، وقال: «يجب ألاّ نتخلى عن وعدنا بإنهاء الفقر وحماية الكوكب وعدم ترك أي شخص خلف الركب».

أبرز ما ورد في تقرير أهداف التنمية المستدامة

• للمرة الأولى في هذا القرن، كان نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في نصف الدول الأكثر ضعفاً في العالم أبطأ من نمو الإقتصادات المتقدمة.

• واجهت ما يقرب من 60 % من البلدان أسعاراً غذائية مرتفعة بشكل تراوح ما بين معتدل وغير طبيعي في العام 2022.

• بناءً على البيانات التي تم جمعها في العام 2022 من 120 دولة، فإن 55 % من البلدان تفتقر إلى قوانين عدم التمييز التي تحظر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة.

• أدت زيادة الوصول إلى العلاج إلى تجنب وقوع 20.8 مليون حالة وفاة مرتبطة بالإيدز في العقود الثلاثة الماضية.

• لا يزال التقدم في التعليم يشكل مصدر قلق بالغ، حيث حقق 58 % فقط من الطلاب في جميع أنحاء العالم الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة مع نهاية المرحلة الإبتدائية.

• بلغ معدل البطالة العالمي أدنى مستوى تاريخي له عند 5% في العام 2023، ومع ذلك لا تزال هناك عقبات مستمرة في تحقيق العمل اللائق.

• بدأت القدرة العالمية على توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة في التوسع بمعدل غير مسبوق، حيث نمت بنسبة 8.1 % سنوياً على مدى السنوات الخمس الماضية.

• أصبح النطاق العريض المتنقل (شبكات الجيل الثالث والشبكات الأعلى) متاحاً لـ 95 % من سكان العالم، مقابل 78 % في العام 2015.

• تسببت درجات حرارة المحيطات المرتفعة القياسية في حدوث ظاهرة تبييض الشعب المرجانية الرابعة على مستوى العالم.

• ظلّت مستويات أرصدة الديون الخارجية مرتفعة بشكل غير مسبوق في البلدان النامية. حوالي 60 % من البلدان المنخفضة الدخل معرضة لخطر كبير من ضائقة الديون أو تعاني منها بالفعل.

على هامش إنعقاد الملتقى السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
إجتماعات لشخصيات مصرفية لبنانية وعربية

في سياق إنعقاد الملتقى السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي نظمه إتحاد المصارف العربية في العاصمة بيروت، إلتقت شخصيات مصرفية لبنانية لمناقشة المستجدات ولا سيما على صعيد «تداعيات الإقتصاد النقدي على النظام المصرفي»، ومن أبرز القيادات المصرفية: حاكم مصرف لبنان بالإنابة د. وسيم منصوري، ورئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب د. جوزف طربيه، والأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح، وأمين عام هيئة التحقيق الخاصة – وحدة الإخبار المالي اللبنانية عبد الحفيظ منصور، وعدد من الشخصيات المصرفية البارزة.

cbq.qa

البنك التجاري
COMMERCIAL
BANK

Sustainable banking through digital innovation

At Commercial Bank, digital banking transcends convenience.
It embodies a deliberate commitment to safeguarding our planet by actively reducing our environmental footprint.

For more information, please scan the QR code

everything is possible

الملتقى السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
«تداعيات الإقتصاد النقدي على النظام المصرفي»
د.منصوري: لا نزال نعمل جاهدين لمنع إدراج لبنان على اللائحة الرمادية

جانب من الحضور الرسمي في إفتتاح الملتقى السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بيروت

جاء إنعقاد الملتقى السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بعنوان «تداعيات الإقتصاد النقدي على النظام المصرفي» الذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة – وحدة الإخبار المالي، تحت رعاية رئيس الهيئة، حاكم مصرف لبنان بالإنابة الدكتور وسيم منصوري وفي حضوره، في العاصمة اللبنانية بيروت، على مدار يومين، ليؤكد أهمية إهتمام كافة السلطات والجهات المعنية في العالم بموضوع غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإقتصاد النقدي، نتيجة تزايد هذه العمليات العابرة للحدود وتنوّعها وتشعّبها، مستفيدة من التقنيات والإبتكارات المالية والمعلوماتية الحديثة في وسائل الدفع والخدمات المصرفية، والتي غالباً ما تستخدم القطاع المصرفي والمؤسسات المالية في تنفيذها، مما يُعرّض المصارف لمخاطر جمّة.

علماً أن لبنان من خلال مصرف لبنان المركزي لا يزال يعمل جاهداً لعدم إدراجه على اللائحة الرمادية في العام 2024.
وشارك في الإفتتاح، د. وسيم منصوري حاكم مصرف لبنان بالإنابة، ود. جوزف طربيه رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية، ود. وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، وعبد الحفيظ منصور أمين عام هيئة التحقيق الخاصة – وحدة الإخبار المالي اللبنانية.

وقد جرى في ختام حفل الإفتتاح، توقيع مذكرة تفاهم بين إتحاد المصارف العربية والمعهد الاميركي لمكافحة الفساد AACI.
وشدّد المتحدّثون في كلماتهم على ضرورة مكافحة الإقتصاد النقدي ومخاطره كخارطة طريق نحو التعافي، في ظل تعاظم مخاطر إدراج لبنان على اللائحة الرمادية وأن مخاطر الإقتصاد النقدي تلوح في الدول التي تشهد حروباً ونزاعات.

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:
إدراج لبنان على اللائحة الرمادية له تداعيات وعواقب خطيرة
أهمُّها إحتمالية توقف المصارف المراسلة
عن التعامل مع النظام المصرفي اللبناني

في الكلمات، إفتتح د. وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الملتقى، مشدّداً على أن إتحاد المصارف العربية يعقده «وسط الظروف والأوضاع الراهنة التي يعيشها لبنان، وهو الفعّالية الرابعة منذ إندلاع الأزمة التي لا نزال نعانيها حتى يومنا هذا. وقد سعى الإتحاد في المؤتمرات الثلاثة السابقة، وفي هذا المنتدى كذلك، الى إيجاد منصّات عالية المستوى لمناقشة التحدّيات التي يعيشها لبنان بشكل علمي ومنطقي، وحشد الخبرات العربية واللبنانية للسعي إلى طرح حلول علمية ومنطقية وقابلة للتطبيق بهدف الخروج من الأزمة، ومنها الخطة الإصلاحية الإقتصادية والنقدية والمصرفية التي طرحها الإتحاد منذ ثلاث سنوات.

أما في ما يتعلق بهذا الملتقى، فإننا أصرّينا على عقده في موعده، رغم الأوضاع الأمنية الخطرة في جنوب لبنان والتي إمتدت الى بعض المناطق الاخرى، وذلك لإدراكنا بأن الخطر الذي يواجه لبنان بالنسبة إلى إحتمالية إدراجه على اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي («فاتف» – FATF)، قد يكون له تداعيات لا تقلّ خطورة عن الإضطرابات الأمنية التي يشهدها لبنان اليوم».

وأضاف د. فتوح: «لقد أصبح من المعلوم، أنّ مصرف لبنان ممثلاً بحاكمه الدكتور وسيم منصوري قام بجهود كبيرة من إجراءات وإتصالات دولية ولقاءات لشرح موقف لبنان من خلال ما يقوم به مصرف لبنان من مبادرات وتدابير إحترازية تهدف إلى تحصين القطاع المصرفي، ومكافحة ظاهرة الإقتصاد النقدي ومخاطرها، وهو موضوع ملتقانا اليوم. ولا يُخفى على أحد أنّ إدراج لبنان على اللائحة الرمادية – لا قدّر الله – له تداعيات وعواقب خطيرة، وربما أهمُّها إحتمالية توقف المصارف المراسلة عن التعامل مع النظام المالي اللبناني، وبالتالي توقف عمليات تمويل التجارة الدولية، كذلك التحويلات المالية والتي أكثر ما يكون لبنان بحاجة إليها اليوم، عدا عن الضرر الكبير بسمعة لبنان».

وحدة الإخبار المالي اللبنانية عبد الحفيظ منصور:
هناك حاجة لمقاربة حكومية شاملة لتنفيذ
الإجراءات التصحيحية المطلوبة من الجهات الداخلية المعنية

ثم قال عبد الحفيظ منصور، أمين عام هيئة التحقيق الخاصة – وحدة الاخبار المالي اللبنانية: «إن الإقتصاد النقدي حالة غير مرغوب بها في المنظومة المالية العالمية، لذلك فهو موضوع ملاحظات وتنبيهات من مؤسسات التمويل الدولية، والبنوك المراسلة وخصوصاً من مجموعة العمل المالي FATF التي أفردت له حيّزاً في تقرير التقييم الصادر لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وبها يعمل ويقال، فالحل الجذري والوحيد للمعالجة يبقى في إعادة القطاع المصرفي اللبناني للعمل والإنتظام، وبخلاف ذلك لا حل لهذه الحالة».

وأشار منصور إلى «عملية تقييم إلتزام لبنان المعايير الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التي بدأت في العام 2021 وتدرّجت في مراحلها المرسومة وفق المنهجية المعتمدة دولياً والتي خلصت في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2023 إلى نشر مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف) تقرير التقييم المتبادل للجمهورية اللبنانية حول تدابير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب».
ولفت منصور إلى «أن التقييم الذي خضع له لبنان بالإستناد إلى المنهجية المعتمدة من قبل «فاتف» لتقييم جميع البلدان، تم

في ظل الظروف الصعبة والإستثنائية المعروفة والتي لا تزال سائدة حتى تاريخه. وفي جميع الأحوال وكما هي الحال في كافة البلدان، هناك حاجة لمقاربة حكومية شاملة لتنفيذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة من الجهات الداخلية المعنية، وقد قامت هيئة التحقيق الخاصة بصفتها المنسق الوطني لعملية التقييم بإطلاع مقامي رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء في حينه على كل نتائج التقرير للتواصل مع الجهات الداخلية المعنية حيال الإجراءات التصحيحية المطلوبة، بغية تعزيز فعّالية منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب اللبنانية، وبموجب المنهجية، على لبنان إرسال تقارير متابعة بالتقدم الحاصل في تنفيذها خلال العام 2024 إلى الفاتف للنقاش وإتخاذ القرار المناسب حيال التقدم المحرز، وسوف يصدر عن هيئة التحقيق الخاصة بيانات عن الموضوع في حينه عند تقدم العملية في مراحلها اللاحقة».

رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب د. جوزف طربيه:
لبنان بحاجة إلى إيجاد حل للأزمة المصرفية والاقتصادية بما يعيد للمصارف دورها في إدارة الإقتصاد الوطني وتنميته

من جهته، أوضح د. جوزف طربيه رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية أنه «بحسب البنك الدولي، زاد حجم الإقتصاد النقدي بعد الأزمة ليصل إلى 4.5 مليارات دولار في العام 2020، وهو ما شكل نسبة 14.2 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم إلى نحو 6.1 مليار دولار في العام 2021 (مشكّلاً نسبة 26.2 % من حجم الناتج المحلي الاجمالي)، فإلى نحو 9.9 مليارات دولار في العام 2022 (بنسبة 45.7 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي). ورغم عدم توافر بيانات حديثة، فإن هذا المنحى مستمر»، معلناً «أن لبنان بحاجة إلى إيجاد حل للأزمة المصرفية والاقتصادية بما يعيد للمصارف دورها في إدارة الإقتصاد الوطني وتنميته، وفي تفعيل آلياتها في مكافحة مخاطر غسل الاموال وتمويل الإرهاب بما يحفظ مستقبل لبنان المالي وبقائه في السوق المالي الدولي».

وقال د. طربيه: «إن التحدّيات التي تواجه لبنان في ما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كبيرة، وخصوصاً تلك الناجمة عن إنتشار الإقتصاد النقدي، ولكنها ليست عصيّة على مواجهتها، حيث تتطلّب مواجهة هذه التحدّيات نهجاً متعدّد الأوجه يشمل تعزيز الأطر التنظيمية وتقوية القدرة على الرقابة والتنفيذ، وإعادة الثقة بالنظام المالي، وتعزيز الشمول المالي، وتعزيز التعاون الدولي، ورفع مستوى التوعية العامة. كما سوف يُوفّر حل الأزمة المصرفية والإقتصادية في لبنان بيئة أكثر إستقراراً وشفافية وفعّالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب».

ورأى د. طربيه أنه «من خلال العمل معاً، يُمكننا حماية نظامنا المالي، والحفاظ على أمننا الوطني، وضمان مستقبل مستقر ومزدهر للبنان. لذلك، دعونا نعمل معاً لضمان أن يخرج لبنان من هذه الأزمة أقوى. علماً أن تحقيق التعافي السياسي يُساعد في إنجاح التعافي الإقتصادي والنقدي».

حاكم مصرف لبنان بالإنابة د. وسيم منصوري:
قرار مجموعة العمل المالي FATF
سيُقرّ في خريف 2024

أما كلمة د. وسيم منصوري حاكم مصرف لبنان بالإنابة، فتضمّنت أهمية إنعقاد الملتقى في بيروت في هذا الوقت «مما يعكس إلتزام إتحاد المصارف العربية الراسخ بدعم القطاع المصرفي في لبنان، وتعزيز التعاون بين المصارف العربية في مواجهة القضايا المصيرية التي تمس أمننا الإقتصادي، وعلى رأسها مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب».

وذكر د. منصوري أنّ «في العام 2015، أقرّ مجلس النواب اللبناني عدداً من القوانين، منها قانون الإنضمام إلى إتفاقية الأمم المتحدة الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب وتعديل قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون التصريح عن نقل الأموال عبر الحدود، وقانون تبادل المعلومات الضريبية، مما كان له وقع إيجابي لدى المنظمات الدولية بما يتعلق بسمعة لبنان وقطاعه المالي والمصرفي، لا سيما وضعية إمتثاله بالمعايير الدولية. كذلك صدر قانون مكافحة الفساد في القطاع العام في العام 2020، وأنشئت بموجبه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رسمياً. وأقرّ مجلس النواب في العام 2021 القانون الخاص بإستعادة الأموال المتأتّية عن جرائم الفساد. ومن جهته، عمد مصرف لبنان إلى إصدار التعاميم اللازمة تباعاً لمواكبة هذه التشريعات وتحصين المصارف والمؤسسات المالية اللبنانية».

وأوضح د. منصوري أنّه «منذ بداية الأزمة لغاية اليوم، شهد الإقتصاد إنكماشاً حاداً، حيث إنخفض الناتج المحلي من حوالي 55 مليار دولار سنوياً إلى أدنى من 20 ملياراً، وفقدت الليرة اللبنانية 98 % من قيمتها، فيما بلغ متوسط التضخم 221.3 % في العام 2023. أما الموازنة، فإنخفضت من 17 مليار دولار الى 3.2 مليار. لقد خلقت هذه الأزمات حالة من عدم الثقة لدى المودعين، مما حرف النشاط الإقتصادي إلى خارج النظام المصرفي وأصبح نقدياً في مجملهcash economy ».

وشدّد د. منصوري على أنّ «قرار مجموعة العمل المالي FATF سوف يُقرّ في الخريف المقبل (2024) ونحن لا نزال نعمل جاهدين لمنع إدراج لبنان على القائمة الرمادية». وقال: «يُظهر تقرير التقييم المنجز من قبل المجموعة الإقليمية، وجوب مبادرة السلطات المحلية بإجراء تحسينات جوهرية في حزمة من التوصيات الأساسية حصل فيها لبنان على درجة ملتزم «جزئياً»، ما يتطلّب حكماً إجراء بعض تعديلات في القوانين والتدابير

السفير السعودي في لبنان وليد بخاري، والسفير المصري في لبنان علاء موسى إلى جانب عدد من الدبلوماسيين في الملتقى

النافذة، بما يتناسب مع مقتضيات الإمتثال لكامل المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. علماً بأن لبنان حاز درجات مرضية، ولو غير مكتملة، في التقييم العام للإلتزام الفني، حيث حصل على درجة «ملتزم» أو «ملتزم إلى حد كبير» في 34 توصية من أصل 40 تعتمدها الهيئات الرقابية الدولية».

وأضاف د. منصوري: «بما يخص قياس الفاعلية، حصل لبنان على علامة «متدنية»، كشفت خصوصاً عن عدم كفاية القوانين والإجراءات في ملاحقة ومصادرة المتحصلات الإجرامية والأصول ذات الصلة والإدّعاءات والأحكام القضائية بجرائم تبييض الأموال، والتي يجب أن تكون أكثر إتساقاً مع المخاطر»، موضحاً «أن لبنان بحاجة الى وضع خطة عمل تشاركية مع كافة الجهات المحلية المعنية، بدعم من السلطة التشريعية ومن صانعي السياسات لمعالجة الثغرات وتعزيز فعالية نظام مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب اللبناني»، مشدّداً على أنّ «مصرف لبنان، ومن خلال الصلاحيات المعطاة له بموجب قانون النقد والتسليف، يعمل على إرساء حالة من الإستقرار بإنتظار الحلول الكبرى التي تتطلب قرارات جريئة وواضحة من السلطات السياسية التي يعود إليها فرض حلول تتناسب مع عمق الأزمة التي تعيشها البلاد»، مشدداً على «أهمية الدعائم الأربع التي يجب الإرتكاز عليها لإخراج لبنان من الأزمات العميقة التي تعصف به أولاً، المحاسبة عن طريق القضاء حصراً، ثانياً وضع آلية واضحة لاعادة أموال المودعين، ثالثاً، بناء الإقتصاد من خلال إعادة إطلاق عمل القطاع المصرفي، ورابعاً، إعادة هيكلة الدولة وإجراء الإصلاحات التي طال إنتظارها».

نعمل معاً

نحو اقتصاد مستدام ومزدهر لدولة قطر

WE WORK TOGETHER TOWARDS A SUSTAINABLE AND PROSPEROUS ECONOMY FOR QATAR

QDB
بنك قطر للتنمية
QATAR DEVELOPMENT BANK

/qdbqa

زورو موقعنا الالكتروني visit our website
www.qdb.qa

جلسات الملتقى السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
ناقشت تداعيات الإقتصاد النقدي ومواجهته ومتطلبات البنوك المراسلة

ناقشت جلسات الملتقى السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: «تداعيات الإقتصاد النقدي على النظام المصرفي» على مدار يومين محاور عدة أبرزها: «العلاقات المصرفية العربية – الأميركية، التحديات والفرص»، و«تداعيات الإقتصاد النقدي على النظام المصرفي»، و«مواجهة تحديات ظاهرة الإقتصاد النقدي»، و«دور مصرف لبنان في التخفيف من آثار الإقتصاد النقدي»، و«متطلبات البنوك المراسلة ومواجهة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومحاربة الفساد»، و«التقييم المتبادل المشترك وتجارب عربية» و«تطوير وتدعيم برنامج الإمتثال».

اليوم الأول

« العلاقات المصرفية العربية – الأميركية، التحدّيات والفرص »

د. بعاصيري:

ألقى الكلمة الرئيسية التي سبقت جلسة النقاش الأولى في اليوم الأول، د. محمد بعاصيري، رئيس مبادرة «حوار القطاع الخاص العربي – الأميركي» ونائب حاكم مصرف لبنان سابقاً، متناولاً محور «العلاقات المصرفية العربية – الأميركية، التحدّيات والفرص»، مشيراً إلى خطورة الإقتصاد النقدي على النظام المصرفي اللبناني، ومعتبراً أن إدارة الأزمة هي أسوأ من الأزمة نفسها، مشدّداً على «أن حكومة حسان دياب أخطأت في آذار/ مارس 2020 حين إتخذت قرارها بعدم سداد الدين الخارجي (الأوروبوندز)، مما تسبّب بحالة التعثّر المالي في لبنان، فضلاً عن إستنزاف إحتياطي «المركزي»، داعياً إلى «إعادة النظر في حجم العمليات النقدية، وتعزيز الأجهزة الرقابية، والترخيص لإنشاء شركات مالية تتمتع بأعلى درجات الإمتثال والشفافية، وأن يعمل مصرف لبنان المركزي على إبعاد المواطنين عن الإقتصاد النقدي».

وخلص د. بعاصيري إلى أهمية توعية الأفراد عن مخاطر الكاش، داعياً إلى وجوب إختفائه من السوق المالية اللبنانية.

د. محمد بعاصيري، رئيس مبادرة «حوار القطاع الخاص العربي – الأميركي» ونائب حاكم مصرف لبنان سابقاً

جلسة المناقشة الأولى

« تداعيات الإقتصاد النقدي على النظام المصرفي »

تناولت جلسة النقاش الأولى بعنوان «تداعيات الإقتصاد النقدي على النظام المصرفي» محاور عدة أبرزها: تأثير الإقتصاد النقدي على النمو الإقتصادي والناتج المحلي، وإنعكاس الإقتصاد النقدي على دور المؤسسات المصرفية في تفعيل الإقتصاد، والتحدّيات وصعوبة الرقابة على حجم السوق النقدية ومعوّقات الإقتصاد النقدي في مواجهة دور السلطات النقدية في تحفيز الإقتصاد.

تحدث في الجلسة كل من: د. منير راشد، رئيس الجمعية الإقتصادية اللبنانية وخبير سابق لدى صندوق النقد الدولي، لبنان، ود. شهدان جبيلي، خبير في القانون الدولي والإمتثال، ود. مروان بركات، رئيس إدارة الأبحاث الإقتصادية والدراسات في بنك عوده، لبنان وناجي أبو زيد، الرئيس التنفيذي لشركة OMT للتحاويل المالية. وأدار الجلسة د. محمد فحيلي، خبير المخاطر المصرفية، لبنان.

د. وسام فتوح وشخصيات رسمية في الملتقى

جلسة النقاش الثانية

« مواجهة تحديات ظاهرة الإقتصاد النقدي»

تناولت جلسة النقاش الثانية بعنوان «مواجهة تحديات ظاهرة الإقتصاد النقدي» محاور عدة أبرزها: دور السلطات التشريعية والتنفيذية، وأهمية إعادة الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني، ودور السلطات القضائية وجهات إنفاذ القانون – التحقيقات المالية الموازية في الجرائم الأصلية المرتبطة بغسل الأموال وفي تمويل الإرهاب، والإقتصاد النقدي والجريمة المنظمة والتهرُّب الضريبي. تحدث في الجلسة كل من: القاضي صبوح سليمان، محامي عام لدى النيابة العامة التمييزية، لبنان، والرائد طوني كيوان، رئيس مكتب التحقيقات المالية في شعبة المعلومات، قوى الأمن الداخلي اللبناني، ود. بدر البنا، مسؤول العدالة الجنائية، فرع مكافحة الفساد والجريمة الإقتصادية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة UNODC، النمسا، ونسيب غبريل، كبير كبير الإقتصاديين لدى مجموعة بنك بيبلوس. أدار الجلسة سابين عويس، رئيسة جمعية الإعلاميين الإقتصاديين – لبنان.

اليوم الثاني

« دور مصرف لبنان في التخفيف من آثار الإقتصاد النقدي »

ألقى الكلمة الرئيسية التي سبقت جلسة النقاش الأولى، في اليوم الثاني، د. مكرم بو نصار، مدير تنفيذي/ رئيس إدارة أنظمة الدفع لدى مصرف لبنان، عن «دور مصرف لبنان في التخفيف من آثار الإقتصاد النقدي»، مشيراً إلى عمل مصرف لبنان وفق المعايير الدولية ولا سيما حيال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لافتاً إلى خطورة الكاش في الإقتصاد اللبناني، متحدثاً عن بروز مُشكلة تبييض الأموال في هذا السياق، إذ إن تنامي إقتصاد الكاش الذي يُقدر بـ46 % يطرح مخاوف كبيرة حول تبييض أموال»، داعياً إلى تفادي ذلك عبر «إعادة إحياء القطاع المصرفي ومنع الكاش وإحياء العمل بوسائل الدفع المصرفية ومنع المواجهة مع المجتمع الدولي، كذلك إعادة إحياء القطاع المصرفي والأداة التي كان يمتلكها مصرف لبنان، أي الفائدة، بحيث خُفّضت الفوائد إلى الصفر وبات هناك فائض في الكاش بشكل كبير».

د. مكرم بو نصار، مدير تنفيذي/
رئيس إدارة أنظمة الدفع لدى مصرف لبنان

جلسة المناقشة الأولى

«متطلبات البنوك المراسلة ومواجهة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومحاربة الفساد»

تناولت جلسة النقاش الأولى بعنوان «متطلبات البنوك المراسلة ومواجهة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومحاربة الفساد»، محاور عدة هي: عمليات غسل الأموال القائمة على التجارة العابرة للحدود، والتنظيم والرقابة على قطاع الصيرفة وشركات تحويل الأموال، ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المهن غير المالية المحدّدة.

تحدث في الجلسة كل من: النقيب حسن الشريف، مكتب مكافحة الجرائم المالية وتبييض الأموال، قوى الأمن الداخلي اللبناني، وعصام بركات، خبير في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مصر (عبر الأونلاين)، وعلي الكاظمي، الرئيس التنفيذي لموسسة Hansuke، لندن (عبر الأونلاين)، والرائد حسن رمضان (مديرية الأمن العام)، والعميد د. حسن جوني، المستشار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد الأميركي لمكافحة الفساد AACI. أدار الجلسة مالك قسطة، مساعد المدير العام، الإمتثال للمجموعة لدى بنك لبنان والمهجر، لبنان.

جانب من الخبراء في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

جلسة المناقشة الثانية

«التقييم المتبادل المشترك وتجارب عربية»

تناولت جلسة النقاش الثانية محور «التقييم المتبادل المشترك وتجارب عربية»، تحدث فيها كل من: عرفات الفيومي، المدير التنفيذي لدائرة الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، البنك المركزي الأردني، وروبيرت ل. فورد، الرئيس التنفيذي للإستراتيجية والحوكمة – Governance Gurus FZE، دبي (الإمارات العربية المتحدة)، (عبر الأونلاين)، وعصام بركات، خبير في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مصر (عبر الأونلاين). أدار الجلسة بشير النقيب، الرئيس التنفيذي لمؤسسة Compliance Alert Regulatory Compliance Consultancy، لبنان.

جلسة المناقشة الأخيرة

«تطوير وتدعيم برنامج الإمتثال»

تناولت جلسة النقاش الأخيرة، محور «تطوير وتدعيم برنامج الإمتثال بما يُواكب القواعد العالمية الحديثة وأولوياتها ويتناسب مع واقع المخاطر وحسن إدارتها كما التطورات الأساسية في العمل المصرفي بتأثير العولمة والتكنولوجيا الحديثة».

تحدث في الجلسة كل من: كميل باخو، مستشار أعمال في القطاع المالي والتجاري، لبنان، وجوزف صعب، رئيس إدارة الإمتثال، بنك ABC مجموعة فرنسبنك، لبنان. وأدار الجلسة شهدان جبيلي، خبير قانوني دولي.

إتحاد المصارف العربية يُكرّم البنوك الراعية للملتقى السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بيروت

د. وسام فتوح يتوسط الشخصيات الرسمية والمكرمين من المؤسسات المصرفية والمالية الراعية للملتقى السنوي

كرّم إتحاد المصارف العربية ممثلاً بالأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح في حضور الخبير المصرفي والقانوني شهدان جبيلي، المؤسسات المصرفية والمالية الراعية للملتقى السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب «تداعيات الإقتصاد النقدي على النظام المصرفي»، والذي نظّمه إتحاد المصارف العربية تحت رعاية حاكم مصرف لبنان بالإنابة الدكتور وسيم منصوري وفي حضوره، على مدار يومين في العاصمة اللبنانية بيروت.
المؤسسات الراعية المكرّمة عبر ممثليها بالدروع التقديرية كالتالي:

زياد عيتاني مدير عام بنك قطر الوطني (لبنان)

ميشلين زيادة ضابط إمتثال في مؤسسة OMT

ليليان سابا رئيس إدارة الإمتثال لشركة BOB

علي شمس رئيس قسم تطوير الأعمال في شركة CASH PLUS

شخصيات رسمية ومصرفية في الملتقى

مذكّرة تفاهم

في ختام حفل الإفتتاح وإلقاء الكلمات، وقّع إتحاد المصارف العربية ممثلاً بالأمين العام د. وسام فتوح مذكرة تفاهم، مع المعهد الأميركي لمكافحة الفساد AACI، ممثلاً بمدير المعهد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مايك مسعود ورئيسة مدراء مؤهلون لمكافحة الفساد في لبنان جينا شمّاس في حضور العميد حسن جوني مستشار المعهد.

سافر أكثر!
نقاط أفيوس إضافية تصل لغاية 85,000 نقطة من بنك الدوحة!

قدّم طلب الحصول على بطاقة ائتمان نادي امتياز الخطوط الجوية القطرية الجديدة من بنك الدوحة لمكافآت ومزايا حصرية

لغاية 80,000 نقطة أفيوس ترحيبية أوّل سنة

انتقال سريع إلى الفئة الذهبية أو الفضية في نادي الامتياز

ضعف نقاط أفيوس على الرحلات المحجوزة عبر qatarairways.com أو تطبيق الخطوط القطرية

جمع الكيوبوينتس على العمليات الشرائية اليومية

لغاية 5 آلاف نقطة أفيوس إضافية للرحلة الأولى مع الخطوط القطرية

نقاط أفيوس مع كل عملية شراء
- فيزا انفينيت: 3 ر.ق = 1 أفيوس
- فيزا سيغنتشر: 5 ر.ق = 1 أفيوس

تسوّق بثقة

لتقديم الشكاوى والاقتراحات 16001

رقم الترخيص ٢٠٢٤/١٤٢١

يسري العرض من 28 فبراير 2024 إلى 25 فبراير 2025. تُطبق الشروط والأحكام

5033 3642 | 4445 6000

dohabank.com

VISA | بنك الدوحة DOHA BANK | QATAR AIRWAYS الخطوط القطرية PRIVILEGE CLUB

على هامش إنعقاد الملتقى السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهـاب في بيروت

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:

قرار «المركزي» وقف تمويل الدولة اللبنانية زاد الإحتياطي بشكل جيّد

على هامش إفتتاح «الملتقى السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب: تداعيات الإقتصاد النقدي على النظام المصرفي»، في العاصمة اللبنانية بيروت على مدار يومين، حيث شدّد المتحدثون في كلماتهم على ضرورة مكافحة الإقتصاد النقدي ومخاطره كخارطة طريق نحو التعافي، في ظلّ تعاظم مخاطر إدراج لبنان على اللائحة الرمادية، وأن مخاطر الإقتصاد النقدي تلوح في الدول التي تشهد حروباً ونزاعات، أكد الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح: «أن لبنان لا يزال يعاني أزمة إقتصادية مالية ونقدية حادة، حيث لم نشهد حتى اليوم يا للأسف، حلولاً جذرية سواء من حكومة تصريف الأعمال أو من السلطات السياسية اللبنانية، بغضّ النظر عن الإجراءات والتدابير التي قام بها مصرف لبنان مؤخراً والتي تعتبر جيّدة والتي أدت فعليّاً إلى إستقرار نقدي».

ورأى د. فتوح «أن قرار حاكم مصرف لبنان بالإنابة وسيم منصوري التوقف عن تمويل الدولة اللبنانية لأي مصاريف إدارية أو مشاريع تتعلق بها هو قرار في غاية الأهمية، حيث ساهم هذا الدور الكبير الذي قام به مصرف لبنان بزيادة الإحتياطي بشكل جيّد، فالإحتياطي زاد أكثر من مليار دولار في أقل من سنة ونصف السنة تقريباً، ولكن هذا لا يكفي لأن الإقتصاد النقدي مخاطره كثيرة تتعلّق بالتهرب الضريبي، والفساد وتبييض الأموال وهذا الأمر هو جد خطير».

ولفت د. فتوح إلى «أن إتحاد المصارف العربية أصرَّ على إنعقاد هذا المؤتمر، نتيجة هذه المخاطر التي ذكرناها، الذي يتميَّز في مكانه وزمانه والموضوعات التي يتطرّق إليها، رغم كل التحدّيات المحيطة والإضطرابات الأمنية المؤسفة الموجودة في جنوب لبنان وبعض المناطق اللبنانية»، مؤكداً «أن الحضور الكثيف لهذا المؤتمر من قبل وزراء ونواب وسفراء الدول الأجنبية وعلى رأسهم سفير حكومة المملكة العربية السعودية وليد البخاري والسفير المصري وسفير سلطنة عمان، وسفراء عرب آخرون، لأنهم يريدون السماع من قبل جميع الحاضرين ومعرفة الإجراءات التي يتم إتخاذها للتصدّي لهذا الأمر، وكان هناك أكثر من 50 شخصاً من القطاع المصرفي العربي ومن دول عدة كمصر، وليبيا، والعراق، والمغرب، على سبيل المثال.

علماً أن بعض الدول الخليجية الأخرى كانت ستشارك في هذا المؤتمر، ولكن عامل الحرب القائمة في جنوب لبنان ساهم في إلغاء هذه المشاركة، ما أدى إلى مشاركة حوالي 10 أشخاص من خارج لبنان فقط لا غير. ولكن رغم كل ما حصل أصرّ إتحاد المصارف العربية على دعوة السفراء العرب وسفراء الدول الأجنبية، وهذا ما تم ترجمته من خلال الحشد الكبير من السفراء الذين شاركوا في المؤتمر كممثلين عن بلادهم للمساهمة في نقل الصورة عن الإجراءات والمحادثات والنقاشات التي تحدث في هذا الموضوع».

وشدّد د. فتوح على «أن محاربة الإقتصاد النقدي تتم من خلال إعادة الثقة بالقطاع المصرفي، لأن المودع أو المواطن اللبناني «الجيّد» الذي يضع أمواله أو مدّخراته في المنزل يساهم في تعريض نفسه للمخاطر، ولكن سبب وضع هذه الأموال والمدّخرات في المنازل يعود إلى الثقة المفقودة بين المواطن والقطاع المصرفي اللبناني، لذلك فإن محاربة الإقتصاد النقدي يكون عبر البدء بالإصلاحات الإقتصادية، وإعادة الثقة بالمصارف، ولا مكان لأي حلول أخرى بديلة، وقد شهدنا مؤخراً عودة نشاط القطاع المصرفي اللبناني من خلال عودة تقديم الخدمات المالية، ولكن يا للأسف هذه الخدمات نطاقها محدود، سواء كانت تتعلق بـ «بطاقات إئتمان» أو ببعض التحويلات في حال كان «تاجراً» أو في «شيكات مصرفية» أو التعاملات من خلال هذه الشيكات، ولكن هذا لا يكفي لأن الأهم هو تمويل الإقتصاد».

السباق بين الفيدرالي والأوروبي على أشدّه:
رحلة سعر الفائدة المرتفع تواصل العودة إلى نقطة الانطلاق

إن قرار البنك المركزي الأميركي (الإحتياطي الفيدرالي) في أيلول/سبتمبر 2024، الرامي إلى تخفيض سعر الفائدة بواقع نصف نقطه مئوية بدلاً من ربع نقطة وكما كان متوقعاً، إن دلّ على شيء فإنه يدل على ضرورة القيام بخطوة سريعة زمنياً وبالحجم أيضاً إحتساباً من أي تطور إقتصادي قد تكون له تداعيات على الانتخابات الرئاسية المرتقبة في تشرين الثاني/نوفمبر القادم، حيث إن الإجتماع الذي قرّر خلاله الإحتياطي الفيدرالي تخفيض الفائدة هو الأخير قبل انتخابات الرئاسة الأميركية، ومن شأنه أن يعطي دفعة قوية للمواطن الأميركي على مستوى قدرته الشرائية، حيث إن هذا المواطن نفسه موجود منذ فترة بين فكّي كمّاشة، معدل أسعار مرتفع (تضخم) وتكلفة إقتراض مرتفعة (فائدة عالية).

البنك المركزي الأميركي ورغم استقلاليته عن السياسة حاول من خطوته هذه أن يمهّد الأرضية لأي مرشح قد يفوز في الانتخابات ديموقراطياً كان أم جمهورياً لأن الإقتصاد القوي من مصلحة الجميع، علماً أن المرشح الجمهوري القوي دونالد ترامب حاول مراراً أن يتدخل في سياسة بنك بلاده المركزي وينتقد سياسات البنك النقدية ولا سيما سياسة أسعار الفائدة، لدرجة أنه إتّهم البنك المركزي بأنه أصبح مسيّساً، ورأى بالتخفيض الأخير أن الدافع وراء ذلك ربما يكون لعبة سياسية تستفيد منها المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس وإما أن الإقتصاد بحالة سيئة ويحتاج إلى دعم.

هذا على الصعيد الأميركي الداخلي، لكن إذا نظرنا إلى طبيعة الظروف وما تقتضيه الضرورة، فنجد أن البنك المركزي الأميركي عمل على مدى سنوات سابقة، بما فيها فترة جائحة الكوفيد، على تخفيض سعر الفائدة لتسهيل عمل المؤسسات المصرفية باتجاه المستثمرين والمقترضين، حتى قاربت الفائدة المصرفية عتبة الصفر في المئة. هذا السيناريو تم إتباعه أيضاً في منطقة اليورو، وخفّض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة على دفعات حتى تصل إلى مستوى قرابة الصفر وأحياناً إلى الصفر في المئة، أمام قروض رخيصة وبأحجام كبيرة وحركة إستهلاك قوية وحرب أوكرانيا وأزمة تصدير الحبوب، حيث إرتفعت الأسعار عالمياً وهبّت رياح التضخُّم (ارتفاع الأسعار) وهدمت إقتصادات العديد من الدول الغربية والعربية، وكذلك سياسة البنوك المركزية العالمية الكبرى التي تحرص على الحفاظ على مستوى وسطي لإرتفاع الأسعار لا يتعدى نسبة 2 في المئة، كما هي السياسة النقدية الأميركية والأوروبية.

أمام ظاهرة التضخم المتسارع والذي بلغ مستويات مرتفعة تخطت 5 و 6 و7 في المئة وحتى 9 في المئة في البلدان الصناعية، سارعت البنوك المركزية إلى حظر رفع الفائدة على دفعات متسارعة منذ عام 2022 بهدف احتواء معدّلات الأسعار بالهبوط تدريجياً.

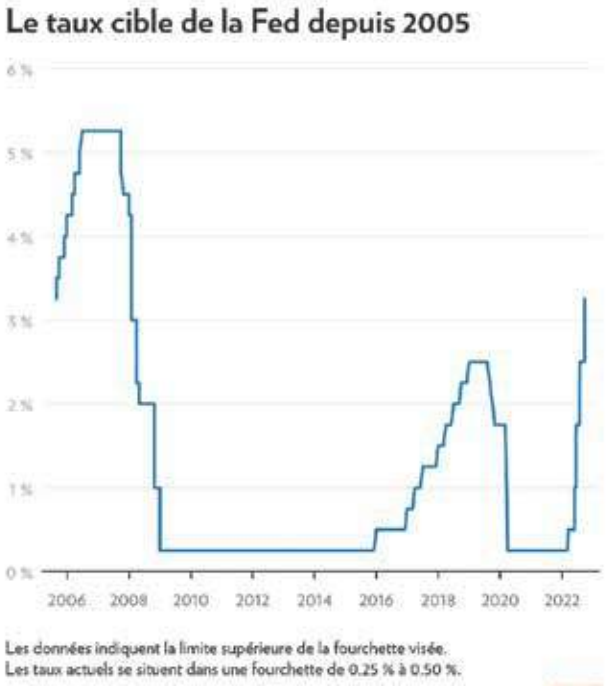

وبلغت أسعار الفائدة المستويات الأعلى في 23 عاماً ما بين 5.25 في المئة و5.5 في المئة في الولايات المتحدة كما اقتربت من (4 في المئة) في منطقة اليورو، هذه الفوائد العالية أدّت إلى تراجع حجم الإقراض مع تكلفة قروض مرتفعة، وبالتالي تراجعت شهية الأفراد على القروض الإستهلاكية ، وهذا كان هدف رفع الفائدة بنيّة خفض الأسعار من خلال الإحجام عن الإقتراض واللجوء إلى سياسة الإيداع طمعاً بفوائد عالية.

أمام واقع جديد مهدّداً بأسعار فائدة عالية، أدّت إلى حركة إستهلاك محدودة وإقراض متراجع ولا سيما القروض العقارية، مما أدّى إلى تراجع الطلب على شراء الشقق، بعدما كان المشهد مسيّراً في السنوات القليلة الماضية والذي إستفاد من سياسة التيسير النقدي (QE» «Quantitative Easing حيث بدأها الإحتياطي الفيدرالي أيام فترة حاكمية Ben Bernanke والتي إعتُمدت في العام 2010 بعد أزمة العقارات والمال الأميركية والتي أصبحت عالمية، التيسير النقدي إتّبعه أيضاً البنك المركزي الأوروبي أيام حاكمية الإيطالي Mario Dragy.

فاليوم أصبح التضخُّم تحت السيطرة إلى حدٍ كبير ولم تعد هناك حاجة لبقاء أسعار الفائدة مرتفعة. فبدأت رحلة الصعود بالعودة إلى الأسفل تدريجياً وبات مؤكداً أن الأشهر القادمة ستحمل معها مفاجآت ومستويات جديدة لسعر الفائدة هبوطاً لأن من المؤكد أن البنوك المركزية التي باشرت برفع الفائدة لإحتواء التضخُّم تسرّعت بقرار رفع الفائدة بخطى عالية بدلاً من رفع الفائدة بمستويات صغيرة على فترات زمنية تحت السيطرة. وهذه السرعة أدّت إلى ارتباك في سوق الإقتصاد الأميركي والأوروبي مما أثر على التوظيف، حيث أصبح تمويل الإقتصاد مكلفاً بالنسبة لشركات غير قادرة على تحمّل عبء القروض.

اليوم دخلنا حقبة جديدة من السياسة النقدية هدفها دعم الإقتصاد وخلق وظائف أو على الأقل الحفاظ على معدلات بطالة منخفضة، فرحلة تخفيض الفوائد ستشجع على الإستهلاك من جديد وعلى الإستثمار، ولكن يجب أن يكون ذلك منضبطاً ومدروساً وإلا سيؤدي الإقبال المتزايد على الشراء والإستهلاك إلى عودة الأسعار إلى الارتفاع تدريجياً وندخل من جديد في دوامة التضخم.

القرار الأميركي برفع الفائدة تبعته قرارات متشابهة في البنوك الخليجية التي ترتبط عملاتها بالدولار الأميركي، ما يعني أن القرار الأميركي ليس له تداعيات محلية فقط بل عالمية وعربية، كما هي الحال منذ عقود، بمعزل عمّا إذا كانت الإقتصادات الخليجية بحاجة أم لا لفائدة عالية أو متدنية بحسب القرار الأميركي. فعندما تسير البنوك الخليجية المركزية بالاتجاه نفسه تحافظ على جاذبية عملتها قوية أمام الدولار عبر التحرّك باتجاه واحد.

رئيس الإحتياطي الفيدرالي Jerome Powell قال عقب قرار تخفيض سعر الفائدة بواقع نصف نقطة مئوية إلى نطاق 4.75 في المئة – 5 في المئة في أول قرار خفض منذ العام 2020: إن «سوق العمل في حالة جيدة بالفعل ونيتنا من خلال تحرّكنا اليوم هي الحفاظ عليها». وكانت الأسواق الأميركية وحتى العالمية تخشى من أن تؤدي عمليات خفض بأقل من 50 نقطة أساس، إلى إذكاء المخاوف من إبطاء أكبر في سوق العمل الأميركي المتباطئة أصلاً. حاكم الفيدرالي قال إن الإقتصاد لا يزال قوياً

وبعد تراجع التضخم يجب الحفاظ على معدلات البطالة منخفضة وهي حالياً عند 4.2 في المئة.

قرار الإحتياطي الفيدرالي خفض الفائدة له تداعيات كثيرة ومن أبرز هذه التداعيات مزيد من الإقتراض، الأمر الذي يؤدي لزيادة في السيولة، وهذه الأخيرة تذهب إما باتجاه الإستثمار وتنمية المشاريع، وبالتالي التوظيف إذا كانت هناك حاجة إضافية لید عاملة، إما تذهب للإستهلاك أو كليهما معاً. هذا يعني أيضاً زيادة في الإنتاج والإستهلاك.

مع خفض الفائدة تتجه فيه نيّة المودعين، أفراداً كانوا أم شركات، نحو الإستثمار مباشرة أو شراء المعدن الأصفر (الذهب) الذي يبقى ملاذاً آمناً عند تقلّب الأسعار والفوائد، وهذا ما فسّر الارتفاع المفاجيء لأونصة الذهب غداة قرار الإحتياطي الفيدرالي والذي تخطى 2600 دولار للأونصة قبل تقلب السعر في سوق المواد الأولية. بعض المودعين الذين خسروا من العائد على ودائعهم بعد خفض الفائدة يتوجهون نحو الإستثمار بأسواق المال. وهذا صحيح أيضاً حيث تفاعلت أسواق الأسهم إيجاباً غداة خفض الفائدة. ولا ننسى أن الإقتصاد الأميركي يشكّل 24 في المئة من الناتج المحلي العالمي، وبالتالي فهو الأقوى في العالم وصحة هذا الإقتصاد الجيدة تنعكس إيجاباً على الأسواق العالمية، فالقرار الأميركي تبعته وستتبعه قرارات بنوك مركزية كبرى حول العالم تتأثر بالخفض الأميركي لسعر الفائدة، وبالتالي سنشهد مزيداً من السيولة النقدية التي ستغادر البنوك نحو الأسواق.

ويتوقع كبار المحلّلين في الولايات المتحدة أن يقوم الإحتياطي الفيدرالي بتخفيض آخر هذا العام ربما بربع نقطة مئوية وذلك خلال أحد الإجتماعين المتبقيين للبنك في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر المقبلين. وقد باشرت بنوك مركزية حول العالم بمرحلة خفض أسعار الفائدة، ونذكر منها الكندي السويدي، والسويسري، والبريطاني، والأوروبي المركزي.

البنك المركزي لمنطقة اليورو بدأ رحلة العودة إلى المربع الأول قبل الإحتياطي الفيدرالي الأميركي، فالبنك المركزي الأوروبي إستدرك خطورة رفع الفائدة التي نفّذها على دفعات متتالية لمواجهة التضخّم الذي تفشّى وإزداد حدّة مع الحرب الروسية على أوكرانيا، وما لهذه الحرب من تداعيات على أسعار السلع والحبوب والمحروقات، وخفّض البنك توقعاته لمنطقة اليورو، إذ بات يتوقع حالياً نسبة نمو بواقع 0.8 في المئة للمنطقة بدلاً من 0.9 في المئة توقعها سابقاً، كما تراجعت توقعاته بالنسبة للعام 2025 من 1.4 في المئة إلى 1.3 في المئة. أمام هذا المشهد ومع تراجع معدلات التضخم في منطقة اليورو ككل قرّر البنك المركزي الأوروبي من حزيران/يونيو الماضي تخفيض الفائدة بواقع ربع نقطة إلى 3.75 وتلك كانت المرة الأولى يخفّض فيها الأوروبي الفائدة منذ خمس سنوات.

ومع هذا التخفيض الأول يكون المركزي الأوروبي سبق نظيره الأميركي إلى هذه الخطوة التي بادر إليها وكررها في أيلول/سبتمبر 2024 بواقع ربع نقطة أيضاً إلى 3.5 في المئة، حيث أظهر الإقتصادان الأول والثاني في اليورو (ألمانيا وفرنسا) تباطؤاً في تضخُّم ما دون نسبة 2 في المئة التي يهدف إليها البنك المركزي الأوروبي، البنك يشير إلى أن قرارات أسعار الفائدة المستقبلية ستستند إلى البيانات الإقتصادية الواردة. وتظهر بيانات Refinitiv وهي أحد أكبر مزودي البيانات الإقتصادية عالمياً، إذ إن المستثمرين يقومون بتسعير سلسلة حادة من تخفيضات أسعار الفائدة على جانبي الأطلسي، بمقدار عشرة تخفيضات ربع نقطة مئوية من الفيدرالي الأميركي على مدى الأشهر الـ12 المقبلة، والبيانات نفسها توقعت تنفيذ سبعة تخفيضات من المركزي الأوروبي بمقدار ربع نقطة مئوية في كل عملية خفض خلال الشهور الـ12 المقبلة أيضاً.

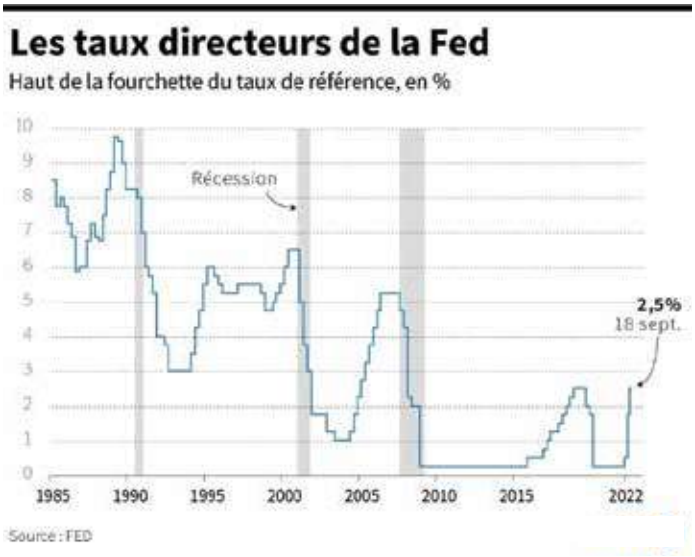

في كل الأحوال تخفيض الفائدة اليوم في الولايات المتحدة له بُعده السياسي عشية الإنتخابات الرئاسية كما له بُعده الإقتصادي وهو الحفاظ على إقتصاد متين تواكبه حركة قروض قليلة التكلفة بهدف مواكبة النمو الإقتصادي. وفي الجانب الأوروبي يأتي تخفيض الفائدة للحفاظ على إقتصاد قوي لليورو بعدما استقرّت معدلات التضخّم أيضاً، لكن هذا الخفض لن يكون له الفائدة على أزمة تعاني منها بلدان اليورو اليوم وهي أزمة الموازنات وعجز هذه الموازنات الذي يتخطّى معدل 3 في المئة من الناتج المحلي المسموح به في معاهدة الإستقرار النقدي والمالي ماستريخت، وبالتالي ستظل المخاطر تحدق بالسياسات المالية في منطقة اليورو حتى ولو حافظت السياسة النقدية على مراقبتها لمعدلات التضخم وقوة العملة الموحدة، وقد يكون هذا هو ضعف منطقة

اليورو اليوم لتحصد خطأها الذي ارتكبته في التسعينيات، عندما تقرّر إنشاء بنك مركزي أوروبي مع سياسة نقدية موحدة (عملة اليورو) لكن لم يكمل الأوروبيون مشروعهم لوضع سياسة مالية موحدة توحد سياسة الموازنات وتتفادى قنابل محلية موقوتة تهدّد سياسات دول وحكومات، كما هو التحدّي اليوم أمام الحكومة الفرنسية الجديدة.

إن خفض الفائدة لدى البنوك المركزية أمرٌ جيد من شأنه أن يقوي الإقتصاد والأعمال ويعزّز القروض والتوظيف ويستفيد منه كل من يريد أن يقتنص فرصة كشراء سيارة أو عقار، لكن خفض الفائدة إلى مستويات متدنية وبسرعة قد يدفع بزيادة وتيرة الإقتراض والإستهلاك وقد يعيدنا إلى معدّلات تضخُّم عالية، وأيضاً قد يشكّل ذلك (أي خفض الفائدة المتكرّر) تحدّياً للمقترضين الذين سجّلوا قروضاً على فائدة متدنية متقلبة ويتواجدون يوماً ما أمام سداد قروضهم على فائدة عالية عندما يعود التضخُّم وتعود الفائدة للإرتفاع، وهذا يُبقي التحدّي أمام المُقرض والمقترض، حيث إن من الضرورة في مكان أن يكون هناك مستقر وضبط لأسعار الفائدة واحترام السوق ومتطلباتها والمخاطر المحيطة بالقروض، فأسعار الفائدة هي الأوركسترا لمستوى الأسعار، وفي الوقت نفسه وفي الحالة الأوروبية يجب تنفيذ سريع لقواعد ميزانية الإتحاد الأوروبي الجديد لضمان إستقرار الأسعار الذي تسعى البنوك المركزية للحفاظ عليه.

مازن حمود
محلل إقتصادي ومالي/باريس

بنك الإسكان
Housing Bank

إسكان Iskan
Young

تطبيق جديد بخدمات مبتكرة

LEVEL U.P.

للمزيد، امسح الرمز

حمّلـه الآن

Download on the App Store
GET IT ON Google Play

-خاضع لشروط وأحكام البنك.

تجارب الدمج المصرفي بدأت منذ القرن 17 ويستلزم تطبيقها شروطاً وقوانين

ليس جديداً الحديث عن الدمج المصرفي وكيفية تطبيقه سواء في لبنان أو في دول العالم أجمع، فالمسار قديم ويعود الى القرن السابع عشر، لتتوالى منذ ذلك الحين تجارب الدول التي عانى قطاعها المصرفي حالات ذعر، أو أزمات وصلت في أحيانٍ كثيرة إلى حدّ الإفلاس، منها على سبيل المثال لا الحصر، ما حصل في الألفية الجديدة في كل من أيسلندا وقبرص، وما تبعه من تنظيم للقطاع المصرفي فيهما. أما لبنانياً فيرتبط مصطلح «إفلاس مصرف» بحادثة إنهيار بنك إنترا في العام 1966، ثم الإنهيار الإقتصادي والمالي والنقدي الذي حصل في العام 2019، من دون أن تتخذ السلطات اللبنانية السياسية والنقدية أي خطوة فاعلة الى الآن لمعالجته، أقلّه إعادة الهيكلة وتنظيم القطاع المصرفي.

هيكلة المصارف يعني تناسبها مع حجم الإقتصاد

من الناحية الأكاديمية والتقنية، فإن مصطلح إعادة هيكلة القطاع المصرفي يعني تنظيم القطاع، ليُصبح وجوده بأعداده متناسباً مع حجم الإقتصاد. في حالة لبنان، ثمّة تضخُّم كبير في عدد المصارف نسبة الى الواقع الحقيقي لإقتصاده. ففي سويسرا مثلاً، يوجد نحو 10 مصارف، فيما حجم إقتصادها يُعادل نحو 700 مليار دولار، بخلاف لبنان الذي يضم نحو 60 مصرفاً لحجم إقتصاد كان قبل العام 2019 نحو 48 مليار دولار، وحالياً لا يتعدى 22 ملياراً، علماً أنه قبل الازمة فإن 7 من أصل 10 مصارف تستحوذ على نسبة 80 % من الودائع.

أما الدمج، فيعني وفق الخبراء «التأسيس على ما هو موجود لإعادة تنظيم القطاع المصرفي من خلال «إستحواذ» مصارف على أخرى، أي دمج بنك أو أكثر يملك نسبة سيولة إيجابية، مع مصرف أو أكثر يملك نسبة سيولة سلبية، بطريقة تُقلّل نسبة الإنكشاف والمخاطر، وعلى نحو يُمكّن البنك الذي دُمج به من أن يسير بنحو سليم، وأن لا يصل الى مرحلة التعثُّر». بمعنى آخر، «أن على المصرف الدامج القوي والمليء تحمّل البنك المدموج المتعثّر».

ولكن عملية الدمج، وفق الخبراء، «ليست دائماً الوسيلة الناجعة للإنقاذ، مستندين بذلك الى فشل سياسة دمج المصارف التي إتبعت في اليابان إبان أزمة التسعينيات من القرن الماضي، وهذا ما صرّح به البروفسور تاناكا تاكايوكي الذي كان يعمل لدى بنك اليابان للتسليف الطويل الأمد بالقول: «لقد كان على اليابان ضخ رؤوس الأموال على الفور في البنوك، عندما إنهارت فقاعة الأصول، كما هي الحال في تعامل الولايات المتحدة مع الأزمة المالية العالمية في العام 2008».

فوائد الدمج

يشرح أحد المصرفيين أنّ «دمج المصارف يُساعد على تحقيق هدفين: حماية أموال المودعين، وعدم ضعضعة الثقة أكثر فأكثر بالقطاع، بعدما بات الزبائن يلمسون عدم القدرة على تلبية الحدّ الأدنى من طلباتهم».

إذاً، يجب أن يقوم بهذه العملية في هذه الحالة الإستثنائية، المصرف المركزي، «من خلال دمج بنك أو أكثر، يملك فائضاً من السيولة الإيجابية، مع المصرف الذي لديه سيولة سلبية، بطريقة تُقلّل نسبة الإنكشاف والمخاطر. ولكن، على المصرف المركزي أن يُقدّم حوافز، فلن يقبل مصرف لديه سيولة أن يتحمّل عبء مصرف منهار، من دون مردود». ويضيف المصرفي المتخصص «إن إعادة هيكلة المصارف، لتكون مستوفية كل متطلبات «بازل 3»، حيال السيولة ورأس المال وغيرها من المتطلبات التي تفضي إلى استمرارية المصارف، تحتاج الى دراسة معمّقة، لذا ينبغي الإستعانة بشركات متخصّصة لتقييم وضع المصارف والنظر في إمكان إستمراريتها أو دمج بعضها ببعض».

في العام 2020 نشرت شركة «الدولية للمعلومات» دراسة مقارنة بين عدد المصارف والناتج المحلي في بعض الدول، ليتبيّن أنّ لبنان يُعاني تضخماً في القطاع المصرفي. مثلاً، يوجد في بريطانيا 10 مصارف، فيما يبلغ الناتج المحلي 2809 مليارات دولار، أما في لبنان، فيوجد 62 مصرفاً، رغم أن الناتج المحلي قبل الأزمة لم يكن يتعدّى 58 مليار دولار وحالياً لا يتعدى 22 ملياراً. علماً أن ثمّة 7 من المصارف العشرة الأكبر في البلد، والتي تمتلك قرابة 80 % من الودائع، هي في حكم المُفلسة، وفق خبراء إقتصاديين، وإذا أضفنا إليها المصارف الأصغر، يُصبح العدد أكبر».

أسباب إفلاس مصارف لبنان

للتذكير، لقد باتت المصارف في لبنان في حُكم المفلسة، بعدما أقرضت الدولة نحو 34 مليار دولار، إضافة إلى إيداع نحو 30 ملياراً في مصرف لبنان. فـ «الإنكشاف» على القطاع العام، الذي تمّ من أموال المودعين الخاصة، أدّى إلى أن تُصبح مؤونة المصارف أقلّ من رساميلها المُقدّرة بـ23 مليار دولار، وتالياً، لم تعد المصارف تلتزم المعيار المحاسبي الدولي IFRS9، الذي يفرض تأمين حدّ أدنى من المؤونات تجاه توظيفاتها المُعرّضة للمخاطر. عليه، فإن إعادة هيكلة المصارف ورسملتها، تتمّ بإعتماد طرق مختلفة، بحسب الخبراء الاقتصاديين، فإما عبرعملية إنقاذ (Bail in) من خلال تحويل المودعين الكبار إلى مُساهمين في المصارف، أو عن زيادة الرسملة من خلال إدخال أموال جديدة (Fresh money).

أفيوني: الدمج لا يكون عشوائياً

يشرح الوزير السابق والخبير المصرفي عادل أفيوني لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أنه «من المستحيل وغير المنطقي، القيام في أي عملية دمج بين مصارف متعثّرة، قبل أن تتم عملية إعادة هيكلة كل مصرف على حدة، وقبل ان يقدّم كل مصرف ميزانية واقعية وشفّافة، تُعطي صورة واضحة عن وضعه المالي، ورسملته وديمومته»، مشدّداً على أنه «لا يُمكن القيام بالدمج عشوائياً، إذ إن تقييم وإعادة هيكلة كل مصرف هي شرط أساسي لكي يتمكّن المصرف «المليء» من إستيعاب مصرف آخر متعثّر، وإلّا فإن أي عملية دمج عشوائية أو غير مدروسة ستؤدي إلى دمج مصارف متعثّرة، بمصارف أخرى متعثّرة أيضاً، أو قد تكون بدورها بحاجة إلى دعم وإعادة رسملة، وتالياً فإن هذا الأمر سيفاقم الخسائر والأزمات في القطاع المصرفي».

يضيف أفيوني: «إذاً، المنطق المالي يفيد بأن الخطوة الأولى لإنفاذ القطاع تكمن في تقييم أصول كل مصرف ومطلوباته، بطريقة علمية وواقعية وشفافة، وعندها يتضّح ما هي المصارف المتعثّرة، وما هي المصارف القادرة على إعادة الرسملة، والإستمرار

أفيوني: لبنان لا يزال بعيداً عن الدمج والمصارف تعتمد على ميزانيات لا تمتُّ إلى الواقع بصلة وتتجنّب إعادة الرسملة

وإستيعاب مصارف متعثّرة أخرى»، معتبراً أننا «في لبنان لا نزال بعيدين كل البعد عن مثل هذه الخطوات والإصلاحات، بل إن المصارف اليوم لا تزال تعتمد على أرقام وميزانيات لا تمتُّ إلى الواقع بصلة، وتتشبّث بتقييم غير واقعي، وتتجنّب إعادة الرسملة، وتؤجل وقوع المحظور، والذي يدفع ثمنه المودعون اولاً وأخيراً، بينما أصحاب المصارف يبنون نشاطهم المصرفي الجديد الذي يعتمد على «الفريش دولار»، وكأن الودائع الماضية لم تكن، أو كأنها ليست من مسؤوليتهم».

ويوضح أفيوني أنه «إذا تمّت عملية الدمج بعد إعادة الهيكلة والرسملة، فهذا سيكون له مفعول إيجابي، إذ سيُتيح للمصارف القادرة على إعادة الرسملة، أن تستعيد دورها في تمويل الإقتصاد، بينما تخرج من القطاع المصارف العاجزة عن إعادة الرسملة، إذ عند إعادة الرسملة «يُكرم المصرف أو يُهان»، مؤكداً بأن «القطاع المصرفي اللبناني بعد إعادة هيكلته، سيحتاج إلى عمليات الدمج، لأن عدد المصارف الحالي هو أكبر بكثير من حاجة الإقتصاد. علماً أن إعتماد أعلى المعايير الرقابية والإئتمانية في القطاع المصرفي، سيكون أمراً ضرورياً، لكن كلفته عالية على المصرف».

ويختم أفيوني: «بناء على ما تقدّم، إن الإصلاح الضروري سيكون مكلفاً، وسيجعل من الصعوبة إستمرار المصارف الصغيرة بربحية مقبولة، وتالياً سيصعب إصلاح القطاع، في ظل فرض معايير عالية من الشفافية وإدارة المخاطر، مما سيؤدي حتماً الى مزيد من الدمج، وخروج المصارف العاجزة من السوق المصرفية، جرّاء ما ستتكبّده من تكاليف لن تقوى على تحمُّلها».

سرُّوع: الدمج يعني التطوير

على صعيد تجارب الدمج إقليمياً وعالمياً، يؤكد الخبير المصرفي الدكتور جو سرُّوع «تبنّي المؤسسات المالية عموماً والمصارف بشكل خاص، إستراتيجيات وسياسات نمو ترتكز من حيث المبدأ على عامود أساسي هو النمو الذاتي، وهو ما يُعرف بالنمو الأقصى الذي ينطلق من قواعد مصرفية محكومة بشكل جيد وعملاني، وتتميّز بطريقة حكيمة إدارياً، وتمتثل للقوانين والتنظيمات المرعيّة الإجراء محلياً ودولياً، في ظل تحوُّل تقني متقدم وجهاز بشري متطوّر ومنتج، وهيكل تنظيمي ديناميكي، يُراعي مبدأ فصل الواجبات وتمييز العمليات». يُضيف د. سرُّوع:

سرُّوع: يجب قياس عمليات الدمج مع حجم السوق في المصرف الدامج والمدموج

«إنطلاقاً من هذا الأساس، فإن سياسة النمو هذه يجب أن تُدعّم بخطة تُحدّد ماهية الأهداف وكيفية الوصول، وتعزيز الموارد البشرية والمالية المطلوبة، وسبل قربها من حوكمة الخطة، إن من ناحية إنضباطها الزمني أو المالي، وإن من ناحية التكاليف والمردود»، معتبراً أنه «يُمكن أن يُعاد النظر بالخطة بما تقتضيه الحاجة من تفعيل أو تصويب أو تفصيل لها.

ماً أن خطة النمو الذاتي الأفقي، تعني توسع المصرف الجغرافي من خلال فروع جديدة في الداخل والخارج، وتطوير المنتجات الموجودة، وإبتكار منتجات وخدمات جديدة لتطوير المستوى التقني للمصرف وتطوير قدرات الموارد البشرية»، موضحاً أن «هذا يعني تأمين كل ما يلزم لزيادة القدرة التنافسية للمصرف، وتالياً زيادة حصة المصرف المالية والإقتصادية في البلد الموجود فيه، وتمكينه من حماية حقوق المساهمين، كذلك تطوير الخدمات والمنتجات العالية الجودة والتي تلبي حاجات ورغبات عملاء المصرف بأفضل الشروط».ويرى د. سرّوع أنه «من هذا المنطلق الإستراتيجي، يُمكن أن تعمد المصارف التي تمتلك القدرات المالية والتقنية، والتي تكون على بيّنة تامة بالمناخ الإقتصادي الذي تعمل فيه، والفرص المتاحة أمامها في ظل إمكانات النمو، إلى إستشراف أو خلق وملاحقة أي عملية إستحواذ ودمج متاحة أو قد تتاح لسبب أو لآخر في السوق المصرفية والمالية في الداخل أو في الخارج، والتي تُساهم في تحقيق أهداف إستراتيجية نحو المصرف الجاهز والراغب والقادر على إنجاز عملية الإستحواذ والدمج بأفضل الشروط والكفاءة والجودة»، مؤكداً بأن «عملية الإستحواذ التي يجب أن يقوم بها المصرف الدامج هي عملية تقنية ومهنية، وتهدف إلى الوصول نحو تقييم مالي للمصرف المستهدف، من خلال دراسة تقنية وعلمية مستفيضة لموازنة المصرف الذي سيُدمج في الماضي القريب والحاضر، وعليه، يُمكن إستشراف إمكانات مساهمة هذه الدراسة التي يجب أن تكون مبنية على أسس ومعايير معمول بها عملياً ومجرّبة، ولكن يجب قياسها بحسب السوق التي يقع فيها المصرف الدامج والمدموج». ويرى د. سرُّوع أنه «يجب أن ترتكز أي عملية إستحواذ مصرفية ومالية على دراسة مواءمة إستراتيجية، لأنها تشكل أساس العملية بأكملها، والتي تطاول الدمج العملي والعملاني والتقني، ولا سيما الأهم الموارد البشرية التي تُنفذ عملية الدمج، أي عملية الدمج الثقافي – المؤسساتي والذي يختلف من مؤسسة إلى أخرى، أي الإندماج الإنساني والبشري»، مشدّداً على أنه «في حال لم يتم هذا الإندماج، أي قبول الموظفين جميعاً في مؤسسة واحدة، أو تقبُّل أحدهم للآخر بطريقة عفوية وإنسانية، فإن ذلك سيُؤثر سلباً على عملية الإستحواذ برمّتها، ويُحوّلها من فرصة إلى عبء. علماً أن هناك شواهد كثيرة في هذا السياق، منها ما جرى من عمليات تم إبطالها بسبب عدم الإندماج الثقافي».

ويخلص د. سرُّوع إلى نتيجة مفادها، أن عمليات الإستحواذ والدمج ليست موضة كما يحلو للبعض تعريفها، بل هي عملية دقيقة ذات أبعاد وجودية على المصرف الدامج والمصرف المدموج، سواء تمّت العملية جزئياً أو عبر شراء الأسهم أو الدمج الكامل، أي شطب المصرف المدموج والذي يكون في حالة هرمة، نظراً إلى نقص سيولته».

ويختم د. سرُّوع قائلاً: «إن ما تقدم، لا ينطبق على قطاعنا المصرفي في لبنان في الوقت الحالي، ونتعجّب من طرح الإندماج بين المصارف كحل للمشكلة المصرفية الحاصلة، قبل أن تتم إعادة هيكلة المصارف على أسس حديثة ومتقدمة، وتحديد مصير ودائع اللبنانيين، وكيفية الوصول إليها، والضمانات التي تكفل هذا المصير والوصول إلى النتيجة السليمة. علماً أن هناك الكثير من المصارف اللبنانية المتعثّرة، لذا من المهم للمصارف التي ستستمر، هو أن تكون منتجة ومتطوّرة، وهذا لن يكون سهلاً تحقيقه، إذ إن دمج مصرفين غير صحيين، لن يؤدي إلى ولادة مصرف صحي وسليم».

باسمة عطوي

Fly with the World's Best Airline

qatarairways.com

oneworld

QATAR AIRWAYS القطرية

على هامش إجتماعات الدورة العادية 114
للمجلس الإقتصادي والإجتماعي العربي في القاهرة
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح
يناقش المستجدات مع قيادات مصرفية ودبلوماسية مصرية وعربية

الدورة العادية 114 للمجلس الإقتصادي والإجتماعي العربي في القاهرة

د. فتوح و شريف جامع، المدير العام لإتحاد بنوك مصر

د. فتوح مع السفير محمدي أحمد النبي، الأمين العام لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية – جامعة الدول العربية.

في سياق زيارة الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، العاصمة المصرية القاهرة، لحضور إجتماعات الدورة العادية الـ 114 للمجلس الإقتصادي والإجتماعي – جامعة الدول العربية، إستقبل محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية ورئيس إتحاد بنوك مصر ورئيس مجلس إدارة بنك مصر في مقره التاريخي العريق، الدكتور فتوح، وكان بحث في شؤون مصرفية ومالية مصرية وعربية.

كما إلتقى د. فتوح، شريف جامع، المدير العام لإتحاد بنوك مصر في مقر الأخير، ثم إجتمع مع السفير محمدي أحمد النبي، الأمين العام لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية – جامعة الدول العربية.

د. فتوح في الدورة الـ 114 للمجلس الإقتصادي والإجتماعي

وقد أعلن د. وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية «أن زيارته القاهرة ولقاءاته مع عدد من الشخصيات المصرفية والمالية والديبلوماسية المصرية والعربية، تأتي في سياق حضوره إجتماعات الدورة العادية الـ 114 للمجلس الإقتصادي والإجتماعي – جامعة الدول العربية، حيث تترأس الدورة دولة الإمارات العربية المتحدة، لمناقشة قضايا التعاون العربي المشترك في المجالات الإقتصادية والإجتماعية».

يُشار إلى أن الدورة تجمع وزراء ومسؤولين وخبراء من مختلف الدول العربية لمناقشة القضايا الإقتصادية والإجتماعية ذات الأولوية، بهدف تعزيز التعاون العربي المشترك وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وكان قد سبقها إجتماع اللجنة الاجتماعية، التي ناقشت عدداً من الموضوعات في الملف الإجتماعي، بما في ذلك الإستراتيجية العربية للتعلّم مدى الحياة، ودور الدعم الإجتماعي في تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في التعلّم والعقد العربي الثاني لمحو الأمية وتعليم الكبار. كما تناولت الإجتماعات، سبل التعاون العربي الدولي في المجالات الإجتماعية والتنموية، إلى جانب تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان المتخصصة، وقد عرضت اللجنة كذلك بنداً حول مبادرة «الثقافة والمستقبل الأخضر»، وآخر حول مقترح لتأسيس مراكز تطوعية للشباب والمتقاعدين لخدمة كبار السن.

أما اللجنة الإقتصادية فناقشت تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2023، وتابعت تنفيذ البرنامج العربي لإستدامة الأمن الغذائي، وإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020 – 2030. كما تناولت الإستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية 2020 – 2040، وإستراتيجية تربية الأحياء المائية 2018 – 2037، إضافة إلى الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك، وتقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان، إلى جانب مبادرة الفضاء «مداك» وتطوير أداء المنظمات العربية المتخصّصة.

خطة الزراعة اللبنانية للنهوض بقطاع الأسماك

وكان د. وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية قد شارك في إطلاق «خطة وزارة الزراعة اللبنانية للنهوض بقطاع الأسماك وتطوير الصيد البحري والإستزراع السمكي»، في العاصمة اللبنانية بيروت، برعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي.

وكان إجتمع د. فتوح في العاصمة اللبنانية مع وزير الداخلية والبلديات اللبناني القاضي بسام مولوي، في حضور هشام المكمّل رئيس جمعية الضرائب اللبنانية، كما إلتقى السفير علاء موسى، السفير المصري في لبنان.

من جهة أخرى زار السفير الياباني لدى لبنان ماسايوكي ماغوشي د. فتوح، في مقرّ إتحاد المصارف العربية ، وكان بحث في شؤون التعاون المصرفي العربي – الياباني وقد أبدى السفير الياباني إنفتاحه على التعاون على كل الأصعدة.

د. فتوح يلتقي وزير الداخلية والبلديات اللبناني القاضي بسام مولوي في حضور هشام المكمّل رئيس جمعية الضرائب اللبنانية

د. فتوح والسفير الياباني لدى لبنان ماسايوكي ماغوشي، في مقرّ إتحاد المصارف العربية

KURDISTAN
International Islamic Bank
For Investment and Development
مصرف كوردستان الدولي الاسلامي
للاستثمار والتنمية

المصرف الذي يمكنك الوثوق به
The bank you can trust

ينطلق التوجه الاستراتيجي للمصرف من خلال طرح منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وتلبي احتياجات جمهور المتعاملين معه وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

نبذة عن المصرف:
بتأريخ ٢٠٠٥/٣/١٣ تأسس مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للأستثمار والتنمية كشركة مساهمة خاصة عراقية تمارس النشاطات المصرفية والاستثمارية والتمويلية بإشراف ورقابة البنك المركزي العراقي وبموجب القوانين والتشريعات المعتمدة في العراق ويلتزم المصرف في جميع اعماله وعملياته باحكام الصيرفة الاسلامية.

+964(0)66 211 2000 | admin@kib.iq | www.kib.iq | erbil - gulan street

ورش تدريبية لإتحاد المصارف العربية
في ليبيا ومملكة البحرين والإمارات وتركيا وقطر ولبنان وسوريا

نظم إتحاد المصارف العربية عدداً من ورش العمل التدريبية في عدد من الدول العربية، وهي: دولة ليبيا، ومملكة البحرين، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ولبنان، وسوريا إضافةً إلى تركيا.

ورشة تدريبية في دمشق

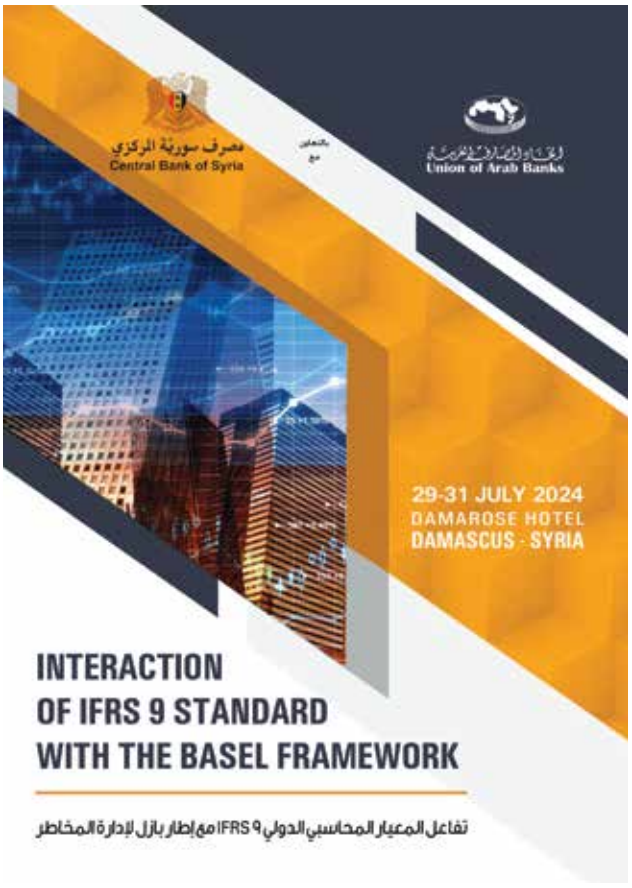

في هذا السياق، نظم الإتحاد ورشة تدريبية بعنوان «تفاعل المعيارالمحاسبي الدولي IFRS 9 مع إطار بازل لإدارة المخاطر»، في العاصمة السورية دمشق، لمدة ثلاثة أيام (ما بين 29 تموز/ يوليو 2024 و31 منه)، حيث شكل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IFRS9 إندماجاً فريداً للتحدّيات والفرص بين عالمي إدارة المخاطر والمحاسبة. وقد تناولت الورشة التفاعل المتزايد بين هذين المجالين، وبشكل خاص في ما يتعلق بنمذجة مخاطر الإئتمان ونسب رأس المال وإحتساب المؤونات الإئتمانية.

وقدمت الورشة فهماً شاملاً للتفاعل بين نموذج التدني الإئتماني لـ IFRS9 وإطار بازل في سياق إدارة مخاطر الإئتمان.

وهدفت الورشة إلى تطوير المشاركين على نحو مفصّل للتفاعل بين نماذج الخسارة الإئتمانية المتوقعة IFSR9 ومتطلّبات مخاطر الإئتمان في إطار بازل، إضافة إلى فهم التقارب في تقنيات النمذجة والنواحي التي تختلف فيها هذه المعايير. وقد تمكّن المشاركون من الإستفادة من المعرفة المكتسبة في تحليلاتهم اليومية وتقنياتهم لتطوير إستيعاب أفضل للنماذج المستخدمة وفهم تأثيرها على تصوُّرات السوق والعلاقات مع أصحاب المصلحة. وإستهدفت الورشة محلّلي مخاطر الإئتمان، ومديري مخاطر الإئتمان، وفريق نماذج مخاطر الإئتمان، ومديري محفظة الإئتمان، وفريق عمل المعيار الدولي لتقييم الخسائر المتوقعة IFSR9، وموظفي إدارة المخاطر في جميع المجالات، والتدقيق الداخلي ومحلّلين ماليين ومدراء ماليين. وحاضر فيها روجيه أبي الحسن رئيس إدارة المخاطر المالية والإستراتيجية لدى مجموعة الإعتماد اللبناني، لبنان، ومدرب ومحاضر معتمد لدى إتحاد المصارف العربية وفي العديد من مؤسسات التدريب العربية والأجنبية.

ورشة تدريبية في بيروت

ونظّم الإتحاد ورشة تدريبية بعنوان «أسرار التداول بالبورصة: تحليل فنّي متقدّم للأسهم والعملات والسلع» (عبر الأونلاين) في العاصمة اللبنانية بيروت، لمدة ثلاثة أيام (ما بين 5 آب/ أغسطس 2024 و7 منه)، تناولت العرض والطلب، والسعر والحجم وفرضية السوق الفعّالة وغيرها.

أما المهارات المكتسبة من الورشة فهي: الإستثمارات في البورصة، وتحليل الرسوم البيانية، وأسرار التداول، وإتخاذ قرارات إستثمارية متدنية المخاطر، والتفكير النقدي، والمهارات التحليلية وحل المشكلات، والإلتزام بالمواعيد، وفهم العوامل التي تؤثر على أسعار الأسهم والكشف عن نقاط الدخول والخروج.

يُذكر أن إحدى الفوائد الرئيسية لإستخدام التحليل الفني للأسهم والعملات والسلع هو أنه يُوفر نهجاً منظماً لتقييم الإستثمارات المحتملة بدلاً من الإعتماد فقط على المشاعر الداخلية أو الشائعات، مما يتيح للمستثمرين إتخاذ القرارات بناء على بيانات وأدلّة ملموسة.
وقد حاضر في هذه الورشة علاء غانم، عميد أكاديمية A&B والرئيس التنفيذي لشركة Advisory and Business Company.

ورشة تدريبية برعاية مصرف الجمهورية في ليبيا

ونظم الإتحاد بالتعاون مع إتحاد المصارف الليبية، وبرعاية مصرف الجمهورية في العاصمة الليبية طرابلس، ورشة عمل تدريبية بعنوان: «كيفية إعداد وتصوير القوائم المالية للمصارف وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS ومعايير البلاغ المالي الدوليةIFRS »، وذلك لمدة 5 أيام، (ما بين 11 آب/ أغسطس 2024 و15 منه)، ولـ 25 ساعة تدريبية، وبمشاركة 50 مشاركاً من 14 مصرفاً ليبياً، حيث إفتتح ورشة العمل هاني عبدالله، المدير الإقليمي لمصر وليبيا، والدكتور حسين الزروق، المدير العام لإتحاد المصارف الليبية، والدكتورة أمال ودان، مدير إدارة تنمية الموارد البشرية، مصرف الجمهورية، والدكتور أحمد نبيل، الرئيس التنفيذي وعضو لجنة الإدارة العليا، بنك قطر الوطني، مصر، والذي حاضر في الورشة.
وهدفت الورشة إلى إكساب المشاركين بالمعارف والمهارات المتعلّقة بمتطلّبات قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للمصارف وأسس التقييم، كذلك أسس الإعتراف والقياس لبنود الأصول والإلتزامات المالية وغير المالية بالقوائم المالية للبنوك، بالإضافة إلى متطلّبات الإفصاح والعرض، وتدريبهم على كيفية تطبيق ما تم إدخاله من تعديلات على المعايير المحاسبية ومعايير الإفصاح المالي الدولية.

وإستهدفت الورشة رؤساء ومدراء البنوك العربية، والمدراء الرئيسيين في البنوك المركزية العربية، والمدراء ومعاونيهم الرئيسيين في الهيئات الإشرافية والرقابية، ومدراء المخاطر ومعاونيهم الرئيسيين، ومدراء الإئتمان ومعاونيهم الرئيسيين، ومدراء الإلتزام ومعاونيهم الرئيسيين، ومدراء نظم المعلومات ومعاونيهم الرئيسيين، ومدراء التدقيق الداخلي ومعاونيهم الرئيسيين، ومدراء الرقابة المالية ومعاونيهم الرئيسيين، ومدراء معالجة الديون ومعاونيهم الرئيسيين، ومدراء إدارات التمويل والإستثمار ومعاونيهم الرئيسيين.

ورشة تدريبية في إسطنبول

ونظم الإتحاد ورشة عمل تدريبية في إسطنبول/ تركيا، لمدة ثلاثة أيام (ما بين 26 آب/ أغسطس 2024 و28 منه)، بعنوان GOVERNANCE OF DIGITAL TRANSFORMATION. وقد هدفت الورشة إلى تزويد المشاركين بفهم عميق لحوكمة التحوُّل الرقمي، وتغطية المبادئ الرئيسية وأفضل الممارسات والحلول العملية، من خلال إستكشاف مواضيع مثل أطر الحوكمة والإمتثال التنظيمي وإدارة المخاطر والأمن السيبراني وإدارة التغيير والتغيّرات الناشئة وغيرها. حاضر في الورشة رودي شوشاني، خبير إستراتيجي تكنولوجي حائز على جوائز في الحوكمة الرقمية وسلسلة الكتل والأمن السيبراني.

ورشة تدريبية في المنامة

ونظم الإتحاد ورشة عمل تدريبية لمدة ثلاثة أيام، (ما بين 2 أيلول/ سبتمبر 2024، و4 منه)، في المنامة، عاصمة مملكة البحرين، بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي، وجمعية مصارف البحرين، تحت عنوان: «مخاطر أسعار الفائدة الجديدة في متطلبات لجنة بازل IRRBB»، في حضور 56 مشاركاً من المصارف البحرينية والعربية، (21 مصرفاً من مملكة البحرينو 4 مشاركين من مصرفٍ واحد من سلطنة عمان)، حيث إفتتحت الورشة زينب وهبه، مديرة التدريب في إتحاد المصارف العربية، ومحمد فخرو، مدير في مديرية الإشراف على الخدمات المصرفية للأفراد في مصرف البحرين المركزي. وحاضر في الورشةAwais Chaudhry رئيس إدارة الميزانية العمومية، وأبرز الخبراء في هذا المجال.

ورشة تدريبية في الدوحة

كما نظم الإتحاد ورشة عمل تدريبية في الدوحة عاصمة دولة قطر، لمدة ثلاثة أيام (ما بين 3 حزيران/ يونيو 2024 و5 منه)، حول موضوع: New interest Rate Risk in the Banking Book (IRRBB) Basel committee Requirements

وقد شارك في هذه الورشة، 26 مشاركاً من 11 مصرفاً وهي: 7 مصارف من دولة قطر، و3 مصارف من مصر ومصرف واحد من الأردن.

وهدفت الورشة إلى كسب المشاركين فيها فهماً عميقاً لإدارة IRRBB، ولا سيما حيال الأساليب المتبعة في تنفيذ حلول القياس والإبلاغ، ومعالجة التحدّيات الرئيسية المتمثلة في إجراء تمارين إختبار الإجهاد، وفحص متطلّبات الإفصاح المحسّنة، بالإضافة إلى التحدّيات الرئيسية التي تواجه البنوك في ضوء بيئة أسعار الفائدة الحالية.

وإستهدفت الورشة الجهات التنظيمية للبنوك، مسؤولي المخاطر الرئيسيين، والمدققين الداخليين، والمسؤولين الماليين، ومديري الإمتثال ومديري الخزانة، ومديري أسواق رأس المال والمدققين

الخارجيين. وحاضر فيها روجيه أبي الحسن رئيس إدارة المخاطر المالية والإستراتيجية لدى مجموعة الإعتماد اللبناني، لبنان، ومدرّب ومحاضر معتمد لدى إتحاد المصارف العربية وفي العديد من مؤسسات التدريب العربية والأجنبية.

ورشة تدريبية في دبي

كذلك نظم الإتحاد ورشة في مدينة دبي – الإمارات العربية المتحدة، لمدة ثلاثة أيام (ما بين 3 حزيران/ يونيو 2024 و5 منه)، حول موضوع «الإدارة الفعّالة لمخاطر الجرائم المالية في الصيرفة المعاصرة» – The Effective Management of Financial Crime Risks in Modern Banking

وقد شارك في هذه الورشة، 21 مشاركاً من10 مصارف وهي: مصرف واحد من دولة الإمارات العربية المتحدة، و3 مصارف من الأردن، ومصرفان من مصر، ومصرفان من دولة الكويت، ومصرف واحد من السودان ومصرف واحد من العراق.

وناقشت الورشة، الحوكمة الرشيدة ضمن المؤسسات المالية وكيفية تأثيرها على مكافحة الجرائم المالية، وآلية إدارة المخاطر وتفصيلها، ومخاطر العقوبات الدولية على المؤسسات المالية وعملائها، وإستعمال التكنولوجيا في عملية مكافحة الجرائم المالية: الحسنات والسيئات.

وإستهدفت الورشة كافة الموظفين العاملين في البنوك والمؤسسات المالية وغير المالية، وموظفي الإمتثال لمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب، وموظفي المراجعة المحاسبية والموظفين المختصّين في الخدمات المصرفية الخاصة وخدمات العملاء الأخرى. وحاضر فيها كميل برخو، مستشار أعمال في القطاع المالي والتجاري العام في لبنان.

يشار إلى أنه سواء كان موضوع الورشة يتعلق بفقدان الأصول النقدية، أو الأصول المعلوماتية أو التدقيق التنظيمي، أو الإضرار المكلف بالسمعة، فإن قضية الجريمة المالية والتأثيرات الأوسع على الصناعة المالية، تتصدّر عناوين الأخبار أكثر من أي وقت مضى. وبما أن آثار الجريمة المالية واضحة، فإن الجهود المبذولة لمنعها لا يتم تنفيذها بسهولة، لذا تُواجه مؤسسات الخدمات المالية، المُهمّة الصعبة المتمثلة في التحديد الفعّال لأكبر المخاطر التي تتعرّض لها نفسها كما لعملائها.

خدمة الصراف الآلي ATM

خدمة نقاط البيع P.O.S

خدمة الرسائل 16016

المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الإدارة العامة ، شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

بريد إلكتروني: jum@jbank.ly :E-mail
الموقع الالكتروني: www.jbank.ly :Website
السجل التجاري 429 :Commercial Register

هاتف: 45/ 4442541 21 218+, 35/ 3334031 21 218+ :Phone
فاكس: 4442476 21 218+, 3332505 21 218+ :Fax
ص.ب: 6685-3224 , سويفت: jamblyltxxx :Swift code, P.O Box

رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي جيروم باول: الوقت قد حان لخفض أسعار الفائدة

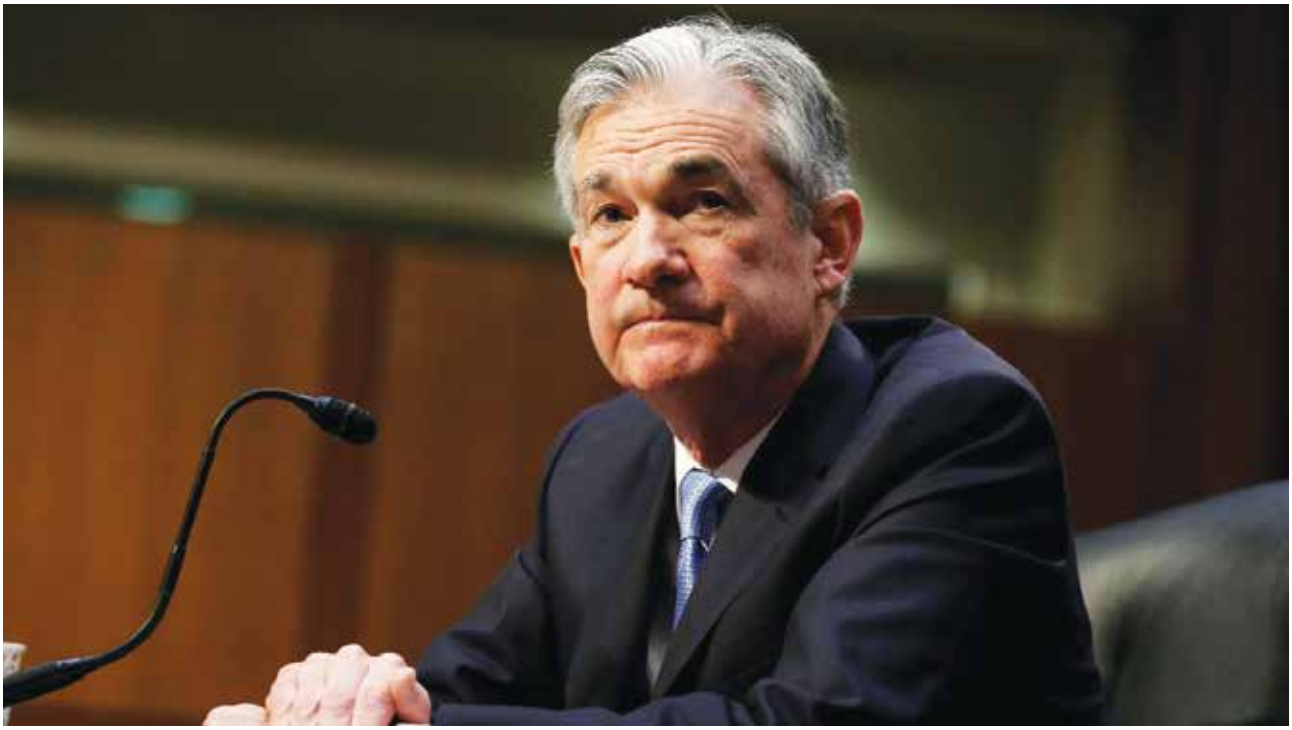

قال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي جيروم باول «إن الإقتصاد حقّق تحسُّنا في مكافحة التضخُّم، وإن صنّاع السياسات سيبدأون في خفض أسعار الفائدة».

جاء كلام باول في ندوة «جاكسون هول» الإقتصادية السنوية في وايومينغ (ولاية في إقليم الجبال من غرب الولايات المتحدة)، ويجمع المؤتمر بين محافظي البنوك المركزية وصنّاع السياسات والعلماء وغيرهم من خبراء الإقتصاد البارزين من جميع أنحاء العالم.

وقال باول: «لقد حان الوقت لتعديل السياسة، إن الإتجاه واضح، وسوف يعتمد توقيت ووتيرة خفض أسعار الفائدة على البيانات الواردة، والتوقعات المتطورة وتوازن المخاطر».
وأشار باول إلى «أن التخفيضات قد تتم في الإجتماع المقبل لمجلس الإحتياطي الفيدرالي في سبتمبر/أيلول (2024). وستكون هذه أول خطوة من نوعها يتخذها المجلس منذ مارس/آذار 2020 وبداية جائحة كورونا».

ومنذ ذلك الحين، يحاول صنّاع السياسات معالجة التضخُّم المرتفع إلى مستويات غير مسبوقة من خلال تشديد السياسة النقدية، وقد رفعوا أسعار الفائدة إلى مستويات لم نشهدها منذ 23 عاماً.
وشدّد باول على تحذيره من «أن الولايات المتحدة قد تنزلق إلى الركود، فرغم تباطؤ التضخُّم، إرتفع معدّل البطالة لأربعة أشهر متتالية»، لافتاً إلى «أن سوق العمل تباطأت عن حالة «النشاط المفرط».

تبادل مراكز في قيادة أكبر مصرفين حكوميين
هشام عكاشة رئيساً لبنك مصر ومحمد الإتربي للبنك الأهلي

محمد الإتربي

هشام عكاشة

شهدت مجالس إدارات البنوك المصرية الكبرى تغييرات مرتقبة في مناصب قيادية، شملت تبادل مراكز بين أكبر مصرفين حكوميين في مصر، بتولي محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر، منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للبنك الأهلي المصري، وتولّي هشام عكاشة رئيس البنك الأهلي المصري منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك مصر. وشملت حركة التغييرات تعيين أحمد عيسى، وزير السياحة السابق في منصب نائب رئيس بنك مصر، وسهى التركي نائبة رئيس مجلس الإدارة والمديرة المالية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في منصب نائب رئيس البنك الأهلي المصري. وينتظر القطاع المصرفي المصري تلك التغييرات منذ سبتمبر/ أيلول 2023، مع إنتهاء المدد القانونية لمجالس إدارات البنوك، فيما تم التمديد لها إلى حين مناقشة القوائم المالية لعام 2023.

وجاءت التغييرات مفاجئة بعض الشيء، نظراً إلى تبادل المراكز بين أكبر مصرفين حكوميين، وهو تغيير لم يشهده القطاع المصرفي قبلاً. يُذكر أن محمد الإتربي تولى رئاسة مجلس إدارة بنك مصر في العام 2015، فيما تولى هشام عكاشة رئاسة مجلس إدارة البنك الأهلي في العام 2013.

«الأهلي المصري» يرعى أول غرفة
تفاعلية دائمة للتوعية بالأمن السيبراني

إفتُتحت أول غرفة تفاعلية دائمة للتوعية بالأمن السيبراني في مصر تحت مسمّى Cyber security escape room برعاية إستراتيجية من البنك الأهلي المصري وذلك داخل مبنى معهد تكنولوجيا المعلومات ITI في العاصمة الإدارية الجديدة، بهدف ترسيخ أهمية الامن السيبراني لدى المواطنين، ومعرفة كيفية حماية بياناتهم، إضافة إلى كيفية التصدي لطرق الإحتيال، في حضور هشام عكاشه رئيس مجلس إدارة «الأهلي المصري»، وعدد من مسؤولي البنك، وفرق العمل المتخصصة من معهد تكنولوجيا المعلومات والمجلس الأعلى للأمن السيبراني وقطاع الأمن السيبراني والتكنولوجيا في البنك الأهلي المصري، ومجموعة من الشباب خرّيجي المتدربين ضمن إتفاقية التعاون بين «الأهلي المصري» ومعهد تكنولوجيا المعلومات في مجال الأمن السيبراني.

تعاون مشترك بين «الأهلي المصري » وجمعيته الخيرية والصحة والسكان

من جهة أخرى، وقع البنك الأهلي المصري، وجمعيته الخيرية بروتوكولي تعاون مشترك مع وزارة الصحة والسكان بهدف دعم منظومة القطاع الصحي في مصر، يستهدف البروتوكول الأول المعاونة في تشغيل 5 مجمعات للرعاية المركزة ورعاية الحالات الحرجة التابعة لمستشفيات وزارة الصحة والسكان بإجمالي عدد 300 سرير، مما يساهم في القضاء على قوائم الإنتظار ورفع كفاءة الرعاية المركزة وتقليل مدد الإنتظار وبالتالي تقليل عدد الوفيات؛ كما يستهدف البروتوكول الثاني توجيه الدعم اللازم للمساهمة في علاج مرضى الفشل الكلوي.

بروتوكول تعاون بين «الأهلي المصري» والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

على صعيد آخر، وقع البنك الأهلي المصري بروتوكول تعاون مع الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بالتعاون مع شركة فوري وذلك في مقر الهيئة القومية للتأمين الإجتماعي بالعاصمة الإدارية، في حضور اللواء جمال عوض رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، ويحيى أبو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، وأشرف صبري الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة فوري، وفرق العمل المتخصصة من جانب «الأهلي المصري» وهيئة التأمينات الإجتماعية وشركة فوري، حيث يستهدف البروتوكول ميكنة مدفوعات ومتحصلات الهيئة القومية للتأمين الإجتماعي.

إتفاقية تعاون بين «الأهلي المصري» و«ماستركارد»

كما وقع «الأهلي المصري» وشركة ماستركارد إتفاقية تعاون لإستحداث خدمة الموظف او المساعد الرقمي Digital Human لإدارة المعاملات غير المالية للعملاء وتقديم خدمات وتجربة رقمية فائقة الجودة بشكل إفتراضي والمدعومة بالذكاء الإصطناعي لتحسين تجربة الخدمات المصرفية الرقمية بشكل فريد من نوعه.

هشام عزّالعرب رئيساً تنفيذياً للبنك التجاري الدولي لمدة 3 سنوات ونيفين صبور تتولّى القيادة للمرّة الأولى كأول سيدة في البنك

أعلن البنك التجاري الدولي CIB عن تعديل في تعيينات مجلس الإدارة، إذ عُيّن هشام عزالعرب رئيساً تنفيذياً وعضواً في مجلس الإدارة لمدة 3 سنوات، خلفاً لحسين أباظة الذي أنهى فترة عمله لدى البنك.

وأفاد البنك في بيان، أن التعديلات شملت تعيين نيفين صبور رئيساً غير تنفيذي للمجلس، لتصبح أول سيدة تتولى هذا المنصب. علماً أن صبور إنضمت إلى مجلس إدارة البنك كعضو غير تنفيذي في مارس/ آذار 2023، وتتمتع بخبرة واسعة في مجالات حيوية مثل عمليات الدمج والإستحواذ، وإستراتيجيات الأعمال، والتحوُّل المصرفي، والتخطيط المالي وإدارة نظم المعلومات. كما أن صبور، الحاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأميركية في القاهرة، تشغل حالياً منصب مدير تقييم المشروعات والإستثمارات الجديدة في شركة INI Investments.

كذلك تتمتع صبور بعضوية مجالس إدارات العديد من المؤسسات المالية والصناعية البارزة، بما في ذلك ميريس (موديز مصر) والشركة القابضة للصناعات المعدنية. علماً أن هذا التنوُّع في الخبرات يُعزّز من قدرتها على قيادة البنك في مرحلة جديدة من النمو والتطوُّر.

وتم ترشيح عمرو الجنايني عضواً تنفيذياً في مجلس الإدارة بصفته نائباً للرئيس التنفيذي، وتعيين طوني برستيدج مستشاراً تنفيذياً لمجلس الإدارة، وإسلام زكري عضواً تنفيذياً في المجلس والذي يشغل منصب الرئيس المالي للمجموعة وعضو مجلس إدارة سي آي بي كينيا.

السعودية تعرض فرص الإستثمار السياحي في مؤتمر IHIF Asia في هونغ كونغ

شاركت وزارة السياحة السعودية مؤتمر الإستثمار الدولي في IHIF Asia الذي أُقيم في هونغ كونغ، حيث قدمت عرضاً مميزاً للفرص الإستثمارية المتاحة في قطاع السياحة في المملكة. وقد جاء هذا العرض في إطار جهود المملكة لتعزيز جاذبيتها كمركز إستثماري سياحي عالمي.

خلال المؤتمر، قدّمت الوزارة نظرة شاملة على التقدُّم الملحوظ الذي حقّقه قطاع السياحة السعودي في السنوات الأخيرة. وأفادت البيانات بأن المملكة إستقبلت في العام 2023 أكثر من 109 ملايين سائح، منهم 27 مليون سائح دولي، بينهم أكثر من 20.9 مليون سائح من قارة آسيا.

وقد أنفق هؤلاء الزوار حوالي 96.6 مليار ريال سعودي (25.7 مليار دولار)، مما يعكس الثقة الكبيرة في السوق السعودية

والفرص الإستثمارية المجزية التي تقدمها.

وشارك طارق الشغرود، المدير العام لتخطيط الإستثمار والجذب في وزارة السياحة، في حلقة نقاش بعنوان «الإستثمار والتمكين والإزدهار: تمكين الوجهات السياحية».

الـفـــردان للـصـرافـة
Alfardan Exchange

حلول مالية عالمية
بمعايير قطرية

تحويل الأموال

صرف العملات الأجنبية

السبائك والنقود الذهبية

بطاقات السفر

@alfardanexchange
@alfardanexchangeqatar
alfardanexchange.com.qa

Forbes Middle East شركة الصرافة الأقوى في قطر و الأولى في التحول الرقمي في قطر

4453 7777

قبل أن يتسلّم المدير اللبناني الجديد لعنة الإستقالات تُطارد HSBC

أكد بنك «إتش إس بي سي» HSBC أن رئيس وحدة الثروات، والرئيس التنفيذي للعمليات، ورئيسة الموارد البشرية سيغادرون مناصبهم في أول تغيير كبير منذ تعيين جورج الحيدري رئيساً تنفيذياً للبنك مؤخراً وهو من الجنسية اللبنانية.

وأضافت المجموعة، مقرها لندن، أن Nuno Matos الذي كان منافساً قوياً لمنصب الرئيس التنفيذي، سيترك منصبه بعد تسع سنوات.

ويأتي هذا التغيير قبل أيام فقط من تولي الحيدري مقاليد أكبر بنك في أوروبا خلفاً للرئيس التنفيذي Noel Quinn الذي أعلن بشكل غير متوقع في نيسان/ أبريل 2024 أنه سيتقاعد بعد ما يقرب من خمس سنوات في المنصب.

وتشير الأنباء إلى تغييرات عدة متوقعة في البنك، ومن أبرزها تقليص عدد العاملين في الإدارة الوسطى لدى المجموعة.

أرباح مصرف «الراجحي» السعودي تنمو 13 % خلال الربع الثاني من العام 2024

إرتفع صافي أرباح مصرف «الراجحي» السعودي بنسبة 13 %، إلى 4.6 مليارات ريال (1.2 مليار دولار)، خلال الربع الثاني من العام الحالي (2024)، مقارنة مع 4.1 مليار ريال (مليار دولار) في الفترة ذاتها من العام السابق.

وأرجع البنك أسباب الإرتفاع في بيان على موقع سوق الأسهم السعودية الرئيسية (تداول)، إلى نمو صافي الدخل نتيجة إرتفاع إجمالي دخل العمليات بنسبة 11.9 %، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى إرتفاع صافي دخل التمويل والإستثمار والدخل من العمليات الأخرى والدخل من تحويل العملات الأجنبية، وقابل ذلك إنخفاض في الدخل من رسوم الخدمات البنكية.

وفي المقابل، إرتفع إجمالي مصاريف العمليات شاملاً مخصص خسائر الإئتمان بنسبة 9.6 % نتيجة زيادة مصروف الإستهلاك ورواتب ومزايا الموظفين، وقابل ذلك إنخفاض في المصاريف العمومية والإدارية الأخرى. بالإضافة إلى نمو مخصص خسائر الإئتمان من 360 إلى 455 مليون ريال بنسبة 26.4 %.

وعلى أساس فصلي، إرتفع صافي الربح بنسبة 6.6 % مقارنة مع الربع الأول من العام الحالي (2024)، البالغ 4.4 مليارات ريال.

وأشار البنك إلى أن ربحية السهم إرتفعت خلال النصف الأول من العام الحالي (2024) إلى 2.16 ريال مقارنة مع 1.97 ريال خلال الفترة ذاتها من العام السابق (2023).

تُسهم في تحقيق نظام مالي أكثر إبتكاراً وتطوراً تماشياً مع رؤية المملكة 2030

«الأهلي السعودي» يطلق أعمالاً مصرفية «نيو الرقمية» NEO بتجربة رقمية غير مسبوقة خلال فنتك 24

أعلن البنك الأهلي السعودي– SNB، أكبر مؤسسة مالية في المملكة العربية السعودية، إطلاق أعمال مصرفية نيو الرقمية Digital Banking NEO، تجربة مصرفية رقمية غير مسبوقة، في إطار إستراتيجيته الرامية إلى تعزيز خطوات التحوُّل الرقمي كإحدى الأولويات الإستراتيجية لرؤية المملكة 2030 في حضور محافظ البنك المركزي السعودي أيمن السياري.

ويستهدف أكبر بنك في المملكة، من خلال إطلاق تجربته الفريدة NEO، تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية الأساسية والمبتكرة، بما في ذلك مجموعة متنوّعة من المنتجات الجديدة التي تهدف إلى تحسين وتعزيز تجربة العملاء، وبما يدعم جودة الخدمات، ويُعزّز مكانة التجربة المصرفية السعودية الرقمية محلياً وعالمياً.

وقال سعيد بن محمد الغامدي، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي السعودي: «إن طلاق تجربة NEO الرقمية، يأتي في إطار أهدافنا الإستراتيجية لتقديم أفضل الخدمات الإلكترونية، ودورنا في تطوير النظام المصرفي من خلال أحدث التقنيات التي تعمل على تحسين التجربة المصرفية، والحصول على أفضل المنتجات والخدمات المالية، وتوفير حلول مصرفية تلبّي تطلعات عملائنا، بل تتجاوزها، وذلك تماشياً مع مبادرات التحول الرقمي لتحقيق المستهدفات الطموحة لرؤية المملكة 2030، والتي تهدف إلى تطوير سوق مالية متقدمة لإقتصاد مزدهر ووطن طموح من خلال زيادة حصة التعاملات المالية الرقمية لتعزيز ريادة المملكة عالمياً».

بورصة فلسطين تفصح عن نتائج أعمالها للربع الأول من العام 2024

أفصحت بورصة فلسطين، عن نتائج أعمالها وبياناتها المالية للربع الأول من العام 2024، إذ بلغ الربح الصافي 49 ألف دولار مقارنة بـ265 ألف دولار للفترة نفسها من العام 2023، أي بانخفاض نسبته 81 %.

ويعود هذا الإنخفاض في الأرباح، وفق بيان صادر عن بورصة فلسطين، إلى التراجع الحاد في قيم التداول وأحجامه، إذ بلغت قيمة التداول 22 مليون دولار في نهاية الربع الأول من هذا العام مقارنة بـ98 مليون دولار للفترة ذاتها من العام الماضي، أي بتراجع نسبته 78 %.

كما تراجع مؤشر القدس خلال الربع الأول من هذا العام بنسبة 7.8 %، فيما تراجعت القيمة السوقية من 4.6 مليارات دولار تقريباً إلى 4.3 مليارات دولار، أي بإنخفاض نسبته 6.6 %.

يُذكر أن بورصة فلسطين تأسست في العام 1995 كشركة مساهمة خصوصية قبل أن يتم لاحقاً إدراجها للتداول بعد أن تحولت إلى شركة مساهمة عامة، وهي الجهة المنظمة لإصدار الأوراق المالية وتداولها في فلسطين، وتضم 49 شركة مُدرجة موزعة على خمسة قطاعات وهي: البنوك، والاستثمار، والخدمات، والتأمين، والصناعة.

العضو المنتدب الرئيس التنفيذي لـ «البنك العربي الوطني» عبيد بن عبد الله الرشيد:

الأداء الإستثنائي والتاريخي للبنك ثمرة طبيعية للجهود الإستراتيجية وعملية التحوُّل الشاملة

قال العضو المنتدب الرئيس التنفيذي لـ «البنك العربي الوطني (إيه إن بي)»، عبيد بن عبد الله الرشيد: «إن الأداء الإستثنائي والتاريخي الذي حقّقه البنك مؤخراً، جعله من بين أفضل البنوك السعودية للنمو في الأرباح على أساس سنوي وربعي، بعدما حقّق أرباحاً خلال العام 2023 تجاوزت 1.1 مليار دولار، هي الأعلى في تاريخه».

وأشار الرشيد إلى «أن نمو أرباح البنك خلال النصف الأول من العام الحالي (2024)، بنسبة 20.1 %، يُعدّ ثمرة طبيعية لجهود البنك الاستراتيجية والتحوُّل الذي تبنّاه لتعزيز حضوره ودوره وتنافسيته ضمن القطاع المصرفي السعودي»، عازياً في حديث صحافي، النمو الإستثنائي والتاريخي في أرباح البنك العربي الوطني، إلى حد كبير، إلى «زيادة إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 24.8 %، وإرتفاعه إلى 2.3 مليار دولار في العام 2023 مقارنة مع 1.8 مليار دولار في العام 2022».

عبيد بن عبد الله الرشيد العضو المنتدب الرئيس التنفيذي للبنك العربي الوطني (إيه إن بي)

ورأى الرشيد «أن الأعمال الأساسية للبنك هي المحرّك الرئيسي لهذا النمو، حيث نمت محفظة القروض والإئتمانات الصافية للبنك بنسبة 5.8 %، وتوسّعت المحفظة الإستثمارية بنسبة 13.8 %، وزاد صافي دخل الرسوم والعمولات بنسبة 16.6 %، وإرتفع الدخل التشغيلي بنسبة 42.3 %».

إستراتيجية التحوُّل والنمو

وبحسب ما نقلته مجلة «فوربس الشرق الأوسط» فإن الرشيد، ومنذ تكليفه بمنصب الرئيس التنفيذي للبنك في العام 2021، أثبت نجاحه بوضع إستراتيجية تحوّل ونمو تركّز على مستقبل البنك الذي يعود تأسيسه إلى قبل 45 عاماً، أمضى الرشيد أكثر من 35 عاماً من حياته المهنية فيه، وتدرّج خلالها في مناصب مختلفة، حيث بدأ مسيرته بالعمل في إدارة فروع البنك، ثم أسَّس وأدار قسم الخدمات المصرفية الخاصة، قبل أن يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لمدة 10 سنوات إلى أن تولى منصبالرئيس التنفيذي الحالي قبل 3 سنوات.

وذكرت «فوربس» أنه، في العام الماضي، ركّز الرئيس التنفيذي على تسريع التحوّل وتعزيز الأداء في البنك، عبر تحسين العمليات الداخلية والتحوُّل الرقمي، حيث يقول الرشيد: «رغم الحماس والعزيمة والشعور بالإعتزاز الذي رافقني عند قيادتي لمؤسسة مصرفية عريقة كالبنك العربي الوطني، فإن تلك الثقة وضعتني أمام تحدٍّ حقيقي في كيفية الإنتقال بالبنك إلى عهدٍ جديد قائم على التفكير الاستراتيجي، فيما يركّز البنك على وضع العملاء في صلب أولوياته، عبر خلق تجربة مصرفية سلسة وجذّابة، مع تسريع خطى التحوُّل الرقمي بما يمهّد الطريق أمام البنك لولوج مستقبل الصناعة المصرفية بكفاءة واقتدار».

وأشار إلى أن «الموظّفين هم المحرّك الرئيسي لعملية نمو مستهدفة ومستدامة ونتطلع لأن يكون البنك الوجهة المهنية الأولى للملهمين».

وعلى صعيد العمليات الداخلية، أوضح الرشيد أنه ركّز في البداية على تحويل العمليات الداخلية في البنك، وجعل عملية صنع القرار أكثر شمولاً، عبر إستراتيجية تضمّنت الإستثمار في رأس المال البشري، من خلال جذب المواهب والكفاءات المحلية، وتعزيز الإبتكار، وتوفير التدريب، وتحسين بيئة العمل بشكل عام، فيما شكّل السعوديون في حلول يوليو/ تموز 2024 أكثر من 96 % من موظفي البنك، ومثّلت السيدات 22.6 % من القوى العاملة».

مؤسسة التمويل الدولية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية يُعلنان تحالفهما للإستثمار بنسبة 8.92 % من أسهم بنك فلسطين

أعلنت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) عن تحالف إستراتيجي بينهما للإستثمار بنسبة 8.92 % من أسهم بنك فلسطين. ويُعد هذا الإستثمار توجهاً إستراتيجياً تتخذه مؤسستا التمويل الإنمائي الدولية، بهدف مواصلة تعزيز قاعدة رأس مال بنك فلسطين، وذلك دعماً لدوره في جهود التنمية الاقتصادية والتعافي، الذي يتضمّن إعادة الإعمار في فلسطين، بالإضافة إلى توجُّه البنك نحو التوسع إقليمياً في دول مجلس التعاون الخليجي وشمال أفريقيا وشرقي البحر المتوسط.

وقد جرى توقيع إتفاقيات الإستثمار، بين مؤسسة التمويل الدولية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبنك فلسطين، وبموجب هذه الإتفاقيات، ستستثمر مؤسسة التمويل الدولية ما نسبته 5 % من أسهم بنك فلسطين، فيما يستثمر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ما يقارب 3.92 % من أسهم البنك، وذلك من خلال إصدار خاص للأسهم.

بالإضافة إلى تعزيز رأس مال البنك، ستُسهم هذه الإتفاقيات في تعميق الشراكة بين مؤسستيْ التمويل الإنمائي الدولية وبنك فلسطين، وتتيح نقل المعرفة، وتوفير برامج الدعم الإستشاري والفني لتعزيز البرامج التنموية التي يقودها البنك، وجهوده لتعزيز الشمول المالي ولدفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة في السوق الفلسطينية التي تواجه العديد من التحدّيات السياسية والإقتصادية.

وتأتي هذه الإتفاقية عقب تطبيق مؤسستي التمويل الإنمائي الدولية إجراءات العناية الواجبة المكثفة، كما تتوافق مع مصادقة الهيئة العامة غير العادية للبنك على زيادة رأس مال البنك المصرّح به إلى 300 مليون دولار. وسيصل رأس المال المدفوع لبنك فلسطين على أثر الإصدار الخاص الجديد للأسهم، إلى 253 مليون دولار، بما يتماشى مع خطط كفاية رأس مال البنك الهادفة إلى دعم نمو البنك وتوسعه. وقد حصل بنك فلسطين على جميع موافقات الجهات الرقابية اللازمة للإستثمار والإصدار الخاص للأسهم.

ويُعدّ بنك فلسطين، وهو شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين؛ أكبر مؤسسة مالية فلسطينية تحظى بحصة سوقية تصل إلى 33 %، وبدور فاعل يغطي تأثيره كامل جغرافيا الضفة الغربية وغزة. كما يتواجد البنك في دولة الإمارات العربية المتحدة عبر مكتب تمثيلي في دبي، إلى جانب خططه الإقليمية للتوسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك كجزء من خطته الإستراتيجية الخمسية.

نمو الإقتصاد الأميركي 3 % في الربع الثاني من العام 2024

قالت الحكومة الأميركية في تحديث لتقديرها الأولي، إن الاقتصاد نما في الربع الثاني من العام 2024 بمعدل سنوي قوي بلغ 3 %، مدفوعاً بقوة الإنفاق الإستهلاكي والإستثمار التجاري.

وكانت وزارة التجارة قد قدرت في السابق أن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد – الناتج الإجمالي للسلع والخدمات – توسع بمعدل 2.8 % من أبريل (نيسان) إلى يونيو (حزيران) 2024.

وشهد النمو في الربع الثاني من العام الجاري، تسارعاً حاداً من معدّل نمو بطيء بلغ 1.4 % في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2024، وفق «رويترز».

وإرتفع الإنفاق الاستهلاكي، الذي يمثل نحو 70 % من النشاط الإقتصادي الأميركي، بمعدل سنوي بلغ 2.9 % في الربع الماضي، إرتفاعاً من 2.3 % في التقدير الأولي للحكومة.

وتوسع الإستثمار التجاري بمعدل 7.5 %، بقيادة ارتفاع بنسبة 10.8 % في الإستثمار في المعدات.

وتثقل حالة الإقتصاد كاهل الناخبين قبل الانتخابات الرئاسية في نوفمبر (تشرين الثاني) 2024. ولا يزال العديد من الأميركيين منزعجين من إرتفاع الأسعار، رغم إنخفاض التضخُّم منذ أن بلغ ذروته عند أعلى مستوى له في أربعة عقود في منتصف العام 2022.

ورفع بنك الإحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة القياسي 11 مرة في عامي 2022 و2023، مما رفعه إلى أعلى مستوى له في 23 عاماً وساعد في تقليص التضخم السنوي من ذروة بلغت 9.1 % إلى 2.9 %.

وكان يُتوقع على نطاق واسع أن تؤدي تكاليف الإقتراض المرتفعة للغاية بالنسبة إلى المستهلكين والشركات إلى حدوث ركود. ومع ذلك، إستمر الاقتصاد في النمو وإستمر أصحاب العمل في التوظيف.

ويُفترض أن تحقق فترة طويلة من خفض أسعار الفائدة الفيدرالية «هبوطاً ناعماً»؛ إذ يتمكن «المركزي» من كبح جماح التضخُّم، والحفاظ على سوق عمل صحية، وتجنُّب إحداث ركود. ومن المرجح أن يتبع ذلك خفض أسعار قروض السيارات والرهن العقاري وأشكال أخرى من الإقتراض الاستهلاكي.

مكافحة تغيُّر المناخ في إطار التركيز الإستراتيجي على الإستدامة

QNB ينضم للشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون PCAF

أصبحت مجموعة QNB، أكبر مؤسسة مالية في الشرق الأوسط وأفريقيا، أول بنك في قطر ينضم إلى الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF). وتعكس هذه العضوية إلتزام مجموعة QNB مكافحة تغيُّر المناخ في إطار تركيزها الإستراتيجي على الإستدامة. كما يتيح التعاون مع مبادرة الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون دعم البنك لمصادقة دولة قطر على إتفاقية باريس للمناخ ومساهماتها المحددة وطنياً.

وتسهل العضوية في الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون عملية قياس البنك لإنبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن قروضه وإستثماراته، مما يضمن قدراً أكبر من الشفافية والمساءلة عن تأثيره البيئي. وتدعم الشراكة هذه الجهود من خلال وضع المعايير، وتوفير التوجيه، وبناء القدرات، وتقديم الدعم الفني وإمكانية الوصول إلى قاعدة بيانات عوامل الإنبعاثات.

إن الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون هي عبارة عن تعاون بين المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم لإتاحة التقييمات والإفصاحات المنسقة حيال إنبعاثات الغازات الدفيئة الممولة من القروض والإستثمارات. وتضم الشراكة نحو 500 مؤسسة مالية من ست قارات، وهي تتوسع بسرعة في أمريكا الشمالية وأميركا اللاتينية وأوروبا وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ.

وتقول فاطمة عبدالله السويدي، رئيس قطاع المخاطر في مجموعة QNB: «نحن فخورون بكوننا أول بنك في قطر ينضم إلى الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون والإنتساب إلى مجموعة عالمية من المؤسسات المالية الملتزمة بالإفصاح عن إنبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن أنشطتها المالية. ونعتبر هذا الإنجاز خطوة هامة فهو سيُعزز نهجنا في الإفصاحات المستقبلية وتحديد الأهداف المتعلقة بالمناخ. وسيتعاون QNB مع مبادرة الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون لتعزيز إستخدام أفضل الممارسات المعمول بها في القطاع لدعم التزامنا وأجندتنا تجاه الإستدامة».

من جهة أخرى، توقع قطر الوطني QNB أن يستمر «الفدرالي الأميركي» في تبنّي موقف يميل إلى «التيسير النقدي»، مرجّحاً البدء في تخفيض أسعار الفائدة بما مجموعه 75 نقطة أساس خلال العام 2024، قبل الإستمرار في تنفيذ المزيد من التخفيضات في العام 2025.

16990

www.bdc.com.eg

فرص بلا حدود

بنك القاهرة
Banque du Caire

503 ملايين دولار أرباح مجموعة البنك العربي للنصف الأول من العام 2024 وبنسبة نمو 25 %

حقّقت مجموعة البنك العربي نتائج قوية خلال النصف الاول من العام 2024 مدفوعة بالنمو المستدام بالأعمال البنكية الرئيسية في العديد من المناطق التي تعمل فيها المجموعة، حيث بلغت الارباح الصافية بعد الضريبة 503 ملايين دولار مقارنة بـ 401 مليون دولار كما في 30 حزيران/ يونيو 2023 محققة نمواً بنسبة 25 %، كما حافظت المجموعة على مركز مالي قوي وبلغت حقوق الملكية 11.5 مليار دولار.

وإرتفعت أصول المجموعة لتصل الى 68.7 مليار دولار، وبنسبة نمو بلغت 5 %، كما إرتفع إجمالي محفظة التسهيلات الإئتمانية بنسبة 6 % لتصل الى38.1 مليار دولار، كما في نهاية النصف الأول من العام 2024 مقارنة مع 36.1 مليار دولار في النصف الأول من العام السابق، في حين إرتفعت ودائع العملاء بنسبة 5 % لتصل إلى 50.5 مليار دولار كما في نهاية النصف الأول من العام 2024 مقارنة مع 48.3 مليار دولار في النصف الأول من العام السابق، وبإستثناء أثر التغيُّر في أسعار صرف العديد من العملات مقابل الدولار، فقد إرتفعت محفظة التسهيلات وودائع العملاء بنسبة 8 % و6 % تواليا.

وقال صبيح المصري رئيس مجلس الإدارة: «إن النتائج المالية لمجموعة البنك العربي للنصف الأول من العام 2024 تعكس ما تتمتع به المجموعة من إمكانات واسعة وسياسة ناجحة في مواكبة التغيُّرات الإقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية، والمرتكزة على التنوُّع في الاعمال المصرفية والإدارة الحصيفة للسيولة ورأس المال والنهج الحكيم في إدارة المخاطر»، مؤكداً ثقته بقدرة مجموعة البنك العربي على «الإستمرار بتحقيق النمو المستدام وتعزيز أدائها المالي والتشغيلي والمرتكز على تقديم أفضل الخدمات المصرفية»، مشيداً بالجهد الدؤوب الذي تنتهجه المجموعة لتعزيز مكانتها الريادية في الابتكار الرقمي وتحسين تجربة العملاء بشكل متواصل.

من جهتها أوضحت رندة الصادق المدير العام التنفيذي للبنك العربي «أن مجموعة البنك العربي حققت أداءً تشغيلياً جيداً مسجلة ارتفاعاً بنسبة 11 % في مختلف قطاعات الأعمال، مما يعكس نجاح إستراتيجيتنا ونهجنا المتوازن المبني على زيادة إيراداتنا وتنويع مصادرها، بالإضافة إلى تركيزنا على تحسين الكفاءة التشغيلية، مع الإستمرار في تنفيذ استراتيجية البنك الطموحة على صعيد التحوُّل الرقمي والتوسّع في طرح الحلول الرقمية المبتكرة ضمن مختلف أعمال البنك».

وأضافت الصادق: «أن النمو بالأرباح التشغيلية مدعوم بقاعدة أصول متينة وبمستويات سيولة جيدة، حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع 75.4 %»، مشيرة إلى «إلتزام المجموعة تعزيز جودة محفظتها الإئتمانية والحفاظ على مستويات تغطية قوية للديون غير العاملة، لا سيما في ظل ما يشهد العالم من تقلبات في المرحلة الراهنة، حيث فاقت نسبة تغطية المخصّصات للديون غير العاملة الـ 100 %».

وأوضحت الصادق «أن المجموعة تتمتع بإمكانات قوية لمواصلة النمو المستدام مرتكزة على قاعدة رأس مال قوية حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال حسب تعليمات بازل 3 نسبة 17.5 %، معظمها ضمن رأس المال الاساسي وهي أعلى من الحد الادنى المطلوب حسب تعليمات البنك المركزي الأردني». يُشار إلى أن البنك العربي حصل مؤخراً على جائزة «أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2024»، من قبل مجلة «غلوبال فاينانس» Global Finance العالمية ومقرّها نيويورك، وذلك للعام التاسع تواليا.

البنك العربي يطلق حملة العودة إلى المدارس لعملائه حاملي بطاقات VISA الإئتمانية

من جهة أخرى ولمناسبة موسم العودة إلى المدارس، أطلق البنك العربي مؤخراً حملة ترويجية خاصة تُتيح لعملائه حاملي بطاقات Visa الإئتمانية من البنك العربي فرصة إسترداد نقدي مضمون بنسبة 10 % على جميع حركات سداد المصاريف الدراسية سواء للمدارس أو الجامعات، بالإضافة إلى عمليات الشراء التي يتم تنفيذها لدى متاجر الأدوات المكتبية المشاركة في الحملة من خلال نقاط البيع أو عبر الإنترنت، مع إمكانية التقسيط بفائدة مخفضة على البطاقات الائتمانية.

تمنح الحملة، والتي تستمر حتى 30 سبتمبر/ أيلول 2024، إسترداداً نقدياً يصل إلى 5,000 جنيه حداً أقصى عند السداد ببطاقات Visa الإئتمانية من البنك العربي وفق الشروط والأحكام الخاصة بالحملة. كما تتضمّن حملة العودة إلى المدارس أيضاً إسترداداً نقدياً إضافياً يصل إلى 1,000 جنيه حدّاً أقصى عند فتح حسابات «عربي جونيَر» وتفعيل خدمة التوفير الفوري خلال فترة الحملة، بالإضافة إلى إستمرارية منح نقاط إضافية على كل عملية شرائية عبر برنامج «نقاط العربي» كالمعتاد.

وقال محمد الحلواني، رئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في البنك العربي – مصر: «تأتي هذه الحملة في إطار حرص البنك العربي على مكافأة عملائه وتزويدهم بحملات وعروض ذات قيمة مضافة تتناسب مع أسلوب حياتهم وإحتياجاتهم المختلفة على مدار أشهر العام، حيث تقدم لهم الحملة مزايا عديدة لمناسبة عودة أبنائهم إلى الدراسة سواء كانوا طلاب المدارس أو الجامعات».

وأضاف الحلواني: «من خلال الحملة الجديدة، يُمكن للعملاء الإستفادة من ميزة الإسترداد النقدي على جميع حركات سداد المصاريف الدراسية والمشتريات الخاصة بالدراسة، بالإضافة إلى فائدة مخفضة على عمليات التقسيط».

يشار إلى أن بطاقات البنك العربي تمنح حامليها مجموعة من المزايا من بينها، القبول الواسع محلياً وعالمياً، إضافة إلى إمكانية الوصول إلى حسابات البطاقات الإئتمانية بمنتهى السهولة، وفي أي وقت عبر تطبيق «عربي موبايل» و«عربي أون لاين»، والإستفادة من خدمة التقسيط المريح.

KIB «الكويت الدولي»
يختتم المخيّم الصيفي لأكاديمية KIB Life

إختتم بنك الكويت الدولي (KIB) فعاليات المخيّم الصيفي لأكاديمية KIB Life للسنة الثانية توالياً، الذي نظّمه بالتعاون مع مدرسة Algorithmics لأبناء موظفيه وأقاربهم، إنطلاقاً من إيمانه الراسخ بأهمية التعلم وحرصه على نقل المعرفة لصغار السن وإمدادهم بالمهارات الحياتية الأساسية التي ستعود عليهم بالنفع في المستقبل.

ولمناسبة إنتهاء أنشطة المخيم الصيفي، قالت مديرة التطوير والتعليم في«KIB»، سهام الخريف: «كان هذا الحدث الإستثنائي بوابة للأطفال لإكتساب المهارات الأساسية في تصميم الألعاب الإلكترونية ولغة البرمجة بايثون».

أضافت الخريف: «لقد صمّمنا برنامج المخيم ليجمع بين المتعة والتعلم، مقدّماً لأبناء موظفينا وأقاربهم تجربة تعليمية متميّزة مليئة بالإبداع والأنشطة العملية».

وتابعت الخريف: «أن «KIB» يُواصل جهوده الرائدة في الإستثمار بموظفيه وعائلاتهم من خلال نهج متكامل ومبتكر»، قائلة: «نسعى من خلال المخيم الصيفي لأكاديمية KIB Life إلى فتح آفاق جديدة لأطفال موظفينا وأقاربهم، حيث نقدّم لهم فرصة فريدة لتطوير مهاراتهم وتعزيز قدراتهم ضمن بيئة حيوية تشجع على الابتكار والإبداع. نحن فخورون بما تحقق خلال هذا المخيم، ونتطلّع إلى المزيد من المبادرات التي تدعم نمو العقول الشابة وتطورها».

يشار إلى أن البرنامج إستمر على مدى أسبوعين، تلقت خلالهما المجموعة الأولى من الأطفال من عمر 9– 12 سنة العديد من الدروس، شملت إنشاء اللعبة المنصية الثلاثية الأبعاد، وتوسيع نطاق وظائف اللعبة باستخدام البرامج النصية وإضافة المكونات والمباني للعبة الإلكترونية، وإنشاء العقبات والانتهاء من الألعاب. بينما كان التركيز في المجموعة الثانية من عمر 13 – 16 سنة على لغة البايثون، وشملت مقدّمة حول لغة البرمجة البايثون، والمتغيّرات والتسلسلات في هذه اللغة، والبيانات والتطبيقات المشروطة، ومفهوم الحلقات Loops، وبرنامج الدردشة الآلي. وقد حصل المشاركون في المجموعتين على شهادة تقدير في نهاية البرنامج وهدايا.

مؤشرات ونتائج أعمال قوية لبنك القاهرة خلال النصف الأول من العام 2024

واصل بنك القاهرة تحقيق معدلات نمو قوية خلال مسيرة نموه المستدام، محققاً بذلك قفزة نوعية على مستوى نتائج الأعمال لكافة القطاعات خلال النصف الأول من العام 2024، ليُعزّز بذلك مكانته الريادية كأحد أهم البنوك الحكومية في السوق المصرفية المصرية.

وأظهرت نتائج الأعمال المستقلة نمو صافي الأرباح قبل ضرائب الدخل لتسجل 8.3 مليارات جنيه مقابل 4.4 مليارات جنيه خلال الفترة عينها من العام 2023، وذلك بمعدل نمو 88 %.وإنعكست نتائج الأعمال المتميّزة للبنك على تحقيق إرتفاع في صافي الدخل من العائد ليسجل 12.8 مليار جنيه بالمقارنة مع 8 مليارات جنيه خلال الفترة عينها من العام 2023 بمعدل نمو 61 %.

كما إرتفع صافي الدخل من الأتعاب والعمولات ليسجل 2.6 مليار جنيه بالمقارنة مع 1.8 مليار جنيه خلال الفترة عينها من العام 2023 بمعدل نمو 47 %، ليصل إجمالي الإيرادات التشغيلية إلى 16.2 مليار جنيه مقارنة مع 10.2 مليار جنيه خلال الفترة عينها من العام 2023 بمعدل نمو 59 %.

وتأتي تلك النتائج المتميّزة إستناداً إلى رؤية مستقبلية طموحة وإستراتيجية مؤسسية متكاملة ومستدامة تتناسب مع مكانة بنك القاهرة الرائدة في القطاع المصرفي.

إستقرار مستويات ضائقة الشركات في السعودية والإمارات «ألفاريز آند مارسال»: وضع الشركات في الشرق الأوسط يتفوق على أوروبا

حقّقت الشركات في الشرق الأوسط مستويات أقل من ناحية معدلات الضائقة بلغت 8.9 %، خلال النصف الأول من العام الحالي (2024) مقارنة مع نظيراتها في العديد من المناطق الأوروبية، وذلك رغم إرتفاع عدد الشركات التي تعاني سوء الأداء في المنطقة العربية مما يعكس التحدّيات الإقتصادية الأوسع.

ويظهر تقرير ضائقة الشركات نصف السنوي لشركة «ألفاريز آند مارسال» العالمية للخدمات الإستشارية، أن المستويات المسجلة في بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ بلغت 10.2 %، والمملكة المتحدة عند 9.9 %، وألمانيا 9.4 %، ودول الشمال 9.2 %.

كما يوضح التقرير إستقرار مستويات ضائقة الشركات في السعودية والإمارات، وذلك رغم إرتفاع أعداد الشركات ذات الأداء الضعيف. ويعكس هذا التوجُّه قلّة الطلب الإستهلاكي على المستوى الإقليمي وفي أسواق التصدير الرئيسية، إلى جانب إستمرار التضخُّم وتعطّل سلاسل التوريد التي تؤدي إلى زيادة تكاليف المدخلات وإنخفاض هامش الربح.

وتتوقع «ألفاريز آند مارسال» زيادة أنشطة إعادة الهيكلة في جميع أنحاء المنطقة، مع بدء إنخفاض الضغوط التضخُّمية ومعدّلات الفائدة، بعد أن ترك إرتفاع التضخُّم آثاره على تقييمات ضمانات الأصول، مما حدّ بشكل كبير من الحاجة إلى إعادة الهيكلة.

وقال رئيس قسم التحوُّل وإعادة الهيكلة والرئيس المشارك لمنطقة الشرق الأوسط في «ألفاريز آند مارسال» بول جيلبرت إنه «رغم إستقرار مستويات ضائقة الشركات، فإن منطقة الشرق الأوسط ليست بمنأى عن التحدّيات الإقتصادية. ويفرض إستمرار التضخُّم وأسعار الفائدة المرتفعة ضغوطاً كبيرة على الأداء وقوة الميزانية العمومية لديها. لذا، يجب إتباع نهج إستباقي في إدارة التدفقات النقدية والنظر في جميع الخيارات لتعظيم الأداء التشغيلي».

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr won the award for Best Bank for Money Market Funds and Liquidity Management in Africa and the Middle East - 2009 and 2010 - and in the Middle East - 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015; and Best Provider of Short-Term Investments/Money Market Funds in the Middle East - 2015,2016,2017,2018,2020,2021,2022 and 2023 - and in Africa and the Middle East for 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 51 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 850 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for many years, and is the first state - owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally- recognized Global Reporting Initiative (GRI) , in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR

19888
www.banquemisr.com

ضمن قائمة فرعية لـ «ذا بانكر» عن أفضل ألف بنك في العالم

6 بنوك إماراتية ضمن قائمة الأفضل في الشرق الأوسط

حلّت 6 بنوك إماراتية في قائمة أفضل 25 بنكاً في الشرق الأوسط في العام 2024، وهي قائمة فرعية أصدرتها مجلة «ذا بانكر» ضمن تقريرها الشامل عن أفضل ألف بنك في العالم.

وجاء بنك الإمارات دبي الوطني في المركز الرابع أوسطياً برأسمال قدره 26.2 مليار دولار، يليه بنك أبوظبي الأول في المركز الخامس أوسطياً، برأسمال بلغ 25 مليار دولار، في حين جاء بنك أبوظبي التجاري في المركز السادس على صعيد الشرق الأوسط عالمياً برأسمال يبلغ 16.2 مليار دولار.

وحلّ بنك دبي الإسلامي في المركز الـ 15 أوسطياً برأسمال قدّر بـ 10.9 مليار دولار، فيما جاء بنك المشرق في المركز الـ 22 أوسطياً، ب 6.8 مليارات دولار، وجاء مصرف أبوظبي الإسلامي في المركز الـ 24 بـ 5.9 مليارات دولار.

تزامناً مع مرحلة قوة غير مسبوقة للقطاع المصرفي القطري

المصرف يحصد لقب «أفضل بنك أداءً في قطر» من «ذا بانكر»

حصل مصرف قطر الإسلامي (المصرف)، رائد الصيرفة الرقمية في قطر، على لقب «أفضل بنك أداءً في قطر» من مجلة ذا بانكر في تصنيف أفضل 1000 بنك على مستوى العالم لعام 2024. ويؤكد هذا الإنجاز الأداء الاستثنائي للمصرف وحلوله الرقمية المبتكرة وإلتزامه الإستراتيجية التي تركز على العملاء وتميّزه التشغيلي.

ويأتي هذا التكريم تزامناً مع مرحلة قوّة وإزدهار غير مسبوقة للقطاع المصرفي القطري، حيث تتميّز البنوك القطرية بكفاءتها التشغيلية وإستثماراتها الضخمة في الخدمات الرقمية وإدارتها المالية الحكيمة، مما يجعلها في موقع قوي لتحقيق المزيد من النجاحات، والعمل بصفتها ركيزة أساسية في التنمية الإقتصادية للبلاد.

وبالنظر إلى السنة المالية 2023، حقّق المصرف أرباحاً صافية بلغت 4,305 مليارات ريال قطري، وقد مكّنه إلتزامه الإستفادة من التكنولوجيا، وتحسين التكاليف وتلبية إحتياجات العملاء، من ترسيخ مكانته بإعتباره أكثر البنوك كفاءة في العالم بنسبة تكلفة إلى دخل بلغت 17.1 %.

كما حقق المصرف عائداً على الأصول بلغ 2.3%، وهو الأعلى في السوق القطرية، وعائداً على حقوق المساهمين بلغ 17.3 %، وهو أعلى بكثير من متوسط السوق المحلية. وقد مكّن المصرف تنفيذ إطار فعّال لإدارة المخاطر، ودمج مبادئ الإستدامة البيئية والإجتماعية والحوكمة والإجراءات الإئتمانية، والحفاظ على جودة أصول عالية وأدنى نسبة أصول تمويلية متعثرة بلغت 1.7 % في القطاع المصرفي القطري.

«جي بي مورغان تشيس» الأميركي يتصدّر قائمة أكبر بنوك العالم

هيمنة أميركية – صينية على قائمة أكبر 10 بنوك في العالم لعام 2024

في حين لا يزال القطاع المصرفي يشعر بالتداعيات الناجمة عن سلسلة إنهيارات البنوك التي شهدها العام الماضي (2023)، إلاّ أن 315 بنكاً نجحوا في الظهور في قائمة «فوربس غلوبال 2000» التي ترصد أكبر ألفي شركة في العالم في عدد من القطاعات، وهذا إرتفاعاً من 302 بنك في العام 2023.

وفي حلول بداية العام 2024 كان المصرفيون يستقرّون بحذر بعد حالات الفشل المأسوية لسلسلة من البنوك، بما في ذلك بنكا سيليكون فالي وفيرست ريبابليك في أميركا و«كريدي سويس» في سويسرا.

أكبر 10 بنوك في العالم

وهيمنت البنوك الأميركية والصينية على قائمة أكبر 10 بنوك في العالم بنحو 9 مراتب، ولم تترك سوى مرتبة وحيدة لبنك أوروبي.وتصدّر بنك جي بي مورغان تشيس الأميركي قائمة أكبر بنوك العالم، كما أنه أكبر شركة في العالم– بعدما تخطّت قيمة أصوله الـ4 تريليونات دولار فيما بلغت أرباحه 50.05 مليار دولار.وتبلغ القيمة السوقية لبنك جي بي مورغان تشيس 588.09 مليار دولار، وقد تعزّزت مكانته بعد إستحواذه على بنك فيرست ريبابليك العام الماضي (2023).

في المرتبة الثانية جاء البنك الصناعي والتجاري الصيني الذي بلغت قيمة أصوله نحو 6.5 تريليونات دولار، فيما سجل أرباحاً بنحو 50.38 مليار دولار وتبلغ قيمته السوقية 215.2 مليار دولار.

بنك أوف أميركا حل ثالثاً بين أكبر بنوك العالم، وتبلغ قيمة أصول البنك نحو 3.3 تريليونات دولار، وسجّل أرباحاً بقيمة 25.03 مليار دولار، أما قيمته السوقية فقد بلغت 307.26 مليار دولار.

المرتبة الرابعة كانت من نصيب بنك التعمير الصيني الذي وصلت أصوله إلى 5.4 تريليونات دولار وسجل أرباحاً بقيمة 47.01 مليار دولار، أما قيمته السوقية فتبلغ 187.5 مليار دولار.

20 مليار دولار إيرادات قطاع التأمين الإسلامي الخليجي في العام 2024

توقعت وكالة «إس آند بي غلوبال للتصنيفات الإئتمانية» أن تستمر شركات التأمين الإسلامية الخليجية في الإستفادة من العديد من العوامل الإيجابية خلال 6 – 12 شهراً المقبلة. وتشمل هذه العوامل إستمرار الظروف الإقتصادية المواتية التي تؤدي إلى زيادة الطلب على التأمين، وذلك بفضل الإستثمارات المستمرة في مشاريع البنية التحتية والنمو السكاني والمبادرات التنظيمية، موضحة أن قطاع التأمين الإسلامي قد ينمو في منطقة الخليج بنحو 15 % – 20 % في العام 2024، مع إيرادات تتجاوز 20 مليار دولار، متوقعة أن تكون السوق السعودية، كما كانت الحال في العامين الماضيين، المحرّك الرئيسي لنمو الإيرادات في منطقة الخليج.

إنتعاش روسيا من الركود في العام 2022 يتركز على إنتاج الأسلحة والذخيرة

الإقتصاد الروسي يُواصل النمو رغم الحرب

أفادت هيئة الإحصاءات الحكومية الروسية، بأن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إرتفع 5.4 % على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2024، بعد نموه 4.9% في الربع الأخير من العام الماضي (2023). وكان الناتج المحلي الإجمالي لروسيا قد إنكمش 1.6 % في الربع الأول من العام الماضي (2023).

وتوقعت وزارة الإقتصاد في وقت سابق، نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من العام 2024 بنحو 5.4 %، في حين أشارت تقديرات البنك المركزي إلى 4.6 %. وتوقع محلّلون في إستطلاع لـ «رويترز» زيادة 5.3 % على أساس سنوي.

توقعات

• يتوقع بنك روسيا المركزي، أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.4 % في الربع الثاني من العام 2024، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي (2023) نتيجة تشديد السياسة النقدية.

• ورفعت وزارة الإقتصاد مؤخراً توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024 بأكمله إلى 2.8 % من 2.3 % في تقديرات سابقة.

• كما رفع البنك المركزي توقعات النمو الإقتصادي في روسيا لما بين 2.5 % و3.5 % من النطاق السابق الذي كان بين 1 % 2 %.

• وكانت توقعات وزير المالية الروسي أنطون سيلوانوف للعام الجاري (2024) هي الأكثر تفاؤلاً، إذ توقع نمواً بنحو 3.6 % مثل العام السابق (2023).

ويرى تقرير «رويترز» أن إنتعاش روسيا من الركود، الذي شهدته في العام 2022، يتركز بقوة على إنتاج الأسلحة

والذخيرة الممول من الدولة، في وقت تستمر فيه الحرب الروسية – الأوكرانية، مما يخفي الأزمات التي تعوّق تحسين مستويات معيشة الروس.

توقعات صندوق النقد

ورفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لروسيا في العام 2024 إلى 3.2 % من 2.6 %، مشيراً إلى الإنفاق الحكومي القوي والإستثمار المرتبط بالحرب، فضلاً عن إرتفاع الإنفاق الإستهلاكي في سوق عمل تشهد شحّاً وعائدات تصدير نفط قوية رغم العقوبات الغربية. ويبلغ إنتاج روسيا 10.78 ملايين برميل يومياً، بحسب بيانات منظمة الدول المصدّرة للنفط أوبك، وتُعد ثاني أكبر منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة.

ورغم العقوبات الدولية والقيود التي فرضتها مجموعة السبع والحلفاء الغربيون على موسكو، فإن روسيا تظل مورداً مهماً للنفط للعالم، إذ صدّرت بما متوسطه 7.5 ملايين برميل يومياً في العام 2023.

إتحاد المصارف العربية

عقود رعاية مجلة اتحاد المصارف العربية
2025-2024

عقد بلاتينوم 20000$

- 12 صفحة اعلانية (ورقية و اونلاين) خلال فترة الرعاية / سنة كاملة
- ثلاثة ملفات أو ثلاث مقابلات خاصة تنشر ورقيا و اونلاين
- وضع لوغو المؤسسة في مجلة اتحاد المصارف العربية و اونلاين كراعي لمجلة اتحاد المصارف العربية / سنة كاملة
- توزيع فلاير او كتيب للمؤسسة الخاص بكم خلال مؤتمرات الاتحاد

عقد ذهبي 15000$

- 6 صفحات اعلانية (ورقية و اونلاين) خلال فترة الرعاية / سنة كاملة
- ملفان او مقابلتان خاصة تنشر ورقيا و اونلاين
- وضع لوغو المؤسسة في مجلة اتحاد المصارف العربية و اونلاين كراعي لمجلة اتحاد المصارف العربية / سنة كاملة

عقد فضي 10000$

- 3 صفحات اعلانية (ورقية و اونلاين) خلال فترة الرعاية
- ملف او مقابلة خاصة تنشر ورقيا و اونلاين

او يمكنكم اختيار من اسعار الاعلانات ادناه للمشاركة في عدد واحد

غلاف داخلي اول: 3000$
غلاف خارجي اخير: 4000$
غلاف داخلي اخير: 3500$
مقابلة صفحتين + صورة صفحة داخلية كاملة: 2500$
صفحة اعلان داخلية: 1500$
ملف خاص للمصرف 4 صفحات تشمل الاعلان: 6000$
ملف خاص للمصرف 12 صفحة: 10000$

اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

KIB
بنك للحياة

BLACK

عالم من الامتيازات
والراحة بين يديك

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2024

GLOBAL FINANCE

للعام التاسع على التوالي

البنك العربي
ARAB BANK

النجاح مسيرة

arabbank.com